الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (398)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	27
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	38
حقوق الانسان في العالم	117

جواهر بوبشيت لـ الشرق: يوجد تأخير غير مُبَرر لتوظيف المرأة السعودية

المصدر: جريدة الشرق الخميس 4 شعبان 1434 هـ- 13 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/13/866021

أبها – عبده الأسمري

انتقدت عضوة لجنة الإدارة والموارد البشرية بمجلس الشورى الدكتورة جواهر بوبشيت خطط توظيف المرأة في الوزارات، ووصفته بالضعيف، ولا يرقى إلى مستوى الطموح خاصة أن المراة أثبتت نجاحاً كبيراً في مجالات وظيفية وقيادية والدليل وجودها في مجلس الشورى وقيامها بدور مساند للمرأة.

وقالت بوبشيت في تصريحات لـ«الشرق» إن هناك تأخيراً غير مبرر لتوظيف المرأة في بعض القطاعات داخل الوزارات، مؤكدة أن الموضوع بحاجة إلى بحث ودراسات وتوصيات تفعل التوجيهات القاضية بتحقيق نصاب جيد للمرأة السعودية في القطاعات المختلفة.

وفضلت بعض العضوات بمجلس الشورى الصمت حيال ملف توظيف النساء الذي وجه به المقام السامي ورفضت العضوتان، فدوى أبو مريفة ولبنى الأنصاري الخوض في دفاع العضوات عن ملف توظف النساء فيما طلبت العضوتان إلهام حسنين ووفاء طيبة أسئلة عن الموضوع وتعذر الرد بحجة سفر الأولى خارج المملكة وعدم رد الثانية على الاتصالات.

وعلمت «الشرق» أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان طالبت في خطابات عدة بعض القطاعات بتوظيف النساء وفتح فروع نسائية في بعض المدن، وطالب رئيسها الدكتور مفلح القحطاني فروع الوزارات في المناطق بالتوسع في توظيف المرأة وأن تتيح لها مجالات مهيأة للعمل تتوافق مع طبيعة المرأة السعودية، منتقداً عدم استجابة بعض القطاعات خلال الأشهر الماضية، في حين أن قطاعات أخرى تجاوبت ولم يفصل القحطاني طبيعة تلك القطاعات.

وفي سياق آخر أكدت مصادر لـ«الشرق» أن وزارتي المالية والخدمة المدنية تدرسان طلبات بمئات الوظائف المقدمة اليهما من بعض الوزارات سعياً لتخصيص المبالغ المالية المحدده لتلك الوظائف.

موظفون يداومون في البدروم .. والإدارة تبحث عن مبان جديدة

• حقوق الإنسان" و• نزاهة" ترصدان مخالفات مستشفى الملك فيصل بالطائف

المصدر: جريدة عكاظ السبت 6 شعبان 1434 هـ 15 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130614/Con20130614610775.htm

عبدالعزيز الربيعي «الطائف»

فيما تبحث الشؤون الصحية في محافظة الطائف عن مبان لعدد من الأقسام لتكون مقرا لموظفي الأقسام الادارية في مستشفى الملك فيصل، كشفت مصادر «عكاظ» عن قيام عدد من موظفي الاقسام في المستشفى بالعمل في مكاتبهم بالبدروم الأرضي بعد أن عجزت المباني الإدارية في المستشفى عن استيعاب أعداد الموظفين، مما حدا بالإدارة البحث عن عمارتين سكنيتين خلف المستشفى لتكون مقرا للشؤون الادارية وبعض الأقسام الأخرى بمبلغ يتجاوز نصف مليون سنويا.

وعلمت «عكاظ» ان هناك جهات مختلفة، منها حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، تتابع ما يرصد عن المستشفى بعد حادثة تسرب المياه قبل حوالي الشهر، ورصدت بالفعل عددا كبيرا من المخالفات في تنفيذ المبنى الذي تتجاوز تكلفته 425 مليون ريال يأتي في مقدمتها موقع قسم الطوارئ الذي لا يزال يشكل خطرا على المرضى.

وكانت وزارة الصحة قد أرست تنفيذ مشروع مدينة الملك فيصل بالطائف على شركة بمبلغ يتجاوز 400 مليون ريال، فيما لا يزال المستشفى يعاني من ضيق في الأقسام الإدارية وعدم وجود سكن للعاملات.

صدر حكم بولاية والدها عليها بعد10 سنوات من إهمالها

"ريماس" تقبل الأيدي والأرجل في شرطة الدوادمي وتبكي الجميع

المصدر: جريدة سبق الخميس 4 شعبان 1434 هـ- 13 يونيو 2013م
http://sabq.org/2m6fde

محمد فارس- سبق- الدوادمي: ناشد المواطن نايف بن خالد بن هميل الغبيوي المسؤولين وأصحاب القرار والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان النظر في قضية ابنة شقيقته (الطفلة ريماس 10 سنوات) بعين العطف والرحمة والإنسانية.

وخص الغبيوي "سبق" بهذه المناشدة شارحاً تفاصيل القضية بقوله: "عاشت (ريماس) ابنة شقيقتي مع أمها منذ ولادتها طيلة العشر سنوات الماضية بعد طلاق شقيقتي من (والد ريماس) الذي لم يسأل عن ابنته (ريماس) طوال هذه المدة، ولكنه فجأة أتى من جدة إلى الدوادمي بحجة أنه يرغب في السلام على ابنته فتم الترحيب به وشاهدها وسلم عليها لينطلق في اليوم التالي إلى المحكمة ويطلب حضانة الطفلة وتم الحكم له بحضانتها والولاية عليها وتحديد يوم أمس الأربعاء موعداً لاستلامها من مقر شرطة المحمدية بمحافظة الدوادمي."

واستطرد الغبيوي قائلاً: "لقد كان المشهد في شرطة المحمدية أمس مشهداً مذلاً للطفلة ريماس بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فقد ارتوت فيه ريماس من كأس الذل والخضوع والخوف، وتعاطف معها كل من كان في الموقع وشاهد وسمع صياحها وبكاءها الذي صدحت به في الآفاق، إلا والدها الذي تجرد من إنسانيته وأصبح يهددها بالضرب إن لم تركب معه السيارة وسط توسلات ريماس لمنسوبي الشرطة وتقبيل أيديهم وأرجلهم بكل براءة وهي تقول كيف اذهب مع رجل لا أعرفه."!

وأوضح الغبيوي: "بعد أن حنت قلوب منسوبي الشرطة وتعاطفوا مع ريماس أقنعوا والدها بتأجيل استلامها إلى يوم بعد غد السبت، على أن يحضر معه نساء علهنّ يقنعنها بالذهاب معه لينتهي بذلك المشهد الأول."

وأضاف الغبيوي: "ريماس تنتظر يوم السبت لتعيش من جديد تجربة مريرة حبلى بالذل والخضوع والانكسار، وكم تمنينا أن يحضرها قاضي محكمة خف بالدوادمي الذي حكم في القضية وأعضاء هيئة التمييز ووزير العدل ومحافظ الدوادمي ليشاهدوا تجربة هذه الطفلة في هذا اليوم، فإما أن يصفقوا لأنفسهم ويقولوا انتصرنا لحكمنا أو أن يتعلموا من تجربة (ريماس) حتى لا تتكرر مع أطفال آخرين ويقوموا بإيجاد أحكام بديلة كما هو معمول به في بعض القضايا."

وطالب الغبيوي بتدخل جمعية حقوق الانسان عاجلاً في القضية، موضحاً أنه تم التواصل مع الجمعية وطلب حضور وفد منهم يوم السبت فاعتذرت لبعد المسافة!! متسائلاً في الوقت نفسه: "هل الإنسان الذي تعملون على تحقيق رغباته وحقوقه هو الذي يسكن في المدن الكبيرة والقريبة من مقر عملكم فقط، فيما سكان الهجر والمدن البعيدة لا تنطبق عليهم الأهداف التي من أجلها أنشئت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان."!

وزير حقوق الإنسان العراقي لـ الشرق: المنظمات السعودية لا تتواصل معنا..

وغالبية عمليات التعذيب تتم أثناء التحقيقات

المصدر: جريدة الشرق الخميس 4 شعبان 1434 هـ 13 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/12/865034

الرياض – فهد الجهني

قال وزير حقوق الإنسان العراقي، المهندس محمد شياع السوداني، لـ «الشرق» إن وزارته تقوم بجولات مفاجئة ويومية على مراكز الاحتجاز والسجون العراقية من الشمال إلى الجنوب لمتابعة وضع السجناء، بما في ذلك السعوديون، مؤكداً أن الحكومة العراقية تعد أن للسجناء السعوديين حقوقاً كفلها لهم الدستور العراقي والاتفاقات الدولية وأن وزارته تلتقي السجناء بشكل منفرد لسماع شكاواهم كاملة. وقال شياع إن وزارته تتلقى شكاوى التعرض للتعذيب أو سوء المعاملة من أي سجين سواءً كان سعودياً أو عراقياً أو من أي جنسية أخرى، مشيرا إلى أن القضاء العراقي يَنظُر في هذه الشكاوى مباشرة بعد إجراء الفحوصات الطبية وإصدار تقرير طبي شامل بشأنها وأن أي مخالفة يتم التثبت منها وفق هذه الآلية فإن هناك إجراءات قانونية وإجرائية بحق من يثبت ارتكابه هذه المخالفات دون النظر إلى جنسية السجين.

وأوضح أن الوزارة تتلقى تقارير ومعلومات عن السجناء السعوديين عبر وسائل الإعلام والمنظمات الناشطة في الملف وتتعامل بجدية مع هذه المعلومات.

وتحدث الوزير عن التعذيب بقوله إن غالبية وقائع التعذيب تتم في مرحلة التحقيق وإن هناك عنفا يقع بين السجناء أنفسهم، مبيّناً أن إدارة السجن مطالبة بحماية السجناء من تجاوزهم ضد بعضهم بعضا التزاماً بتوفير الحماية القانونية لهم وفق ما نص عليه الدستور العراقي. ونبّه السوداني إلى ما سمّاه عدم وجود تواصل بين وزارته والمنظمات الحقوقية السعودية، وحمّل المنظمات المسؤولية، وشدد على أن وزارته حاولت مراراً وتكراراً التواصل معها بخصوص السجناء السعوديين في العراق والسجناء العراقيين في السعودية ولكن دون جدوى، متعهداً بتسهيل إجراءات زيارات العائلات السعودية للسجناء في العراق.

وفي سياقٍ متصل، كشف رئيس الشؤون الخارجية في الهلال الأحمر السعودي، الأمير بندر بن فيصل بن عبدالرحمن آل سعود، لـ «الشرق» أن الهلال الأحمر سيشارك في زيارتين للعراق، واحدة في إطار وفد رسمي برئاسة وكيل وزارة الداخلية أحمد السالم، والثانية في إطار زيارة عائلية للسجناء السعوديين بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

من جانبه، أفاد مصدرٌ مطلعٌ على الملف أن السلطات العراقية نقلت السجينين السعوديين سالم عبيد الشمري وسليمان حمدان أمس من سجن التاجي إلى سجن سوسة الواقع في كردستان العراق، وحوكم الشمري وحمدان بتهمة تجاوز الحدود العراقية بطريقة غير شرعية.

السجن 10 أشهر لمواطنتين بالخبر حرّضتا "كندية" ضدّ زوجها السعودي

منعهما من السفر عامين.. و"المدينة" التقت أطراف القضية

المصدر: صحيفة المدينة الأحد 7 شعبان 1434 هـ -16 يونيو 2013م
اضغط هنا

عبدالله الزهراني ،أحمد الشهري - الدمام

أصدرت المحكمة الجزئية بمحافظة الخُبر، أمس حكمًا بالسجن لمدة 10 أشهر، والمنع من السفر لمدة عامَيْن لسيدتين سعوديتَيْن قامتا بـ»تخبيب» سيدة كندية؛ بتحريضها ضدّ زوجها ومحاولة تهريبها وأبنائها إلى خارج المملكة بطريقةٍ غير مشروعة، حيث قُبض عليهما سابقًا، ووجّهت لهما الاتهامات المذكورة. وتعود تفاصيل القضية إلى قرابة عامين تقريبًا، عندما كانت السيدتان على علاقةٍ بزوجة المواطن الكندية، ونسقتا معها لتسهيل مهمة إخراجها من الأراضي السعودية، إضافة إلى قيام وفد كندي بزيارة منزل المواطن الشهراني زوج الكندية ناتالي مورين في وقت سابق للاطمئنان على وضع زوجته وأطفاله سمير (9 سنوات)، عبدالله (5 سنوات)، وسارة (3 سنوات).وإلى ذلك التقى وفد كندي مع مدير شرطة المنطقة الشرقية لمعرفة وضع المواطنة الكندية قانونيًّا، وأبدى سعادته من سير التحقيقات، وتعامل الشرطة المميّز مع المواطنة الكندية بعكس ما ذكرته بعض وسائل الإعلام الغربية بتعرُّضها لانتهاك حقوقها من الشرطة السعودية في أثناء التحقيق.«المدينة» تواصلت مع أطراف القضية، وأكد المواطن سعيد عبدالله الشهراني، زوج الكندية ناتالي مورين أنه تقدّم بالشكوى ورفع الدعوى القضائية ضد المدانتين، وأن الحُكم الذي صدر من محكمة الخبر مُرضٍ لأسرته، حيث كان يبحث عن حقه كمواطن انتهكت حقوقه وحقوق أبنائه بالتعدّي على منزله، وعلى حقه الخاص.وأضاف الزوج الشهراني: في البداية يئست من القضية، ولكن مَن أعاد لنا الحق هو الأمير الطيب صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز -رحمة الله عليه- الذي أمر بإعادة القضية إلى مجراها الصحيح، وعدم تدخل أي جهة حكومية في القضية، سواء هيئة التحقيق والادّعاء العام، وإحالة القضية إلى القضاء السعودي.وأكد أن السيدتين ليستا بحقوقيات كما ادّعين، وهو ما كشفه القاضي أثناء مجريات القضية، وما ثبت لديه انه حضر للمحكمة برفقة السيدتين ما يقارب 13 شخصًا، وحين نطق القاضي بالحُكم اعترضوا على الحكم بألفاظ غير لائقة.من جانب آخر أوضحت إحدى السيدتين (ف) -وهي مَن صدر بحقها الحكم الشرعي- أن الحكم قد صدر في حقها والسيدة الأخرى (و) بتهمة خطف وتهريب الزوجة الكندية إلى بلدها، والسعي إلى تكريه الزوجة في زوجها، وإفساد أخلاقها. وقالت (ف) إن الادّعاء لم يستطع إثبات هذه التهمة. وأضافت بأننا توقعنا من هذه المحاكمة أن تعطينا حقنا الشرعي، ولكننا فوجئنا بهذه التهمة الجديدة. وأضافت: «ثقافتنا الحقوقية والشرعية عالية جدًّا؛ ممّا يمكّننا من ممارسة دورنا في مساعدة الملهوف، وإعانة المحتاجين، والدفاع عن أنفسنا، والدفاع عن غيرنا».واستطردت: «أرسلنا قضية الكندية إلى المسؤولين، ولدينا صور من هذه المحاضر لدى قاضي القضية، حيث إنها استنجدت بنا لكونها جائعة وعطشانة، ولا تجد ما تقتات عليه هي وأبناؤها، بعد أن غادرها زوجها إلى قريته بجنوب المملكة. وقالت إنها لا تحصل إلاّ على 1500 ريال من الشؤون الاجتماعية، وحصلت أيضًا على شقة من فاعلي خير، إضافة إلى سيارة من متبرع آخر. وأشارت إلى أنها سوف تستأنف ضد الحكم الصادر، وقالت: «نحن نقوم بواجبنا الشرعي وإغاثة الملهوف، ونسعى لأن يكون نشاطنا مرخصًا، فهناك جهات لا تريد أن نقوم بعملنا في دعم حقوق

المرأة، ومساعدة الناس، ونعمل جنبًا إلى جنب مع هيئة حقوق الإنسان، وجمعية حقوق الإنسان لكن غير مسموح لنا بإنشاء جهة معينة ترعى نشاطنا».

لأول مرة باللغة العربية

انطلاق دورة "الاستثمار في بناء النزاهة العربية" اليوم

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 7 شعبان 1434 هـ -16 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130616/Con20130616611283.htm

عكاظ - الأدرن

تنظم أكاديمية النزاهة العربية اليوم في الأردن دورة تدريبية متخصصة بعنوان «الاستثمار في بناء النزاهة»،لإعداد قيادات من المجتمع المدني قادرة على التشخيص الفعال لقضايا الفساد في المنطقة العربية.

الدورة التي أعلنت الأكاديمية، بالتعاون مع جامعة عمان الأهلية ومؤسسة Integrity Action، عن أسماء المقبولين لحضورها وبشكل نهائي، تغطي اثنين من مختبرات السياسات هما مختبر سياسات بناء النزاهة المجتمعية، ومختبر سياسات تعليم النزاهة.

المدير التنفيذي للشبكة العربية لتعليم النزاهة الدكتور مالك العمايرة أكد أن محوري مختبرات النزاهة التي حددتها الدورة تعتبر حالات يومية يعيشها المجتمع، ولابد من بناء قيادات شابة قادرة على مواجهتها، وتقدم تجارب حقيقية وسبل معالجتها، والتعامل على حل بشكل وقائي قبل أن تكون علاجي.

وأضاف أن الدورة صممت بشكل دقيق وتم اختيار المتدربين وفق معايير حددتها الأكاديمية ليتم قبول 30 متدرب من مختلف الدول العربية، للوصول إلى اكتساب المتدربين مهارات بشكل أعمق.

وحول أهداف الدورة قال العمايرة: إن الهدف الأساسي من الدورة التي تقام لأول مرة باللغة العربية، إننا من خلال الدورة نحاول أن نقدم فهما حقيقيا لتحديات النزاهة في الدول العربية المختلفة وكيفية تحديدها، وترتيب أولويات المعالجة، وأن نكسب المتدرب مهارات المشاركة البناءة من قبل مختلف الأطراف المعينة للاستجابة السريعة لاحتياجات المجتمع.

ويشارك في الدورة مدير إدارة تشجيع برامج حماية النزاهة بهيئة مكافحة الفساد محمد بن منصور بن لؤي.

كما يشارك الزميلان معتوق الشريف وعلي الحربي ضمن المقبولين من المملكة، وسيشاركان في الندوة، التي يشارك فيها عدد من أساتذة الجامعات والإعلاميين على هامش الدورة بالحديث في ندوة الإعلام من أجل النزاهة، تنظمها الأكاديمية مساء الخميس المقبل.

كيف تشدد على حضور ولي الأمر وهو المعتدي غالباً؟

مراكز الشرط غير مهيأة لاستقبال بلاغات "العنف الأسري"!

المصدر: صحيفة الرياض الأحد 7 شعبان 1434 هـ -16 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/16/article844180.html

الخبر، تحقيق - عبير البراهيم

تُعد مراكز الشرط الوجهة الأولى التي تلجأ إليها المعنفة من قبل أسرتها، إلاّ أن التعامل مع ذلك النوع من الشكاوى بالغ الحساسية؛ لأن أطرافه من أسرة واحدة؛ مما يستدعي أن يكون هناك تعاط دقيق ومختلف مع حالات العنف التي أصبحت مؤخراً في تزايد ملحوظ.

وعلى الرغم من الدور الذي تؤديه مراكز الشرط في إثبات تلك الواقعة، إلاّ أنها مازالت غير مؤهلة بالشكل الجيد والمناسب للتعاطي مع شكاوى حالات العنف الأسري، فالتعامل مع هذه القضية من حيث إثباتها ومتابعتها يحتاج إلى الكثير من التدريب، كما أن هناك خللا واضحا في الطُرق التي يتم فيها قبول الشكوى، حيث يستلزم حضور "ولي الأمر"، الذي غالباً ما يكون هو المعتدي وإلاّ فإن الشكوى تُرفض، والسؤال: لماذا لا تُجهّز مراكز الشرط بشكل يجعل منها أكثر تناسباً مع قضايا العنف الأسري، خاصة أنها جهة قبض وتثبت بمحضر رسمي وليست جهة تحقيق؟ ولماذا لا يتم توظيف النساء في مراكز الشرط حتى يكُنَّ أقدر على استيعاب إثبات حالات العنف والتعاطي معها واستيعابها؟ مع سن أنظمة وقوانين جديدة في طرق إثبات العنف والتعاطي معه؟

وإذا نظرنا إلى واقع بعض مراكز الشرط؛ فإنها غير مؤهلة لاستقبال شكاوى النساء، حيث لا يوجد مكان مناسب للجلوس وانتظار السيدات، كما أن التعامل مع المرأة المعنفة ليس بالشكل المطلوب، وهنا لا بد من إلحاق العاملين في مراكز الشرط بدورات عن كيفية التعامل مع الحالات التي تصل إليها، كما أنه من المُهم إنشاء أقسام نسائية في الشُرط لاستقبال شكواهن، حيث أن المرأة مازالت مغيبة في تلك القطاعات، وغيابها عن أقسام الشرط يؤدي إلى خلل كبير، فهي الأقدر على تلقي البلاغ من النساء وكذلك من الأطفال.

تعميق المفهوم

وقالت "د. سهيلة زين العابدين حماد" -عضو المجلس التنفيذي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان-: إنه لا بد أن يكون هناك تغيير في تعاطي مراكز الشرط مع حالات العنف الأسري، فالمعنفة حينما تأتي من الشرطة يطلب منها حضور ولي أمرها لاستلامها، حيث يكون هو من عنّفها غالباً، وهذا يعمق مفهوم العنف، مستشهدة بقصة فتاة أتت إلى الجمعية وهي تواجه عنف كبير من زوجها، حيث أساء إلى سمعتها، وفعل ذلك في محيط عملها وأمام زميلاتها، مبينةً أنه ذهبت تلك الفتاة إلى الشرطة وبلّغت، لكن الشرطة رفضت تلك الشكوى إلاّ بحضور ولي أمرها، لتطلب من أخيها أن يحضر ويساعدها، فاتصل على زوجها ليذهب ويستلمها من مركز الشرطة، وهو يعلم أنه هو من مارس عليها العنف.

علامات ضرب

وتأسفت "د. سهيلة زين العابدين" على أن مراكز الشرط لا تأخذ بشكوى النساء، فالمرأة حينما تأتي لتقدم بلاغاً، وأنه مورس عليها عنف، فإنها لا تُصدَّق، فأقسام الشرط جميعهم من الذكور ولا تستطيع المرأة أن تكشف جسدها ليشاهدوا علامات الضرب فيصدقوها، ذاكرةً حالة سيدة تم الاعتداء عليها بالضرب، حتى أن أجزاء من جسدها مجروحة بفعل أداة حادة، حيث لم يتخذ مركز الشرطة أي إجراء؛ لذلك نحن بحاجة إلى أقسام نسائية لاستقبال شكواهن، داعيةً إلى ضرورة أن يكون لمراكز الشرطة تحرك بالتقصي عن الحقائق فيما يتعلق بالعنف الذي يمارس على المرأة، فحينما تأتي سيدة تدعي تعرضها إلى "التحرش"، لا بد أن يكون هناك تحليل وإجراءات تخضع لها لاكتشاف حقيقة الأمر، بدلاً من عدم تصديقها.

ولاية الرجل

وأوضحت "د. سهيلة زين العابدين" أن الحاصل في مراكز الشرط هو تعميق مفهوم ولاية الرجل على المرأة، حتى إن ثبت ممارسته للعنف على زوجته أو ابنته، مضيفةً أن الرجل يستطيع أيضاً ممارسة ذلك العنف مع طليقته ولا تتم محاسبته، مُشددةً على أهمية إعادة النظر حتى في طريقة التعامل مع المرأة، فلا يستخدم معها "الشدّة" كما يحدث في بعض مراكز الشرط، مؤكدةً على ضرورة أن يكون هناك أقسام للطوارئ في مراكز الشرط للتعاطي مع حالات العنف، التي غالباً ما تكثر في منتصف الليل، مشيرةً إلى الدور الذي لا بد أن تؤديه مجالس البلدية، التي لها دور كبير في الدول الأخرى، حيث تحتوي على "دور إيواء" للمعنفات، متمنيةً أن يكون للمرأة دور حينما تدخل مجالس البلدية في تدعيم وإنجاح مثل هذا المشروع، الذي يتعلق بشكل كبير بحماية المرأة من العنف الأسري.

لا يُقبل

وأكدت "د. سهيلة زين العابدين" أن الإجراء الذي يُتبع في مركز الشرطة مع من تأتي لتقديم شكوى ممارسة العنف عليها عادة لا يُقبل، حيث تطلب الشرطة من الفتاة أو السيدة أن يحضر ولي أمرها لتقديم الشكوى، حتى إن كان هو من مارس العنف عليها، وذلك ما حدث لفتاة رفضت الشرطة تلقي بلاغها إلاّ بحضور ولي أمرها، فخرجت من مركز الشرطة وذهبت إلى جمعية حقوق الإنسان، التي بدورها جعلت أحد الموظفين يخرج معها لمركز الشرطة لتقديم بلاغ، وفعلاً تم تقديم الشكوى بعد حضور موظف الجمعية، موضحةً أن تلك مشكلة كبيرة؛ لأن جمعية حقوق الإنسان ليس لها فروع كثيرة في كل منطقة، وليس من السهل وصول بعض المعنفات إليها لتقديم الدعم لها، بل إن هناك من السيدات لا تعرف بوجود جمعية وطنية لحقوق الإنسان.

دار الإيواء

وذكرت "د. سهيلة زين العابدين" أنه بعد تقديم الشكوى يتم إيداع الفتاة المعنفة في "دار الإيواء"، الذي تحول إلى دار استضافة لكل حالة تحدث، وتلك مشكلة كبيرة أخرى، فمع مرور الوقت قد يوجد هناك بعض الحالات تدخل بوضع محدد وينتهي بها الحال إلى حال أسوأ، مضيفةً أن بعض مراكز الشرطة غير مؤهل لاستقبال شكاوى النساء، إذ ليس هناك مكان بها مؤهل للجلوس وانتظار السيدات، كما أن التعامل مع المرأة المعنفة ليس بالشكل المطلوب، مُشددةً على ضرورة إلحاق العاملين في مراكز الشرطة بدورات لكيفية التعامل مع الحالات التي تصل إلى الشرطة، خاصة حالات العنف؛ لأنها تحتاج إلى معاملة خاصة، وليس بالشكل الارتجالي الذي يحدث في حالة حدوث الشكوى.

مراكز مؤهلة

وقال اللواء ركن "علي محمد التميمي" -عضو مجلس الشورى-: إننا نعيش مأساة في الحالات التي ترد إلى مراكز الشرط، حيث أن المرأة والطفل يتلقون العنف، مما يُحتم سن القوانين والضوابط لحمايتهم، مُشدداً على ضرورة أن يكون في كل حي مراكز شرطة تكون مؤهلة لتقي هذه البلاغات، مع معرفة الكيفية في معالجتها فوراً، فالتسويف مرفوض في مثل هذه الحالات، موضحاً أن هناك خللا في فرض وجود ولي الأمر مع المعنفة كشرط لقبول الشكوى من المرأة، حتى أصبح المعنف هو الشاهد في القضية، وذلك خلل يحتاج إلى سن أنظمة جديدة تحمي حالات العنف، عن طريق مجلس الشورى أو عن طريق الجهات القضائية والأمنية، مطالباً بأن يكون هناك قوانين تحدد دور كل معتد ودور المشتكي، فترك الموضوع بيد ولي الأمر للفتاة -الخصم والحكم- يمثل خلل في الإجراءات الأمنية.

حاجة مُلحة

ودعا اللواء ركن "التميمي" إلى ضرورة حماية المعتدى عليه -سواء كانت زوجة أو أما أو ابنا- وعزله عن المعتدي، وبالتالي نقله إلى مراكز رعاية وتأهيل نفسي لخروجه إلى المجتمع بوجه جديد، مقترحاً أن يكون هناك دور رعاية تحمي المعنفين وتعيد تأهيلهم نفسياً حتى يبت القضاء الشرعي في حالات الاعتداء، موضحاً أن عودة المعنفة إلى المنزل الذي عُنّفت به قد يسبب إشكالية أكبر، وربما يتحول إلى حالة انتقام أكبر من قبل ولي أمرها، مُشدداً على أهمية وجود دور رعاية للمعنفين والمعنفات، مؤكداً ضرورة توظيف النساء في أقسام الشرطة، فالمرأة مازالت مغيبة في الكثير من قطاعات الأعمال، وغيابها عن أقسام الشرطة يؤدي إلى خلل كبير، فهي الأقدر على تلقي البلاغ من النساء ومن الأطفال، لافتاً إلى أن تخصيص أقسام في مراكز الشرطة للنساء وتدريبهن وتأهيلهن أصبحت حاجة ملحة، مع توفير مكان مؤهل للمعنفات، حتى يتم التأكد من حالة الاعتداء.

مصدر في حقوق الإنسان لـ الشرق: أعذار الكهرباء والمياه عن الانقطاعات صيفاً.. "غير وجيهة"

المصدر:صحيفة الشرق السبت 6 شعبان 1434 هـ -16 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/lite-post?id=868519

أبها – عبده الأسمري

وصف مصدر مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أعذار شركة الكهرباء وفروع المياه عن انقطاع الخدمات صيفاً بـ «غير وجيهة»، معتبراً ذلك انتقاصاً من حق المواطن، إذ يجب تقديم الخدمة دون انقطاع.

وقال المصدر: «إن الجمعية تدرس تظلُّمات قدمها مواطنون، وخاطبت على ضوئها الشركة والوزارة لإيجاد حلول عاجلة، وتضمَّنت التظلُّمات انقطاعاً غير مبرر للكهرباء، في مدن تشهد حرارةً عالية صيفاً تُلامس خمسين درجة مئوية إضافة لخسائر المحلات التجارية، وخسائر للمواطنين وتعرُّضهم لعدد من السلبيات.

وطالب المصدر شركتي الكهرباء والمياه، بوضع إجراءات وقائية قبل دخول موسم الصيف تضمن توزيع الأحمال بطريقة علمية، تضمن عدم وجود انقطاعات.

وأشار إلى أن الأسباب تتمحور في عدم وجود رقابة فاعلة على تقديم تلك الخدمات بشكل عملي يضمن توفيرها دون انقطاعات، وكذلك عدم الاستعداد الجيّد لمواسم تزيد فيها الأحمال، ما يجعل الانقطاعات مشكلة ومظهراً موسمياً في الصيف ويدفع ثمنه المواطن.

وأوضح أن الحلول تعتمد على وضع إجراءات تضمن توفير الكهرباء دون انقطاع، والصيانة الدوريّة للمولدات، وتشديد الرقابة على عمل محطات التوليد وتوجيهها ببذل أعلا الجهود وأقصاها في سبيل توفير الكهرباء دون انقطاعات، والاستعداد بإجراءات فنية للمولدات، تضمن التوصيل دون انقطاع.

وأشار المصدر أن من ضمن التظلُّمات المياه أيضاً التي تعود أسبابها لعدم وجود احتياطات وقائية لمنع الانقطاعات، ووجود مخزون يكفي لحاجة المواطنين والمقيمين والزوّار صيفاً في ظِلّ ارتفاع الاستهلاك خلال موسم الصيف.

مأساة "ريماس"في شرطة الدوادمي وقلوب نساء تنزف دماً

أطفال وفتيات.. ضحايا تصفية حسابات بين الأزواج والزوجات

المصدر:صحيفة سبق السبت 6 شعبان 1434 هـ -15 يونيو 2013م
http://sabq.org/ebQo5d

دعاء بهاء الدين، ريم سليمان- سبق- جدة:

تعد "ولاية الرجل على المرأة" من القضايا التي كثر الحديث حولها خاصة بعد وقوع حوادث فردية من إساءات للزوجات أو وقوع عنف على بعض النساء، واختلف العديد من الفقهاء والحقوقيين حول تفسير هذه الأحداث، ولكن هناك اتفاق على أن المرأة إنسان كامل الأهلية، وأن الولاية من الأمور الشرعية التي لا جدال فيها، لقوله تعالى: {الرِّجَال قَوَّامونَ عَلَى النِّسَاءِ} ، وطالبوا بمعالجة الحوادث الفردية التي تقع من عنف وضرب وربما حرق، وما تزخر به وسائل الإعلام من شكاوى لمعنَّفات حيث تقع نساء ضحايا لتصرفات غير مشروعة.

ولعل قصة الطفلة ريماس التي نشرتها "سبق" مؤخراً، والتي نادى فيها خال الطفلة بضرورة وجود أحكام بديلة، خاصة إذا كان الأب بعيداً عن ابنته، حيث هزت دموع الطفلة أرجاء قسم الشرطة الذي كان مخوَّلاً بتسليمها إلى أبيها بعد عشر سنوات من الغياب، ومشاهد عنف الأب مع ابنته، جعلت الشرطة تدعوه لتأجيل تنفيذ الحكم، لحين يأتي ببعض النساء لإقناع الطفلة بالذهاب معه، فهل سنتعلم من قضية ريماس أم ستكرر مع آلاف الأطفال؟!

قلبي ينزف دماً

في البداية تحدَّثت إحدى الأمهات لـ"سبق" قائلة: طلّقت من زوجي منذ ثلاث سنوات، وأصبحت ابنتي الوحيدة وزهرة عمري تحت ولاية أبيها، معبرة عن حزنها لفراق ابنتها، وقالت: حزنت لفارق ابنتي، وشعرت بالوحدة في بعدها عني، ولفتت النظر إلى أنه بعد فترة لاحظت آثار عنف على جسد ابنتها الهزيل، وكدمات وإصابات بليغة، وعلمت أن أباها وزوجته مارسا ضدَّ ابنتها الضرب والكيَّ بالنار، وأثبت هذا في التقارير الطبية.

وبنبرة يأس تابعت حديثها: بالرغم من صحة التقارير الطبية التي تثبت آثار العنف على ابنتي، بيد أن الحكم قضى بعودة ابنتي إلى حضانة والدها، وأوضحت أنها رفضت بشدة التنفيذ، قائلة: لم أتخيَّل أن يأخذوا ابنتي من حضني مرة أخرى، فقد تجرَّعت مرارة رفضي ودخلت السجن لساعات، معربة عن حزنها لتنازلها عن حضانة ابنتها، وقالت: لقد مرَّت عليَّ ساعات السجن كأنها دهر، واضطررت للتنازل وقلبي ينزف دماً؛ حفاظاً على كرامتي كي لا تهدر بعد جلوسي في السجن مع سجينات الدعارة.

فقدت معنى الحياة

وبصوت ممزوج بالبكاء تحدثت "أم روان" لـ "سبق": طلبت الطلاق من زوجي؛ لأنه أذاقني مرارة صنوف العذاب، وصدر حكم بحضانة ابنتها رغم أن عمرها سنة ونصف، وقالت: لم يغمض لي جفن منذ فارقتني ابنتي، ودموعي صديقتي، أذهب إلى غرفتها وأشمّ ملابسها وأحتضن ألعابها، كأني أشعر بدفئها ورقتها.

وبدموعها تابعت حديثها: لم أصدِّق حتى الآن أن ابنتي ماتت، فهي زهرة حياتي ونوري في الحياة، ولم تتمالك نفسها وانخرطت باكية: حبيبتي توفيت والقاتل والدها، وبكل ألم استعرضت حادثة وفاة ابنتها قائلة: لقد تجرَّد أبوها من مشاعره وضربها بعصا خشبية على رأسها، ثم أطاح بها على جانب السرير، وتوقفت عن الحديث برهة، ثم بكل حزن تابعت حديثها: مع الأسف ماتت ابنتي وفقدت معها طعم الحياة.

الرعب يسكنني

وبصوت خائف تحدثت معنا إحدى الفتيات قائلة: أبي مدمن مخدرات، وطلق أمي منذ سنوات، ومع الأسف الشديد أعيش معه وزوجته، مبدية أسفها لتحرّش أبيها بها، وقالت: أثناء نومي في غرفتي سكنني الرعب عندما دخل والدي وحاول أن يمسك جسدي، وقاومته هذه المرة، بيد أني في مرات أخرى لم أستطع.

وبصوت ممزوج بالبكاء قالت: حاولت أمي أن تثبت اعتداء أبي عليَّ، لكن باءت محاولاتها بالفشل، وظللت مع أبي، وخوفي يسبقني، ودموعي تسكنني أينما وجدت، ولا أدري ما تحمله لنا الأيام القادمة.

امتهان للأمومة

بداية قالت عضو لجنة حقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين إن الولاية تعني رعاية شؤون القاصر وتدبير أموره حتى يبلغ سن الرشد، موضحة رؤية الشرع لسقوط الولاية عن المرأة البالغة، الرشيدة، القادرة على حماية نفسها، وأضافت أن ولاية الرجل على المرأة لا تستمر طيلة عمرها، بل مرتبطة بعمر زمني قبل سن الرشد، وتساءلت في استنكار: لماذا تعامل المرأة على أنها قاصر في بعض الأمور، وتعاقب شرعاً إذا ارتكبت المحرمات؟ أليس هذا اعترافاً شرعياً بأن المرأة كاملة الأهلية.

وأوضحت أن قوامة الرجل على المرأة تعني رعايته لها وتدبير أمورها، دون استبداد أو استعباد، محددة شروط القوامة في أهلية الرجل، فلا يكون مدمناً أو مريضاً نفسياً أو معاقاً، وكذلك إنفاقه على المرأة، رافضة بشدة ولاية الابن على أمه، قائلة: ليس من المعقول بعد أن تتولى الأم رعاية ابنها وتربيته أن تخضع لولايته، فهذا امتهان للأمومة.

وأبدت سهيلة زين العابدين أسفها لاستغلال بعض الرجال لمفهومي الولاية والقوامة، ومعاملتهم للمرأة على أنها مملوكة أو عبدة لديهم، لافتة النظر إلى أن ما يرتكبه هؤلاء من عنف جسدي ونفسي تجاه المرأة، وقالت: بعض الآباء يسيء استخدام الولاية على ابنته، فيحرمها من التعليم أو الزواج، كما يستغل بعض الأزواج قوامته على زوجته، فيحرمها من العمل أو السفر، أو يضربها بذريعة تأديبها، وأكدت في ختام حديثها أن حماية الرجل للمرأة واجب شرعي، وليس تفضلاً منه عليها.

تناقضات غير منطقية

من جانبها، أفادت أستاذة تاريخ المرأة في جامعة الملك سعود الدكتورة هتون أجواد الفاسي، أن قضية الولاية على المرأة لها أكثر من زاوية، ورأت أن الولاية تعد من القضايا الشائكة، كما أن الوضع الحالي القائم على أساليب ومفاهيم الولاية مرتبطة باجتهادات ليس إلا، ورأت أن القصَّر هم من تندرج عليهم الولاية ذكراً كان أو أنثى، ولا يجب أن نطلق كلمة الولاية على المرأة، حيث أن ولاية الأب على البنت أو الولد القاصر بما يحميهم ويوفر لهم الحياة السليمة.

تعسّف في استعمال الحق

وأفاد الفقيه والمفكر الإسلامي دكتور عبد الله فدعق أن العلماء حددوا ثلاثة شروط لولاية الأب وهي: العقل والعدالة والرشاد، مطالباً بنزع الولاية عن الأب الذي انتفت عنه أي صفة من هذه الصفات، وأشار لموقف بعض العلماء القدامى الذين رفضوا نزع ولاية الأب حتى ولو كان فاسقاً، معتبرين النزع من عقوق الآباء، وعللوا ذلك بأن الوالد أرحم بالابن من غيره.

وتابع "فدعق": لقد تبدَّل الواقع اليوم عن الأمس، وطفت على السطح الاجتماعي حالات عنف من آباء تجاه بناتهم تهز كيان المجتمع، لافتاً النظر إلى أنه إذا ثبت أن استمرار ولاية الأب تضر بالفتاة، فمن اللازم أن تنزع منه.

تصفية حسابات

واعتبر عنف الآباء تجاه بناتهم تصفية حسابات، ونتاج خلافات أسرية، محذراً من خطورة هذا عليهن، وشدد على ضرورة معرفة الفتاة بحقوقها التي تؤهلها لمعرفة متى تشتكي أباها للقاضي؛ في حال اعتدى عليها، أو أساء معاملتها، أو أهدر إنسانيتها.

ونفى المفكر الإسلامي صفة العقوق عن الفتاة التي تشتكي والدها، مسترشداً بحديث للرسول -صلى الله عليه وسلم- عن السيدة عائشة، قالت: "جَاءَتْ فَتَاةٌ إِلى رَسول اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي ابْنَ أَخِيهِ، لِيَرْفَعَ خَسِيسَتَه، فَجَعَلَ رَسول اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الأَمْرَ إِلَيْهَا، قَالَتْ: فَإِنِّي أَجَزْتُ مَا صَنَعَ أَبِي، أَرَدْتُ أَنْ تَعْلَمَ النِّسَاء أَنْ لَيْسَ إِلى الآبَاءِ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ"، واعتبر هذا الحديث دليلاً على ضرورة معرفة الفتاة لحقوقها، وأن ولاية الأب وإن كانت حقاً له، بيد أن التعسّف في استعمال الحق مرفوض.

واسع ومطاط

بدوره، أفاد المحامي والمستشار القانوني عمر الخولي أنه إذا ثبت للقاضي أن الولي غير كفء أو أهل للولاية يتم نقل الولاية، والقاضي وحده هو من يحدد حسب رؤيته ومعتقداته، وهنا تكمن الخطورة حيث لكل قاضٍ معتقداته والبيئة التي نشأ فيها.

ونادى بضرورة وضع نصوص تحدد سلطة القضاء ولا تترك مفتوحة حسب الأهواء، معرباً عن أسفه من عدم وجود نسب وإحصاءات تشير إلى عدد المعنفات اللاتي يطلبن رفع الولاية إلا أنهن كثيرات، وقال: هناك الكثير من الحقوق تحرم منها المرأة بسبب حكم قضائي، وكم من فتيات رفضت قضاياهن بنزع الولاية بسبب تعنّت القضاء.

الولاية والقوامة

فيما أكد الفقيه الدكتور سعود الفنيسان أن الولاية تنتقل من الأب للزوج عند زواج المرأة، وإن كانت غير متزوجة تنتقل من الأب ثم الأبناء ثم الأعمام، وإن كان الزوج غير صالح تنتقل للابن إذا بلغ سن الرشد (18 عاماً).

وأفاد بأن الآية الكريمة: {الرِّجَال قَوَّامونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّه بِهِ بَعْضَهمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقوا}، دلت على ولاية الرجل على المرأة، ورداً على سؤال عن القوامة حيث جاء في الآية القوامة وليس الولاية وما الفرق بينهما، أجاب: الولاية أخصّ من القوامة، والولاية مشتقة من القوامة، كما أن النفقة جزء من الولاية.

وأكد أن الولي له حق في منع المرأة من التبرّج وعدم الاختلاط أو السفر وحدها، بيد أن أمور البيع والشراء والتملك والتصرف في الممتلكات ليس من حقه التدخل فيها، مفيداً أن القاضي إذا اقتنع بمبررات خلع الولاية إذا طعن على الولي فتنتقل على الفور.

جنس الرجل أفضل

وقال: هذا هو حكم الله تعالى؛ فالمرأة ليست كالرجل، وسهل أن تخدع فهي تتمتع بعاطفة جياشة وشرع الولي لحمايتها، إلا أن الشرع لم يحدد ولاية شخص بعينه، وإنما جعل للرجل الولاية، ولذا تم ترتيبه تبعاً للإرث.

وأضاف أن المدنيين دائماً ما ينظرون للأمور بزاوية القوانين الوضعية، أما نحن فننظر حسب الشريعة والسنة، ولذا المقارنة غير صحيحة، فجنس الرجل أفضل من جنس المرأة في أشياء عدة؛ منها القوة والقدرة على التحمّل، وهذه سنَّة الله في خلقه ولا يجوز الاعتراض عليها.

mbc.net

صورة تثير جدلا في السعودية

المصدر: mbc net السبت 6 شعبان 1434 هـ - 15 يونيو 2013م

اضغط هنا

(mbc.net)

لم يتوقع صاحب الفكرة أن تلقى صورة له جدلا كبيرا في مواقع التواصل الاجتماعي، وعند سياسيين وحقوقيين. الصورة التي تداولها ناشطون تظهر طفلاً معلقاً على الجدار باستخدام شريط لاصق، وأثارت صدمة لدى المجتمع السعودي.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان دعت كل من يعرف الأشخاص الذين انتهكوا حق الطفل إلى التواصل مع الجمعية لتتولى الجهات الحكومية أخذ حقّ الطفل ومعاقبة المنتهكين لحقوقه.

وفي حديث لصباح الخير يا عرب قال الدكتور خالد الفاخري الأمين العام المكلف للجمعية الوطنية إن المشهد يعبر عن قلة وعي بالنسبة لطريقة التعامل مع الطفل وتأهيله بشكل سليم في المجتمع. وتابع مثل هذه السلوكيات هي انتهاك لحريات الطفل واستغلاله لإظهار صورة تتداول بكثرة.

وبالنسبة لنظام الجرائم فإن من استغل أو غرر بطفل قاصر يحاسب بالسجن والغرامة والمالية، وهنا استغل الطفل، بحسب الدكتور الفاخري، وطالب بمحاسبته ومتابعة الأسرة للطفل.

أما عن الجهة المسؤولة عن متابعة الأمر فتتم عن بتزويد هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، المسؤولة عن كل ما ينشر على وسائل التواصل الالكترونية، الجهات الأمنية بالمعلومات لتباشر بالبحث في القضية.

يتيم حتى الموت".. العنف ضد الأطفال بالمملكة إلى أين؟"

المصدر: صحيفة المناطق الاحد 7 شعبان 1434 هـ - 16 يونيو 2013م
http://www.almnatiq.net/index.php?page=news&ID=10219

الرياض - المناطق

بعد أن القت شرطة منطقة الرياض، منذ أيام، القبض على مواطن تسبب في وفاة طفل كان يكفله بعد تعذيبه وضربه وكيه، طالب العديد من المواطنين والمختصين بضرورة العمل على سن تشريعات وأنظمة لحماية الأطفال، وخاصة الأيتام، من العنف.

وكانت شرطة الرياض قد بدأت التحقيق مع المواطن الذي قام بتعذيب طفل (7 سنوات) كان يقوم بكفالته من أحد دور الأيتام بالرياض، حيث قام بضربه وكيه على اجزاء متفرقة من جسده، وهو ما أدى إلى وفاته، مبررا فعلته بأن الطفل كان مشاغبا و"شقي".

وشدد المواطنون على ضرورة سن مجلس الشورى لتلك التشريعات على وجه السرعة، وتغليظ العقوبة على من يعتدون على الاطفال سواء في البيت او الشارع او المدرسة، مطالبين بتفعيل دور الأسرة والمدرسة والعيادات الطبية والمستشفيات وأجهزة الإعلام المختلفة، والأجهزة المعنية الأخرى ذات العلاقة، وعدم التقصير أو التساهل في معالجة حالات العنف والأسباب المؤدية له.

تعذيب وتصوير

وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد انتقدت العمل غير الإنساني الذي قام به شخصان تجردا من أي مشاعر إنسانية، حيث قاما بتعليق طفل في الرابعة من عمره بالجدار مستخدمين لاصقا شديد القوة، ولم يكتفيا بذلك بل حرصا على توثيق فعلتهما المشينة بالجوال في عمل ينافي القيم الإنسانية وينتهك الطفولة.

ودعا الجمعية كل من يعرف الشخصين اللذين انتهكا حق الطفل أو لديه معلومات عنهما إلى التواصل مع الجمعية بشكل عاجل لتتولى الجهات الحكومية المعنية أخذ حق الطفل ومعاقبة المنتهكين لحقوقه، مؤكدا ضرورة تحديد الجهة التي يجب أن تتعقب مصدر تلك الصور أو المقاطع التي تظهر عبر مختلف الوسائل، هل هي هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات أم الشؤون الاجتماعية أم وزارة الثقافة والإعلام.

الاسباب والعلاج

وكان رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان قد أكد أن الهيئة ستعمل على إقامة دورات تدريبية للتوعية بأهمية اكتشاف الحالات الخاصة بالعنف الذي يتعرض له بعض الأطفال من خلال معرفة مثل تلك الحالات وضرورة التفاعل معها والتبليغ عنها من منطلق الحد من هذه الحالات والتضييق على مرتكبيها.

وأكد العيبان على ضرورة معالجة مسببات العنف ضد الأطفال والتصدي لها، كونها تشكل انتهاكاً لحقوق فئة من فئات المجتمع وتهديداً لمستقبل الأجيال المقبلة، خصوصاً أن الطفل يعد اللبنة الأولى للمجتمع، مشدداً على أهمية اتخاذ أقصى العقوبات تجاه المسيئين والمنتهكين لحقوق الأطفال؛ خصوصاً أن هذه الفئة لا تُجيد التعبير بالقدر الكافي عن الانتهاكات التي قد تطالها، كما أنهم لا يمتلكون القدرة الكافية للدفاع عن أنفسهم.

وطالب الدكتور بندر العيبان، باتخاذ الحلول العاجلة لمواجهة العنف ضد الطفل ، كما شدد على أهمية الرعاية اللاحقة للمعنفين وإلى أهمية مواجهة العنف ضد الطفل من خلال الوقاية منها وتوعية المجتمع بكافة فئاته بقضية العنف الممارس ضد الأطفال، مؤكداً أن المسؤولية الشرعية والنظامية في حماية الأطفال تقع على عاتق جميع قطاعات المجتمع والأفراد

على حدٍ سواء، مبيناً أن قضية إهمال الآباء لأبنائهم أو الاعتداء عليهم منهم أو من غيرهم لا تعفيهم من المساءلة والمحاكمة والعقوبات الرادعة والبحث عن مصلحة الطفل في العناية والرعاية الاجتماعية والنفسية والمعيشية.
وأوضح الدكتور بندر العيبان، "أن هيئة حقوق الإنسان وهي تلتزم بدراسة الحالات التي ترد إليها، تعتبر قضايا الأطفال من أهم أولوياتها"، مبيناً أن الهيئة تسهم في متابعة ومعالجة العديد من حالات العنف ضد الأطفال وحماية حقوقهم والتصدي لما يتعرضون له بالتعاون مع الجهات الرسمية والتي تؤكد الهيئة على أهمية دورهم في التصدي لمثل هذه الممارسات المرفوضة ويأتي على رأس هذه الجهات مرفق القضاء وكذلك الشرطة وهيئة التحقيق والإدعاء العام ودور الحماية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمان الأسري والذي يقدم جهودا مشكورة في هذا المجال بالإضافة إلى الجمعيات والمؤسسات الأهلية الأخرى ذات العلاقة بمختلف احتياجات الطفل وتعمل الهيئة على إقامة برامج توعوية وتثقيفية من خلال ورش عمل متخصصة وتدريب ذوي العلاقة اليومية بالطفل، وتستطيع من خلال اكتسابها المهارات اللازمة مساندة خطوط الدفاع عن الطفل وآلية التعامل مع حالات العنف.. بداية من اكتشاف الحالة والوقوف ضد من ينتهك حقوقه ومعالجة تداعيات العنف على الطفل، داعياً المؤسسات الحكومية المعنية تكثيف حملات التوعية بحقوق الأطفال وآليات حمايتهم والتبليغ عن من يسيء إلى طفولتهم البريئة.

حقوق الإنسان تنتقد انقطاع المياه والكهرباء في الصيف

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/85651.html

محمد جراح ـ الرياض
صرح مصدر مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بخصوص حقوق المواطنين والمقيمين في موسم الصيف وحاجتهم بتوفير التيار الكهربائي والمائي خصوصاً خلال فترة ارتفاع الاستهلاك لهما ، ووجوب وضع حلول احتياطية و اجراءات وقائية من الصيانة والرقابة للمحطات تضمن توصيل الكهرباء والماء للمواطن دون انقطاع من الشركات المزوده ووصف المصدر بأن اعذار الشركات غير وجيهة لما فيها انتقاص من حقوق المواطن.
وطالب المصدر بوجود فعالية في الرقابة على الخدمات خصوصاً في أوقات الذروة حتى لا يدفع المواطن نتيجة هذا الانقطاع، ويتكلف خسائر مادية، وقال المصدر إن الجمعية تدرس تظلمات قدمها مواطنون، وخاطبت على ضوئها الشركة والوزارة لإيجاد حلول عاجلة، وتضمنت التظلمات انقطاعاً غير مبرر للكهرباء، في مدن تشهد حرارةً عالية صيفاً تُلامس خمسين درجة مئوية إضافة لخسائر المحلات التجارية، وخسائر للمواطنين وتعرضهم لعدد من السلبيات.
وفي السياق نفسه عبر مواطنون عبر موقع التواصل الاجتماعي عن سخطهم من الانقطاع السنوي للمياه صيفاً، حيث المح أحدهم إلى وجود تواطؤ من أجل منح سوق (الوايتات) فرصة، فيما أصر آخر على إهمال بعض المسؤولين في شركتي الكهرباء والمياه عن متابعة الأمور في إداراتهم وانشغالهم في فصل الصيف.
واستغرب المواطن أحمد يحيى من انقطاع المياه في ظل المشاريع العملاقة التي تصرفها الدولة على ذلك لافتاً إلى أن المملكة تقع على ما وصفه شريط مائي بوجود البحر الأحمر والخليج العربي.
وليست المرة الأولى التي تستقبل فيها حقوق الانسان قضايا ضد الشركات المزودة بالخدمات فسبق لها أن تفاعلت مع قضايا وتظلمات تخص عدداً من القطاعات الحيوية مثل الخطوط السعودية وشركة أرامكو تقدم بها مواطنون ينتقدون بعض الاجراءات الإدارية التي أهدرت حقوقهم، حيث سجلت (8) قضايا ضد أرامكو و(5) قضايا ضد الخطوط السعودية العام المنصرم.

مطالب نزلاء • مباحث الدمام" أمام مدير السجن

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/85715.html

اليوم ـ الدمام
قام وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الانسان يوم أمس الاول بزيارة لسجن المباحث العامة بالدمام ، وقابل الوفد مجموعة من السجناء والموقوفين دون وجود احد من منسوبي السجن بعدها عقد الوفد اجتماعا مطولا مع مدير سجن المباحث بحضور مساعد مدير السجن ومدير شئون النزلاء ومدير الخدمات الطبية وتم استعراض ومناقشة جميع الملاحظات التي أبداها السجناء خلال هذه الزيارة والزيارات السابقة وأبدى مدير السجن استجابته الفورية لمعالجة هذه المطالب والملاحظات.
وتأتي الزيارة استكمالا للزيارات السابقة، التي تستهدف متابعة القضايا التي ترد لفرع الجمعية من عائلات الموقوفين وفي أعقاب زيارة قام بها رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني مؤخرا بعد موافقة وزير الداخلية على إيجاد مكاتب للجمعية بسجون المباحث في مختلف مناطق المملكة والتي بلغت خمسة وتسلّمت المكاتب العمل.
وأكدت الجمعية أنها تبذل جهودها من أجل أن تصبح المكاتب إضافة لتحقيق أهم حقوق الإنسان وهي المحافظة على الأمن، وتعمل في هذا المجال، وستكون لديها كوادرها والضوابط التي تعمل بموجبها في هذا الشأن بهدف مساعدة السجناء وأسرهم والجهات ذات العلاقة والجهات الأمنية على تأدية واجبها حسبما تنص عليه الأنظمة والتعليمات، ولفتت إلى أن تواجد الجمعية في سجون المباحث من حين إلى آخر يعطي نوعا من الشفافية لما يدور في السجون واحترام القوانين والأنظمة فيها، وأي سجين أو أسرة سجين تستطيع أن تتقدم بشكوى ويمكن مقابلة السجين أو إحضار أسرته أو من يتابع موضوعه والالتقاء بإدارة السجن المعني، وكل هذا يعطي نوعا من الطمأنينة للأسر وللسجناء وللمجالات الأمنية والحقوقية ويعزز مبدأ حق المواطنة وإبعاد النظرة السلبية التي كانت سائدة.
وتكون الوفد من الدكتور عبد الجليل السيف المشرف على فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية وجمعه الدوسري مدير فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية وأحمد الشمري الباحث القانوني بالفرع.

لتكن صورتنا ناصعة البياض!

المصدر: جريدة الشرق الخميس 4 شعبان 1434 هـ 13 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/13/865825

أحمد هاشم

نجحت وزارة العمل التي تأسست عام 1425 هـ عقب صدور قرار مجلس الوزراء بفصل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى وزارتين مستقلتين، ووزيرها الحالي في تحريك كثير من الملفات العالقة التي لم يستطع الوزراء السابقين

الوقوف في وجه (الهوامير) المنتفعين من تلك الملفات، ولعل توظيف الفتيات في مقدمة تلك الملفات المهمة، وترتيب بيت القطاع الخاص، و قرار تحصيل 2400 ريال سنوياً من منشآت القطاع الخاص التي يزيد فيها عدد العمالة الوافدة على العمالة الوطنية.

تلك الملفات فتحت النار من كل اتجاه على وزير العمل ومغامراته التي يرى البعض أنها ارتجالية وغير محسوبة النتائج، حتى أصبح من أكثر الوزراء الأحياء منهم والأموات إثارة للجدل حتى أن أحد مدعي (الحسبة) هدده ضمنياً في أحد الاجتماعات بالدعاء عليه (بالسرطان) في الحرم المكي إن لم يستجب لمطالبهم خاصة وأنه رجل (مبارك) وله سابقة في ذلك مع وزير العمل السابق.

ورغم (خزعبلات) أولئك المحتسبين، والطابور الخامس الذي ابتكره رجال الأعمال للدفاع عن مصالحهم، لم يهدأ ذلك الوزير، فما أن يغلق ملفاً حتى يفاجئنا بآخر أكثر تعقيداً، كان آخرها ما يحدث حالياً من غربلة على صعيد مخالفة العمالة الوافدة لأنظمة العمل، تلك الحملة التي بدأتها وزارة العمل ووزارة الداخلية قبل أشهر ثلاث من خلال الجولات التفتيشية التي أسفرت عن ترحيل ما يقارب من مائتي ألف عامل مخالف قبل أن يصدر (ولي الأمر) قراره بإعطاء فترة تصحيحية تمكن تلك العمالة التي جاءت لطلب لقمة العيش من تعديل أوضاعها ومخالفاتها.

وعلى غير ما عهدنا عليه ذلك الوزير جاءت حملته الأخيرة رغم سمو هدفها غير مخطط لها كسابقاتها فما يحدث الآن من انتهاك لحقوق الإنسان يدل على عشوائية القرار وفجائيته، وزيارة واحدة في مثل هذه الأيام إلى مكاتب العمل التي ألغت إجازات موظفيها أو إلى إدارات الجوازات وفروع وزارة التجارة والغرف التجارية والتأمينات والسفارات وقنصلياتها ستوضح جلياً عدم الاستعداد لذلك القرار.

إن وزارة العمل كان من الأولى لها أن تضع خطة محكمة تلبي احتياجات أولئك (البشر) كما تلبي احتياجات (النظام) بالتنسيق مع كافة الأجهزة المسؤولة وأن تدير غرفة العمليات بما لا يلحق الضرر بسمعة المملكة وقضايا حقوق الإنسان بها. نعم، كان من الأولى ألا تمارس كل هذه الضغوط النفسية على المقيمين التي ظهرت جلياً مع أفراد الجالية الإندونيسية الذين لم يجدوا بُداً في التعبير عن (غصتهم) إلا بلفت الانتباه إلى مدى الانتهاك الذي مورس عليهم طيلة الشهرين الماضيين لينتج عنه حسب بيان شرطة جدة تسجيل حالة وفاة و إصابات واندلاع حريق.

إن أخطاء الماضي التي نتحمل جزءاً كبيراً منها كسعوديين سواء كنا مسؤولين في وزارة العمل والجهات الأمنية أو كمواطنين منتفعين من تجارة (التأشيرات)، يجب ألا يتحملها (الوافد) فقط، بل يجب أن يعاقب الجميع، إضافة إلى أنه ليس من المنطق والعقل أن تحل تراكمات أربعين عاما خلال ثلاثة أشهر فقط.

نثق كثيراً في نية الوزير الحالي للعمل، ولكن كان من الأجدر أن يكون هناك عمل منظم يمتد لسنوات قادمة، بدلاً من هذه الانتهاكات التي تحدث حاليا سواء المالية أو الحقوقية أو الإنسانية التي كانت إفرازا طبيعياً لقصر فترة تصحيح الأوضاع، التي استغلت أسوأ استغلال، فبعض السفارات وجدت منها منفعة مالية لتتقاضى رسوما لا تقل عن ثمانية آلاف ريال لاستخراج جوازات السفر لعمالتها، وكذلك الغرف التجارية التي وجدت هي أيضا مبتغاها في استقطاع خمسين ريالا لمجرد (التصديق)، وليس ببعيد عنهما إدارات الجوازات والتجارة وشركات التأمين، ليخرج العامل في نهاية المطاف (مداناً) بمبلغ لا يقل عن عشرة آلاف ريال، إضافة إلى (الطوابير) التي توقفت بجوارها الحياة التي تكفل إنسانية الإنسان بعد أن أرهقته حراً وعطشاً دون أن تحرك جمعية حقوق الإنسان وشقيقتها ساكناً وكأن ذلك الشأن لا يعنيهما من قريب أو بعيد.

إن السبب الحقيقي لما حدث من مخالفات عمالية سببه وجود ثغرات تنظيمية في نظام العمل والعمال الصادر عام 2005م وسوء تنسيق ومتابعة من الإدارات الأمنية والبلدية، التي بدورها أنتجت مئات الآلاف من (التأشيرات) التي لا يحتاجها سوق العمل السعودي وتحايل البعض منا كمواطنين كباراً وصغاراً على تلك الأنظمة العقيمة في جلب تلك العمالة الوافدة التي نمارس عليها الآن هذا الضغط النفسي والمالي الكبيرين.

نعم لقد كسبت تلك الإدارات ذات الارتباط بخدمات العمالة الوافدة مبالغ طائلة في هذه الفترة القصيرة ولكن نتمنى ألا نخسر وجهنا الإنساني أمام العالم، فبالرغم من اتفاقنا مع ضرورة تصحيح أوضاع المخالفين لأنظمتنا إلا أنه من الأهم ألا نسمح بتجاوزاتنا الإنسانية على الآخرين، فمواجهة سنوات من الفوضى العمالية في سوق العمل السعودية التي بلا شك أضرت بالأمن والاقتصاد والمجتمع وتسببت في وجود أكثر من مليون مخالف لأنظمة الإقامة، وأكثر من أربعة ملايين مخالف لأنظمة العمل يجب أن تصاغ آلياتها من جديد حالياً ومستقبلاً لتلبي الاحتياج الأمني والإنساني لجميع الأطراف، وأن ترتبط بنظام عمالي وأمني متينين في بنودهما وتطبيقاتهما.

احفظ قطعة الفساد هذه !!

المصدر: جريدة عكاظ السبت 6 شعبان 1434 هـ 15 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130615/Con20130615611042.htm

عبده خال

يقدر الخبراء أن خسائر الفساد تصل إلى 55 مليارا سنويا، هذا الرقم المهول تؤكد الوقائع البعيدة عن الدراسات والقراءة والتمحيص أن خسائرنا تفوقه كثيرا، فبجانب الخسائر المادية هناك خسائر أخلاقية تفشت في بعض أفراد المجتمع حتى وصلت لدرجة الحث على الفساد.

وإقرارنا بوجود الفساد أدى إلى ظهور هيئات وجمعيات لتحد من تفاقم الآثار السلبية الناتجة عن هذا الفساد. وجميعنا يذكر ما حدث لنا مع الإعلان عن قيام جميعة (أو هيئة) حقوق الإنسان من انكباب الناس على هاتين الجهتين بحثا عن الحلول التي يمكن لها انتشال كل غريق من غرقه.

ونذكر أن هاتين الجهتين تحولتا الى مكاتب للصادر والوارد، بحيث تستقبل المستجير بها بطيب خاطر، وتسجل مظلمته، وتبدأ في المكاتبات والمراسلات للجهات أو الوزارات المحدثة لذلك التظلم، ثم يقف الامر عند حالتين: إما الاستجابة (وهي نادرة)، أو الدخول في موال طويل من المراسلات تنتهي (في الغالب) إلى مرافعات تكون فيها البنود القانونية مخرجا لانتفاء الظلم الذي شعر به المواطن أو عاشه .

هذا الانتظار الذي سلكته الجهتان ساهم أيضا في تقليل الوهج لمفاهيم حقوق الإنسان، إضافة إلى اعتراف الجهتين بأن الأجهزة الحكومية تعطل عملهما أو لا تستجيب لمطالبهما في الغالب، وهو إعلان العاجز (أو من رفع الراية البيضاء)، وبهذا تم تثبيط المناشدين بحقوقهم من الوصول إلى الجهتين.

ومع ظهور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (وعدم ارتباطها كمرجعية بأي وزارة أخرى) استبشر الناس بها خيرا، وتسابق زبائن (الهيئة والجمعية) لحقوق الإنسان بنقل ملفاتهم إلى مكاتب هيئة مكافحة الفساد، فوجدوا الحال على ما هو عليه من مكاتبات واستفسارات.

وقد كان توقعنا جميعا أن تكون هيئة مكافحة الفساد جهة مبادرة في الكشف عما يموج في الباطن، وذلك (بقوة النظام) الذي تمتلكه كمرجعية عليا، إلا أن ما يحدث إلى الآن انشغال هذه الهيئة بالقضايا التي تصل إليها كشكوى، وارتضت أن تكون مستقبلة وليست مبادرة..

وبوجودها بهذه الصيغة اكتسبنا مكتبا ثالثا للصادر والوارد، وأصبح جل أعمالها مكاتبات واستفسارات وإنهاء القضية من خلال المخارج القانونية!

سؤالي ـ باختصار شديد: هل سنكسب حربنا ضد الفساد بهذه الطريقة؟

وهو سؤال كررته مرارا، إلا أنه تكرار أشبه بمن يحفظ قطعة أناشيد تبجل الواقع، وعليك حفظها عن ظهر قلب.

أمانـة جدة .. زمان الصمـت

المصدر: جريدة عكاظ السبت 6 شعبان 1434 هـ 15 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130615/Con20130615611203.htm

سامي خميّس

مضت الأيام والأسابيع وأمانة جدة وحماية البيئة وكذلك حقوق الإنسان وهم مستمتعون بصمتهم بعدم الرد على ما كتب عن مشروع اغتيال حديقة تهامة وكأنهم بذلك يتحدون مشاعر سكان حي العزيزية وكأن أمين جدة يؤكد ما قاله بشار بن برد : (لقد أسمعت لو ناديت حيا .. ولكن لا حياة لمن تنادي).

لا أعلم إذا كان الأمين وفريق عمله من مستشاريه ومساعديه وإدارة الحدائق والمسطحات الخضراء ومركزه الإعلامي قد سمعوا أو لم يسمعوا بصدور توجيه بضرورة التجاوب مع ما ينشر في الصحف ووسائل الإعلام المختلفة !.

إن عدم التجاوب مع ما يكتب عن المنغصات التي يتعرض إليها المجتمع والمواطن سيضعكم تحت طائلة المساءلة لأن التمادي والاستهتار بمطالب ومشاعر المواطنين له عواقب وخيمة.

أرجو أن يكون ماجاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ثم حرص القيادة ممثلة في حرص خادم الحرمين الشريفين وكذلك ولي عهده قدوة لكم في أداء عملكم لأن هناك حسابا في الدنيا قبل الآخرة.

إن ما يوليه خادم الحرمين الشريفين من اهتمام ورعاية لأبنائه المواطنين وحرصه واهتمامه المتواصل بتطوير مختلف القطاعات ودعمها لتوفير كل الخدمات التي تلبي احتياجاتهم في كافة المناطق يجب أن يكون نبراسا يحتذى به ونهجا لكم.

أذكركم بأن عملية اتخاذ القرار تحتاج إلى وقت محدد ونوعية المشكلات وظروفها لها تأثيرها على الوقت في اتخاذ القرار واتخاذ القرار في الوقت المناسب له أثر كبير في توفير الجهد والوقت والتكاليف.

اتخذوا قراركم بفتح أبواب حديقة تهامة وابعثوا المسؤول عن الحدائق مع فريق عمله لرفع الأغلال عن أبوابها الموصدة لكي تقضوا على الاحتقان لأن القضية أصبحت قضية رأي عام وليكن تصريحكم بهذا في النور عبر المنابر الإعلامية المتاحة وليس عبر المجالس الخاصة..

المجلس البلدي ينتظر الرد الرسمي وكذلك سكان حي العزيزية وما جاورها من الأحياء.

قبل الختـام :

وما نيل المطالب بالتمني ... ولكن تؤخذ الدنيا غلابا.

أحمد شوقي.

أطفال ملصّقون !

المصدر: صحيفة المدينة الأحد 7 شعبان 1434 هـ -16 يونيو 2013م
اضغط هنا

محمد بتاع البلادي

قلت في مقال سابق أن بعض التصريحات لا تختلف كثيراً عن الطرائف والنكت، كونها تستفز فينا (الضحك المر)، على طريقة شر البلية ! . قبل أيام نشرت الزميلة عكاظ انتقاد المشرف العام على جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة للعمل الذي قام به شخصان علقا طفلاً في الرابعة من عمره بالجدار، باستخدام لاصق ، في عمل ينافي – حسب رأي المسئول –كل القيم الإنسانية وينتهك الطفولة .. داعياً من يعرف الشخصين إلى التواصل مع الجمعية لمعاقبتهما !.

•وجه الاستفزاز في بعض التصريحات هو قفزها على الواقع المعاش ، وتجاوزها للمشكلات (المتلتلة) التي يعايشها ويشعر بها المواطن ، ودخولها في قضايا هامشية لا تستفز مشاعر المواطن فحسب بل تشعره بالاستغفال .. و من يقرأ تصريح المشرف على هيئة حقوق الإنسان سيعتقد لأول وهلة أن الجمعية قد قامت بكل واجباتها تجاه الإنسان في البلد ، وتجاه الأطفال بوجه خاص، ولم يتبق لها سوى البحث عن أب كان يداعب ابنه بطريقة لا تختلف كثيراً عن تلك التي نشاهد آلافاً مثلها في برامج تلفزيونية غربية وعربي .

•لن أتهم الجمعية بالبحث عن (البروبجندا) والفرقعة الإعلامية ، بل سأفترض حسن النية وأقول إذا كانت الجمعية لم تجد قضايا ذات بال لتعمل عليها ، فإنني أدعو المشرف (أن يخطف رجله) لأقرب مدرسة ابتدائية حكومية من بيته .. وزيارة مكتب المرشد المدرسي للاستماع إلى مئات القصص المسكوت عنها لأطفال ملتصقين بقضايا تبدأ بالتحرش الذي تأتي 90% منه من الأقارب .. ولا تنتهي عند العنف الجسدي والنفسي واللفظي الذي يمارس عليهم في صور تخرج في مرارتها وفظاعتها عن حدود المعقول وتستوجب التدخل واستصدار نظام يجرّم العنف ضد الأطفال .

•يا سعادة المشرف : حدثني من أثق في صدقه أن طفلاً في الصف الخامس (11 سنة) كان يستأذن كل يوم قبل بداية الفسحة ليخرج إلى بيته القريب من المدرسة، وعندما منعه المدير ذات مرة أخذ في البكاء والاستجداء والتوسل مما لفت نظر أحد المعلمين الذي تقصى عن حالته فوجد انه يذهب للاهتمام بأخوته الصغار الذين يعيشون بلا أم بعد أن انفصلت عن أبيهم مدمن المخدرات !.

•من المؤسف أن من يشعرون بآلام الأطفال ليس لديهم القدرة على منعها .. ومن لديهم القدرة على منعها لا يكادون يشعرون بآلام الأطفال .!!

البحث عن تأشيرة!!

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 7 شعبان 1434 هـ -16 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130616/Con20130616611347.htm

عبدالإله ساعاتي

تسعدني تعليقات القراء الكرام على مقالاتي سواء في موقع الجريدة أو على بريدي الإلكتروني الذي عمدت الجريدة إلى نشره مع الاسم في كل مقال. تعلمت من بعض هذه التعليقات واستفدت من بعضها الآخر الذي يمثل إضافات ثرية تضيء آفاقا مستنيرة للموضوع المطروح.. مع تجاوزي لبعض الطروحات التي تتخطى حدود أدب الحوار.

وفي العدد الصادر في يوم الأحد 23 رجب 1434هـ من هذه الجريدة نشر لي مقال بعنوان: «معاناة السعوديين في الحصول على تأشيرات» تحدثت فيه عن ما يلاقيه السعوديون في الحصول على تأشيرات دخول للدول الأوروبية من متاعب لاسيما هذا العام الذي أصبحت فيه هذه القنصليات تشترط على كل من يتقدم للحصول على تأشيرة رجلا كان أو امرأة أن يحضر شخصيا لأخذ بصماته. وأصبح المشهد اليومي تجمع واحتشاد مواطنين سعوديين يقفون بالساعات أمام القنصليات تحت لهيب الشمس الحارقة ...».

ولقد لفت نظري تعليق على المقال في موقع الجريدة الإلكتروني جاء فيه: «كما تدين تدان».

ورسالة أخرى من قارئ آخر في ذات السياق في نفس الموقع تقول: «يجب أن يعي السعوديون أن المعاملة بالمثل وأن يعرف السعودي كيف يعامل ويتعامل» .

هذا إلى جانب تعليقات أخرى على بريدي الإلكتروني تحمل نفس التوجه.. ولقد دفعني ذلك إلى البحث في مسألة معاناة إخوتنا الوافدين في سبيل تصحيح أوضاعهم حيث اطلعت على تقرير صادر من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة مشكورة جاء فيه: إن وفدا من الجمعية تفقد أوضاع تصحيح العمالة الوافدة في مركز البصمة بجدة وخرج بملاحظات عدة لعل من أبرزها: هناك انتظار لأوقات طويلة ابتداء من الساعات الباكرة صباحا وحتى أوقات متأخرة، الفوضى وغياب التنظيم، بطء سير الإجراءات وقلة أجهزة نظام البصمة حيث لا يوجد سوى (7) فقط لإنهاء معاملات 2500 مراجع يوميا، قلة مقاعد الانتظار ومحدودية المظللة منها، غياب اللوحات الإرشادية ولوحات التعليمات مما يشكل فوضى وتوهانا للمراجعين.

وما أود التأكيد عليه لأصحاب التعليقات المشار إليها أعلاه ولجميع القراء هو أن المواطنين في عمومهم يعتبرون غير السعوديين المقيمين في بلادنا إخوة لنا ساهموا معنا على مدى سنوات طويلة في مسيرة البناء والتنمية التي شهدتها البلاد.. فهم شركاء لنا في التنمية..

وفي الوقت الذي يؤيد فيه المواطنون عملية تصحيح أوضاع العمالة غير النظامية فإنهم لا يرضون بتعرضهم لأي معاناة أو متاعب ويتعاطفون معهم في هذا الأمر.

إن الدولة تنطلق في قرار التصحيح إلى إصلاح الأوضاع غير النظامية بما يكفل حقوق المواطن والمقيم معا ويحقق الأهداف التي تخدم أمنهما ومصالحهما إذ لا يمكن القبول بوضع غير نظامي في أي بلد كان.

ويؤكد قولي هذا مسارعة سمو وزير الداخلية بالتوجيه بإيقاف ومباشرة التحقيق مع رجل الجوازات الذي ظهر في لقطة الفيديو في تصرف فردي مؤسف مخالف لمبادئ وقواعد العمل الأمني.

ويؤكده قيام بعض المواطنين من أهل الخير والمتطوعين والجمعيات الخيرية بالشخوص إلى مواقع الزحام في مركز البصمة وإدارة الجوازات ومد يد العون لإخوتنا الوافدين وتقديم المياه والوجبات والعصيرات الباردة والمظلات الواقية.. ومن ذلك ما قامت به «المواطنة المنقبة» في مشهد غامر بالإنسانية يعكس حقيقة «الإنسان السعودي»..

هذه هي الأخلاق الإسلامية.. وهذه هي أخلاقيات الإنسان السعودي السوي.. بصرف النظر عن بعض التصرفات الفردية المشينة التي لا نقبلها مسؤولين ومواطنين.

ولكننا نطالب هنا بسرعة تحسين الأوضاع وإصلاح الملاحظات التي أشار إليها تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

مدونة الأحوال الشخصية وأهلية المرأة وولايتها

الموروث الفكري والثقافي لدى الرجل مفسراً كان أم محدِّثًا، فقيهاً كان أم قاضياً حكم على المرأة البالغة الرشيدة بنقصان أهليتها

المصدر: صحيفة المدينة الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م
اضغط هنا

د. سهيلة زين العابدين حماد

في ربيع الأول عام 1433هـ وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية السابعة على إعداد مدونة للأحكام القضائية تشتمل على الأحكام الفقهية في مجالات الأحوال الشخصية والأسرة والمعاملات المالية والحدود والجنايات والعقوبات والتعزيرات.

ويدور النقاش حاليًا في الأوساط الثقافية والإعلامية حول مدونة الأحوال الشخصية المطروحة للنقاش على مجلس الشورى، وعند وضعنا لمدونة الأحكام القضائية بما فيها الأحوال الشخصية تواجهنا معضلات كبرى تتعلق بأهلية المرأة؛ إذ يوجد تناقض عجيب، فبينما تعد المرأة في أنظمتنا وأحكامنا القضائية كاملة الأهلية عند تطبيق الحدود والقصاص والتعزيرات وسائر العقوبات عليها ومنها عقوبة السجن، تعامل معاملة ناقصي الأهلية في سائر الأمور حتى في أخص خصوصياتها، بل حتى مجرد أن تنتهي محكوميتها في السجن، تُحوّل على الفور ناقصة الأهلية، فلا تخرج من السجن إلّا بحضور ولي أمرها لاستلامها، وقد يكون هو الذي أودى بها إلى السجن، ويوجد نساء سعوديات كثيرات انتهت محكومياتهن، ولكنهنّ قابعات في السجون لرفض أولياء أمورهن استلامهن. ومع أنّ الإسلام منح المرأة الأهلية الكاملة بلا استثناءات، إلّا أنّ انتقاص أهليتها، وعدم الاعتراف بولايتها على نفسها وأولادها القصر يُنسب إلى شرع الله، بالاستناد على أحاديث ضعيفة وموضوعة وشاذة ومفردة، مع علمهم بضعفها ووضعها وإفرادها وإعلالها، مرددين مقولة " شهرة الحديث تفوق ضعف إسناده، وعدم شهرة الحديث تغلب صحة إسناده"، وهذا أمر دلالته جد خطيرة، وهي ترك الأحاديث قوية الإسناد التي لا توافق أهواء بعض الفقهاء وموروثاتهم الفكرية والثقافية، واعتماد الأحاديث الضعيفة الموافقة لما يريدون إقراره وإصداره من أحكام فقهية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما الأهلية، والولاية ،وما الفرق بينهما.

الأهلية: لغة: الصلاحية، ويقال فلان أهل لكذا أي مستوجب له، وفي التنزيل:(هو أهلٌ للتقوى وأهلٌ للمغفرة) وهي نوعان:

أولهما: أهلية الوجوب: وهي صلاحية الإنسان لوجوب الحق له أو عليه، وهي إمّا ناقصة تعني صلاحية الإنسان لثبوت الحق له دون ثبوت أي التزام عليه، أو كاملة، وتعني صلاحية لوجوب الحق له، وثبوت الالتزامات عليه ،كما لو ملك الطفل مالًا فيجب زكاته من ماله، ويقوم على ذلك وليه، ومناطها الصفة الإنسانية، أو الحياة.

ثانيهما: أهلية الأداء: وهي صلاحية الإنسان لوجوب الحق عليه ومناطها العقل، وهي إمّا كاملة وتعني صلاحية الشخص للقيام بالتكاليف على نحو يُعتد به شرعًا من غير ما توقف على إذن غيره. وناقصة : وتعني عدم صلاحية الإنسان صدور التصرفات الشرعية منه كالصغير والمعتوه والمجنون ، فعوارض الأهلية إذن الجنون، والعته، والغفلة، والسفه، وعدم بلوغ الرشد، وهذا ما أجمع عليه الفقهاء، فالأنوثة ليست من عوارض الأهلية.

أمّا الولاية ،فهي في اصطلاح الفقهاء: هي تدبير الكبير الراشد شؤون القاصر الشخصية والمالية.

والقاصر: هو من لم يستكمل أهلية الأداء سواء أكان فاقداً لها كغير المميز، أم ناقصها كالمميز، والولاية قسمان: الولاية على النفس: وهي الإشراف على شؤون القاصر الشخصية من صيانة وحفظ، وتأديب وتعليم وتزويج.
الولاية على المال: هي الإشراف على شؤون القاصر المالية من استثمار وتصرفات كالبيع والشراء والإجارة والرهن.
فالولاية إذن في التعريف الفقهي على القاصر، وليست على المرأة البالغة الرشيدة .فمن أين أتوا بفرض وصاية ولي الأمر عليها مدى حياتها؟
لقد أعطى الإسلام للمرأة أهلية قانونية وذمة مالية مستقلة مثلها مثل الرجل تمامًا، فساوى بينها وبين الرجل في القصاص والحدود والعقوبات، وفي البيع والشراء والرهن والقرض والوقف، والهبة، كما نصَّت المادة السادسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنّ " لكل إنسان في أي مكان، الحق في أن يعترف له بالشخصية القانونية"، ونصَّت كذلك الفقرة (أ) من المادة (19) من إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام (1411هـ / 1990م)على أنَّ (الناس سواسية أمام الشرع ، يستوي في ذلك الحاكم والمحكوم.)
وهنا يصطدم ما يُنسبُ للشريعة الإسلامية، وما نصَّت عليه المادة (6) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والفقرة (أ) من المادة (19) من إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام ببعض التعليمات أو التعميمات أو الممارسات القضائية التي لا تجد سنداً شرعياً أو نظامياً والتي تقيد حق المرأة الرشيدة في التقاضي وفي إبرام التصرفات القانونية وذلك باستلزام ولي لها رغم بلوغها سن الرشد. فهذا يعني عدم الاعتراف لها بالشخصية القانونية بهذا الشأن. لأنَّ الاعتراف بالشخصية القانونية لها يقتضى منحها إمكانية التقاضي والتصرف متى بلغت سن الرشد. وقد نصّت الفقرة 3 من المادة (15) من اتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، على أن :" تتفق الدول الأطراف على اعتبار جميع العقود وسائر أنواع الصكوك الخاصة التي يكون لها أثر قانوني يستهدف الحد من الأهلية القانونية للمرأة باطلة ولاغية". فصياغة هذا النص على هذا النحو المباشر يقر حقاً للمرأة ويعتبر باطلاً أي إجراء أو نص نظام يخالف هذه المادة. ويحق بالتالي للقاضي الاستناد مباشرة إلى هذا النص لإلغاء وإبطال كل ما يتعارض معه. ولكن للأسف الشديد الموروث الفكري والثقافي لدى الرجل مفسرًا كان أم محدِّثًا، فقيهًا كان أم قاضيًا حكم على المرأة البالغة الرشيدة بنقصان أهليتها، مستندًا على مفاهيم خاطئة لبعض الآيات القرآنية، ومرويات ضعيفة وموضوعة، وتعميم في غير محله، من ذلك:

- حديث "ناقصات عقل ودين"
- تعميم شهادة امرأتيْن برجل واحد
- تعميم للذكر مثل حظ الأنثيين، مع أنّ نص الآية واضح (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثلُ حظُّ الأُنثيْن)
- ولاية المرأة وحديث (لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة)
- تنصيف دية المرأة بجعلها نصف دية الرجل.
- تحويل معنى (وليس الذكر كالأنثى) إلى معنى مخالف لمعنى الآية بلاغيًا ومعنى.

للحديث صلة..

تلميح وتصريح

مع التحية لمدير عام السجون

المصدر: صحيفة عكاظ الاربعاء 10 شعبان 1434 هـ - 19 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130619/Con20130619612407.htm

حمود أبو طالب

إذا كانت الساحة الثقافية والأدبية قد فقدت الصديق العزيز اللواء إبراهيم الحمزي، فإن الوطن قد كسبه رجل أمن من طراز مختلف حين توفرت له صفات المثقف المطلع على مفارقات الذات الإنسانية ونزعاتها تجاه الخير والشر. قد لا يعرف الكثير أن إبراهيم الحمزي كاتب قصة متمكن، وله انتاج جميل لم يستمر؛ لأن المسؤولية خطفته وأغرقته في مشاغلها التي أبدع فيها لينال الثقة بتولي مناصب هامة، كان آخرها اختياره مديرا عاما للسجون قبل أيام، وهكذا أصبح الكاتب المثقف الذي ينحاز إلى حرية الإنسان والدفاع عنها مسؤولا عن هذا الإنسان وهو فاقد الحرية خلف الأسوار، ولعلها ميزة؛ لأن هناك فرقا بين من يثمن الحرية فيعامل المحرومين منها بأقصى درجات الإنسانية، ومن لا يثمنها أو يعرف قيمتها فيعاملهم ككائنات لا تستحق الرحمة والمعاملة الإنسانية.

السجون فيها المجرمون العتاة والخطرون على المجتمع من ذوي النزعات العدوانية الشريرة، وفيها أيضا من كانوا ضحايا لظروف الحياة القاسية أو النصابين والمحتالين، وفيها أيضا من لا ذنب لهم سوى أن ريحا عاتية حملتهم مع المذنبين فوجدوا أنفسهم فجأة داخل السجن.

أخي اللواء ابراهيم:

لقد أتيحت لي زيارة نموذج للسجون وهالني ما رأيت من سوء الأوضاع، رغم تشديد الدولة وحرصها على أن تتوفر فيها ظروف لائقة بالإنسان مهما كانت خطيئته. إن التكدس الكبير للسجناء في بعض الأقسام يجعل وضعهم خطرا حقيقيا على الحياة بانتشار الأمراض المعدية واستفحالها مع ضعف العناية الصحية وافتقادها أحيانا. وأنا هنا لا أفشي سرا خطيرا أو معلومة أمنية محظورة، وإنما واقعا رصدته سجلات جمعية حقوق الإنسان وطالبت بتحسينه في أكثر من تقرير.

وبالإضافة لذلك، فإنه في بعض الأحيان يتم تجاوز واضح لنظام الإجراءات الجزائية في ما يخص حقوق السجين، رغم وضوح النظام وتشديد وزارة الداخلية على الالتزام به. لقد وضع هذا النظام لتحقيق العدالة وإنصاف السجين أو المتهم، لكن البعض من المسؤولين في السجون وغيرها لا يعيرونه اهتماما، وبالتالي فإنه لا بد من تحسين الثقافة الحقوقية لهؤلاء وإلزامهم بتطبيق نظام الإجراءات الجزائية في كل الأحوال.

كما لا يخفى عليك ـ أيها المسؤول النابه ـ أن كثيرا من المسجونين انتهت فترة محكومياتهم، لكنهم ما زالوا يقبعون في السجون بسبب خلل في الإجراءات وبطء تحريك المعاملات والتنسيق مع الجهات القضائية، وهذا إجحاف بحق العدالة وظلم للإنسان لا يجب أن يستمر.

هناك أشياء كثيرة لا يتسع المجال هنا لذكرها، لكنها لا تخفى عليك، وبالتأكيد ليس من المنطق أن نطالبكم بحلها بين يوم وليلة؛ لأنك لا تملك عصا موسى، لكننا نعرف أنك تعمل مع وزير وهبه الله صفات الإنسانية والوعي بجانب الصرامة والحزم، يرحب بالأفكار التطويرية والتجديدية التي تعشقها أنت وتجيدها.

دعواتنا لك بالتوفيق يا أبا محمد.

القضاء وحقوق الإنسان

المصدر: صحيفة عكاظ الاربعاء 10 شعبان 1434 هـ - 19 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130619/Con20130619612425.htm

ماجد محمد قاروب

أكد التقرير الثالث للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن استقلال القضاء ونزاهته وكفاءة منسوبيه يعد أبرز خطوة لإصلاح مرفق القضاء بما يكفل إرساء قواعد العدل في المجتمع. حيث لاحظت أن هناك جهودا بذلت من قبل المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل من أجل الإسراع في تطبيق مشروع الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء والتغلب على الصعوبات التي تعترض تنفيذ هذا المشروع ومنها الحاجة لتعديل بعض الأنظمة القائمة وإيجاد قضاة مختصين للقيام بمهام المحاكم المتخصصة المنصوص عليها في النظام القضائي الجديد والتي تأخرت مباشرتها لأعمالها ومنها المحاكم العمالية وتحديد الاختصاصات بين مجلس القضاء الأعلى من جهة ووزارة العدل من جهة أخرى في بعض المسائل و آلية إرساء المشاريع المتعلقة ببناء مقرات للمحاكم وكذلك إجراءات استئجارها، ولقد رصدت الجمعية تطورات إيجابية في المرفق العدلي من أبرزها الشفافية في عمل مجلس القضاء الأعلى ومراعاة الضوابط في نقل وندب القضاة مما يضمن الحيادية والموضوعية وتكافؤ الفرص في اختيار القضاة من مختلف مناطق المملكة وتفعيل لائحة التفتيش القضائي والاهتمام بتدريب القضاة وتأهيلهم.

كما رصدت الجمعية أخذ عدد من القضاة بالعقوبات البديلة في القضايا البسيطة مما يعزز الأثر الإيجابي للأحكام القضائية في إصلاح الأفراد ومساعدة المخطئ منهم على العودة لجادة الصواب، حيث توجد رغبة من بعض القضاة في الأخذ بهذه الأحكام، ولعل ملتقى العقوبات البديلة الذي نظمته وزارة العدل خطوة أولى هامة في هذا الخصوص.

ولاحظت الجمعية تحسنا ملموسا في أداء وزارة العدل وقطاعاتها المختلفة في توظيف التقنية الحديثة في المحاكم وكتابات العدل، ونشر الأحكام، وتدريب بعض منسوبي الوزارة، وإقامة بعض الندوات والدورات بهدف تعزيز العلاقة بين مرفق القضاء والمجتمع من أجل تعزيز العدالة بمفهومها الشامل والاطلاع على ما لدى الغير من خبرات ومحاولة الاستفادة منها، وتأمل أن يساهم التوجه إلى إيجاد مكاتب نسائية في المحاكم في تسهيل وصول المرأة إلى المحاكم وأن تمنح هذه المكاتب اختصاصات محددة وموسعة، كما تأمل بأن يسمح للنساء بممارسة مهنة المحاماة وكمتابع فإنني أوضح بأن معظم ما ذكر قد أعلنت عنه وزارة العدل في الأشهر الماضية على اعتبار أن العمل جارٍ للتطوير الإداري التقني حيث تراقب الإدارة العامة للحاسب الآلي للوزارة بمشروع تطوير القضاء جميع أعمال المحاكم والقضاة وكتابهم وتعدُ تقارير إلكترونية إحصائية عن كفاءة عمل القضاة ترسل إلى التفتيش القضائي بالمجلس الأعلى للقضاء لمتابعة أعمال القضاة وأعوانهم تبدأ بالحضور والانصراف ولا تنتهي في عدد القضايا والضبوط اليومية ومقارنتها مع عدد القضايا ومعدل صدور الأحكام مقارنة بعدد الجلسات إلى غيرها من المؤشرات الإحصائية التي تسهل وتساهم عمليات الرقابة العامة والخاصة والذاتية للقاضي نفسه قبل التفتيش عليه من قبل المجلس الأعلى للقضاء. إن الرقابة الالكترونية وصلت إلى حد إغلاق المحاكم والتحكم في أجهزتها الكهربائية كما هو الحال في مقرات كتابة العدل وينتظر أن يعلن عن المدينة العدلية بمكة المكرمة التي ستكون النموذج العدلي من حيث الشكل والمضمون الذي نسعى إليه جميعا من خلال المحاكم المتخصصة حيث أتفق مع الطرح بأن المحاكم العمالية والأحوال الشخصية يمكن أن يوظف فيها العدد الكافي واللازم من القضاة وأعوانهم والكوادر المساعدة من الرجال والنساء في أقرب وقت ممكن، بما يجعلنا نعيش حقيقة تطوير القضاء المنشود لمشروع الملك حفظه الله حيث يتبقى استكمال تأهيل قضاة المحاكم التجارية والجنائية لسلخ هذين الاختصاصين من دوائر ديوان المظالم إلى المحاكم المتخصصة بوزارة العدل لتكتمل الصورة بعد إنهاء برامج التدريب النوعي والمتخصص للقضاة وأعوانهم بالتعاون مع الجامعات والقطاع الخاص والمعهد العالي للقضاء الذي طور ويطور من أدائه لتكون مخرجاته العلمية متفقة مع احتياجات مشروع الملك لتطوير القضاء السعودي.

السيف: تيسير المرافق لذوي الإعاقة "قرار ملكي" مُعطَّل منذ 32 عاماً

المصدر: جريدة الشرق السبت 6 شعبان 1434 هـ 15 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/15/867340

الدمام – سحر أبو شاهين
اعتبر عضو هيئة حقوق الإنسان، المشرف على وحدة ذوي الإعاقة في الهيئة الدكتور أحمد السيف، تعطيل القرار السامي، الذي يُلزم بتهيئة البيئة العمرانية في المرافق العامة والخاصة، وتسهيلها لاستخدام ذوي الإعاقة، الصادر منذ 32 عاما، انتهاكاً لحقوق المعاقين. وينص القرار على تيسير الوصول، وإزالة كافة العراقيل المادية التي تحول دون مشاركة المعاقين الفاعلة في الحياة العامة. ونوّه السيف إلى واجب الدولة والمجتمع في تهيئة البيئة العمرانية لهم، ومراعاة وسائل السلامة في ذلك، وذكر أن تجاهل التنظيمات يعود سببه إلى غياب الآلية التنفيذية الصارمة، وغياب الرصد والمتابعة والجهة التنسيقية الموحدة، التي تتابع تنفيذ النظام المحلي والاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة.
وأكد أن نظام رعاية شؤون المعاقين ينص في مادته الثالثة على أن يُحدد المجلس الأعلى، بالتنسيق مع الجهات المختصة، الشروط والمواصفات الهندسية والمعمارية الخاصة باحتياجات ذوي الإعاقة في أماكن التأهيل، والتدريب، والتعليم، والرعاية والعلاج، وكذلك في الأماكن العامة، على أن تقوم كل جهة مختصة بإصدار القرارات التنفيذية اللازمة لذلك، مضيفا: «مع الأسف إلى الآن لم يُفعّل النظام، ولم تصدر له لائحة تنفيذية، ولم يُشكّل المجلس الأعلى، ما لذلك من أثر بالغ في تفويت المنفعة على المعاقين.
وكانت المملكة قد صادقت في العام 2008 م، على الاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة التي نصت في مادتها التاسعة على تمكين المعاقين من العيش في استقلالية، والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة، وحتمية أن تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة لذلك، بحيث يشعر المعاق بالمساواة مع غيره. وشدد السيف على أهمية بث الوعي بحقوق ذوي الإعاقة على مستوى العامة، والنخب الثقافية، والجهات الحكومية التنفيذية.

رصيف "لقمة العيش" يسلب براءة الأطفال!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 4 شعبان 1434 هـ - 13 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/13/article843539.html

الرياض، تحقيق- أسمهان الغامدي، عدسة- بندر بخش
على الرغم من الاتفاقيات التي صادقت عليها المملكة بخصوص "حقوق الطفل"، ووضع حد أدنى لعمله، بحيث لا يعمل من هو دون سن (15) عاماً، إلا أن هناك من اخترق ذلك، متجرداً من إنسانيته، ليس كُرهاً في الأطفال، وإنما بسبب الحاجة والفقر وسوء المعيشة، التي أجبرتهم على بعث الصغار في الشمس، متجاهلين سوء الأحوال الجوية التي لا

يتحملها بالغ فكيف بالصغير؛ ليجلب الطفل "يومية" والده أو "مُشغّله"، ويتحمل المسؤولية مبكراً، متناسياً براءته وأمنياته، حيث أصبح تفكيره مشغولاً بالمنزل وتوفير "قوت" اليوم.
إن مانُشاهده من مناظر مُحزنة عبر تشغيل الأطفال -من جنسيات عدة- في أعمال لا تتناسب مع أعمارهم؛ يُحتم تفاعل أفراد المجتمع مع هذه المُشكلة، عبر التبليغ عن أي حالة يتم فيها استغلال الأبرياء، كما أنه من المُهم تدخل الجهات الرقابية، ووضع حد لتجاوزات بعض الأسواق في تشغيل الأطفال، سواء في نقل البضائع أو البيع أو أي مهام أخرى، كذلك لابد من تطبيق العقوبات الواردة في نظام العمل، وتشديدها؛ لضمان عدم تكرار الأفعال السلبية التي لا تمت للإنسانية بشيء!.

90 ريالاً

"الرياض" توجهت إلى أحد "مجمعات الخضار والفواكه"، حيث لاحظت الطفل "شادي" -سبعة أعوام- يجر عربته بجهد كبير حتى وصل إلينا، يركض وخلفه عدد من الأطفال وحالهم يقول: "من سبق لبق، قال لنا: "أتريدون مساعدة؟"، وافقنا على الفور ليكون رفيقنا في الجولة، ثم أخذنا إلى اثنين من باعة الليمون، قال عنهما إنهما شقيقاه، لنكتشف فيما بعد أنهما من جنسية أخرى؛ كاتفاقية بين الباعة وهؤلاء الصغار!.

يقول "شادي": إنه يعمل يومياً من الساعة التاسعة صباحاً وحتى العاشرة مساءً، مضيفاً أن والده يُحضره كل يوم في الصباح، وفي نهاية العمل يأتي ليأخذه والمال الذي جمعه، مشيراً إلى أن أبيه يرتاح في الإجازة الصيفية من نقل المعلمات، مما يكون الدور كبيراً عليه في العمل، مؤكداً على أنه يستطيع الحصول ما بين (80- 90) ريالاً في اليوم، وهي كافية لمعيشة يومهم الثاني.

أول ابتدائي

"شادي" ليس كأي طفل يحظى بوجبة فطور في منزله، أو حتى غداء مع أسرته والديه، لكنه يفطر على بقايا الفواكه التي لا يرغب بها الزبون في الأيام السابقة، ويتغدى على ما تجود به نفس الباعة وأقرانه المنتشرين في السوق؛ حتى نجح في توفير "لقمة" أسرته، ولو كان ذلك على حساب طفولته المسلوبة، وجسده النحيل الذي أحرقته الشموس.

سألنا "شادي: "في أي مرحلة تدرس؟"، قال: "في الصف الأول ابتدائي"، تعجبنا كيف يكون بالصف الأول وعمره (14) عاماً؟، فقال: "خالي قال لي: أي واحد يسألك عن عمرك، قول: 14 سنة، عشان ما يأخذونك"!.

نعين ونعاون

كان يتبعنا طفل آخر يبدو أنه أكبر عمر من "شادي" الصغير.. اقتربنا منه وسألناه عن سبب سيره خلفنا؟، فقال بزمرة رجل صغير أكسبته إياها ظروف حياته الصعبة: "شادي صغير، وأنا المسؤول عنه هنا"!، سألناه عن اسمه وعمره؟، فقال: "فرحان، عمري 11 عاماً، وأدرس في الصف السادس الابتدائي"، وبعد عدة محاولات لكسب ثقته اتضح أنه قادم من منطقته بمعية قريب له هو وأكثر من (20) طفلا من نفس المدينة، حيث قال: "أبوي موافق نشتغل ونكد على أهلنا، وهذه مهمتنا، نعين ونعاون"!.

يحكي "فرحان" موقفاً صعباً تعرض له، قائلاً: "جاءني زبون وترك معي 7500 ريال، لكي أعطيها زبوناً آخر، إلاّ أن هناك من شاهدني وأنا أستلم المبلغ، واقتربوا مني وضربوني وطعنوا يدي، لكن تدخل الباعة أنقذني مما أنا فيه، حتى سلّمت الأمانة إلى صاحبها".

لم يعلم "فرحان" أنه فتح ألف باب وباب للتساؤلات وعلامات التعجب، فما هي قصة تلك الأمانة؟، ومن أصحابها؟، وكيف يستأمنون عليها طفلا؟، سؤال مفتوح بقيت إجابته مدفونة!.

أنظمة واتفاقيات

وقال "د.إبراهيم الشدي" -المُتحدث الرسمي لهيئة حقوق الإنسان-: إن الهيئة تتابع تطبيق الأنظمة والاتفاقيات التي صادقت عليها المملكة، وتعمل على إيجاد الأنظمة في حال انعدامها، إلى جانب أنها تتابع معظم الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام والطفل بشكل خاص، وتحرص أن تكون الأنظمة كاملة، مضيفاً أن عمالة الأطفال تعد من أهم الاتفاقيات التي صادقت عليها المملكة، وتدخل مهامها الرقابية ضمن نطاق مهام وزارة العمل التي حددت الحد الأدنى من العمر للسماح للطفل بالعمل وهو (15) عاماً، شريطة أن يعمل في ممتلكات أسرته، أو في أعمال خفيفة تتناسب وعمره بحسب اتفاقية منظمة العمل الدولية الخاصة بالحد الأدنى لسن العمل، مشيراً إلى أن المملكة تسعى لأن يأخذ أي طفل على أراضيها مهما كان جنسه أو دولته حقوقه كاملة، مطالباً وزارة العمل بمتابعة الأسواق والشركات والمصانع في فترة الإجازات؛ لضمان عدم استغلال ضعاف النفوس للأطفال.

عقوبات مُشددة

وأوضح "د.الشدي" أن وزارة العمل أكدت على أن لديها مراقبين لمتابعة الأعمال، وهناك جهد منها للتصدي لمثل هؤلاء، لكن مع الأسف هناك من يحاول أن يخرق تلك الاتفاقيات بتشغيل هؤلاء الصغار، مشدداً على ضرورة إشعار الجهات المعنية لمن يرصد مثل هذه المشاهد.

وحول الإجراءات التي تتبعها هيئة حقوق الإنسان في هذه الأمور أكد على أنه في حال ثبت أن هناك تشغيلا لمن هم دون سن (15) عاماً يتم إحالة الطفل إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لوضعه في "دار الحماية"؛ لحين نظر المحكمة في الموضوع وصدور حكم قضائي في هذا الأمر، لافتاً إلى أن عمل الأطفال دون (15) عاماً يُعد متاجرة صريحة بالبشر، وهذا ما لا تقبله المملكة، وفيه يحاسب المشغل لهم والأهل مع وجود عقوبات مشددة لهؤلاء، ذاكراً أنه يؤخذ الطفل لبيئة مناسبة تحميه من هذا العنف الذي يقع عليه.

حماية الحقوق

واتفق "عبدالرحمن اللاحم" -قانوني-، قائلاً: الاتفاقيات الدولية بمجرد توقيع الدولة عليها تُعد مثل القانون الداخلي، يجب تطبيق أحكامها مثلها مثل الأحكام الأخرى، مضيفاً أن التعامل مع الاتفاقيات الدولية بشكل عام وما يخص الطفل بشكل خاص تشمل الإنسان بصفته الروحية بغض النظر عن جنسه ولونه وديانته، مبيناً أنها تشمل كافة الأطفال وتشمل أحكامها جميع الجهات التي تخضع للدولة، فلا يوجد تفرقة بين الأشخاص في القانون القاضي بحماية حقوق الإنسان، لافتاً إلى أن متابعة تجاوزات بعض التجار والأسواق في تشغيل الأطفال للعمل في نقل البضائع أو البيع أو أي مهام أخرى من اختصاص وزارة العمل، فهي الجهة المنوط بها تطبيق الإجراءات المتعلقة بحقوق العامل، أو المخالفات التي تتم في العلاقة بين العامل ورب العمل، أو العامل ونوعية العمل.

جهات رقابية

وأكد "اللاحم" على أنه يوجد العديد من العقوبات الواردة في نظام العمل، وعلى جهات الضبط عندما ترصد مثل هذه الحالات إحالتها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، ومن ثم إلى المحكمة لصدور حكم شرعي في مشغل هؤلاء الأطفال، مطالباً بوضع عقوبات رادعة للمتاجرين بهؤلاء الصغار، مبيناً أن المملكة ترفض هذا النوع من المتاجرة وقد وضعت عددا من القوانين والعقوبات فيما يخص هذا النوع من الإيذاء، بل وشددت على أهمية تطبيقه، لكن يبقى الدور على الجهات الرقابية لتنفيذ تلك الاتفاقيات وحمايتها من الخروق.

هيئة حقوق الإنسان تعقد اجتماعاً تحضيرياً قبل زيارة وفد المفوضية السامية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 4 شعبان 1434 ه - 13 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/13/article843466.html

الرياض - نايف آل زاحم

يزور المملكة العربية السعودية خلال الأسبوع القادم ، وفد من المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف، وذلك للتشاور مع هيئة حقوق الإنسان حول تنفيذ مذكرة التفاهم التي وقعت بين المملكة، والمفوضية منذ أشهر، واستثمارا لهذه المذكرة على الوجه الأكمل، وحرصاً من الهيئة على استفادة كل الجهات المعنية في المملكة من بنود هذه المذكرة فقد عقدت جلسة تحضيرية برئاسة رئيس هيئة حقوق الإنسان، الدكتور بندر بن محمد العيبان، دعي لها الجهات الحكومية المعنية وعدد من مؤسسات المجتمع المدني وذلك لاستعراض بنود المذكرة والتنسيق في إعداد البرامج التي ترى الجهات المعنية أولوية تنفيذها بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة..

الجدير بالذكر إن هذه المذكرة تأتي انطلاقاً بالنتائج الايجابية، للزيارة التي قامت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ولقائها بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يحفظه الله - وبناء على اللقاءات المتعددة بين فريق الخبراء من الجانبين، وفي اطار جهود هيئة حقوق الإنسان لنشر ثقافة حقوق الإنسان رغبة في تعزيز نشاطات وبرامج وتدريب القدرات الوطنية في مجالات حقوق الإنسان..

الشورى" يناقش 13 مادة لتنظيم زواج السعوديين بغيرهم"

ألف ريال غرامة مخالفة التنظيم تخصص لدعم جمعيات 100 مساعدة الشباب على الزواج

المصدر: جريدة العربية الاربعاء 3 شعبان 1434 هـ 12 مايو 2013م
رابط الخبر

العربية.نت
يناقش مجلس الشورى السعودي الأحد المقبل، 13 مادة لتنظيم زواج السعوديين بغيرهم، حيث كلف الشورى لجنة خاصة برئاسة الدكتور عبدالرحمن السويلم بإعادة دراسة التباين في وجهات النظر حول الموضوع، تمهيدا لرفعه للملك بعد إقراره من المجلس.
وسيحل مشروع النظام عند إقراره، بحسب ما نقلت "عكاظ"، تنظيم معالجة حالات زواج السعودي بغير السعودية أو زواج السعودية بغير السعودي الصادر في عام 1393هـ.
وكان الشورى قد وافق على مشروع تنظيم زواج السعوديين بغيرهم قبل عامين، إلا أنه تمت إعادته إلى الشورى من قبل هيئة الخبراء لإجراء بعض التعديلات في بعض مواده.
وعدلت المادة الأولى لتصبح تنظيم زواج السعوديين بغيرهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية، بما يراعي الأبعاد الاجتماعية والحقوقية بعد حذف كلمة "الأمنية".
الإقامة لخمس سنوات
وأبقت اللجنة الخاصة رأي الشورى المتعلق بمدة الإقامة لخمس سنوات، بحيث يكون "يسمح للسعوديين بالزواج ممن ولد في المملكة من أبوين غير سعوديين، بشرط أن تكون له إقامة نظامية وشهادة ميلاد صادرة من سجل المواليد في المملكة، وعاش في المملكة مدة خمس سنوات متتالية عند تقديم الطلب".
وترى اللجنة أنه ليس هناك مبرر لزيادة مدة الإقامة لعشر سنوات، كما طالبت هيئة الخبراء، نظرا لما تحقق من الاندماج في المجتمع والالتزام بالعادات والتقاليد، ما دام أنها متتالية عند تقديم الطلب وبخاصة أنه من مواليد المملكة.
كما أضيف السماح لموظفي الجمارك بالزواج بمن لا تحمل الجنسية السعودية بمن في ذلك مواطنو دول مجلس التعاون، بإذن من المقام السامي كما يلي: الزواج بغير سعودية للوزراء ومن في مرتبتهم وشاغلي المرتبة الممتازة، المرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، أعضاء السلك القضائي، موظفي وزارة الخارجية الدبلوماسيين والإداريين، أجازت لهؤلاء الزواج بغير سعودية.
كما أجازته لموظفي الديوان الملكي وديوان سمو ولي العهد ومجلس الوزراء ومجلس الشورى والمراسم الملكية ومجلس الأمن الوطني وأعضاء مجلس الشورى خلال فترة عضويتهم، وأعضاء المجالس والهيئات التي يرأسها الملك أو ولي العهد.
وكذلك أجازته إلى منسوبي وزارة الدفاع والطيران ووزارة الداخلية ووزارة الحرس الوطني والحرس الملكي والمؤسسة العامة للصناعات الحربية سواء أكانوا من العسكريين أو المدنيين.
إضافة إلى أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام وموظفي الجمارك، في حين لم تتم الموافقة على إضافة الطلاب الذين يدرسون في الخارج المبتعثين للفئات المسموح بها.
بطاقة إقامة خاصة

وأبقت اللجنة الخاصة على تولي لجنة مكونة من وزارات الخارجية والداخلية والشؤون الاجتماعية وهيئة حقوق الإنسان، للبت في طلبات زواج السعوديين بغيرهم، وهو ما قدمه مجلس الشورى في مشروع نظامه.
كما أبقت على شرط التحقق من أثر المخدرات، وألا يتجاوز فارق السن بين الزوجين 25 عاما، ورأت اللجنة اشتراط ذلك لما يترتب على زواج المسنين من مشكلات نفسية واجتماعية في حال وجود فارق كبير في السن بين المقدمين على الزواج.
ووافقت اللجنة على إضافة شرطين للتحقق من الزواج بألا يكون على غير السعوديين الراغبين في الزواج أي قيد أمني وتضمين عقد الزواج شرطا يقضي بأنه لا يحق للزوج غير السعودي السفر بأولاده من الزوجة السعودية من المملكة إلى خارجها، إذا كانت أعمارهم دون سن الـ18 إلا بموافقة والدتهم.
كما لا يحق اجبار الزوجة المتزوجة من غير سعودي على الذهاب معه خارج المملكة إلا برضاها، وأنه في حال نشوء نزاع بين الزوجين يكون حله عن طريق المحاكم السعودية وفقا للأنظمة.
وأبقت اللجنة مضمون المادة العاشرة، والتي تنص على أن يتمتع أولاد وبنات السعودية المتزوجة من غير سعودي بالرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية وفرص العمل التي يتمتع بها السعوديون في القطاع الخاص.
كما يمنح زوج السعودية غير السعودي وابناؤها منه، وزوجة السعودي غير السعودية بطاقة إقامة خاصة، وتأشيرة خروج وعودة متعددة السفرات ما دامت العلاقة الزوجية قائمة.
ورفض الشورى إقرار العقوبة التي تنص على حرمان من يخالف هذا التنظيم من الاستفادة من قروض الصناديق والمنح الحكومية.
وبحسب ما ورد في رأي هيئة الخبراء، الاكتفاء بنظر المحكمة المختصة في ايقاع غرامة مالية على من يخالف أحكام هذا التنظيم، بما لا يزيد على 100 ألف ريال تودع في حساب جار، وتخصص لدعم الجمعيات الخاصة بمساعدة الشباب على الزواج.

الشدي: الأطفال دون 6 سنوات الأكثر تعرضاً للعنف

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 6 شعبان 1434 هـ- 15 يونيو 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/85319.html

علي الزاير - الدمام
أوضح عضو مجلس هيئة حقوق الانسان والمتحدث الرسمي للهيئة بالمملكة الدكتور ابراهيم الشدي أن العنف الأسري من الموضوعات التي تشغل المعنيين بحقوق الإنسان على مستوى المملكة والعالم خاصة.
وبيّن أن الحلقة الأضعف في الأسرة هي الطفل والمرأة، مضيفًا أن مجلس حقوق الانسان قد كلف قبل سنوات بهذا الشأن للبحث والتقصي والوصول إلى طرق عدة تخدم الطفل وتحميه على اعتبار أنها الفئة الكبرى في قضايا العنف الأسري، وأشار الى أن الهيئات والمؤسسات والجمعيات الحكومية والخاصة تسعى إلى تقديم كل ما يعنى بحماية الاطفال وتوفير جميع وسائل الحماية والعلاج .
وأضاف أنه لا توجد نسبة تعطي مؤشرات تفيد بأن العمالة (سائق، خادمة) لهما دور في تعرض الأطفال إلى العنف وأن النسبة قليلة جدا بهذا الشأن، وأن الإشكالية هي من أين يأتي هذا العنف وليس من أين اتى لأنه ما يظهر على السطح نسبة قليلة من العمالة في داخل المنزل
ونوه إلى أنه يجب أن يعي الأبوان مسئولية ثقافة الخادمة أو السائق لأنهما لا يملكان ثقافة التعامل السليم والجيد مع الأطفال ومعرفة الطرق المثلى للتعامل معهم، وأن الطفل في مراحله الأولى يحتاج إلى رعاية وعناية كبيرة من الأسرة وخاصة من الأبوين، لأن الكثير من الخادمة ليس مهيأة لأن تكون مربية للطفل .
وأضاف الشدي: لا نغفل دور وسائل الإعلام في طرح قضايا العنف الأسري والتوعية والتعليم فيها، حيث ان لها دورا كبيرا بعرض المشاكل التي يتعرض لها الأطفال والنساء وطرق علاجها وأيضا الجمعيات والهيئات التي تعنى بحقوق الإنسان، و مؤسسات الدولة حيث أقر نظام حماية الطفل وأصدر من قبل مجلس الشورى ومجلس الوزراء، وأيضا هناك

اقتراح من اللجنة الوطنية للطفولة بالتعاون مع هيئة حقوق الانسان برفع مستوى الوعي للجهات العليا لحماية الطفل من سن الرضاعة إلى سن 18 عامًا، وهذا يعطي مفهوما واضحا أن هناك لجانا وجمعيات ومؤسسات حكومية وخاصة تقوم بحماية الطفل والمرأة من قضايا العنف الأسري.
وذكر أنه يوجد رقم يسمى خط مساندة الطفل (116111) وهو خاص لحماية الأطفال أو من يتعرض إلى عنف حيث يمكنه الاتصال وتقديم بلاغ ضد أي تعنيف يواجهه، وهي تجربة في بدايتها وتشمل جميع أنحاء المملكة .
وأشار إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية والمستشفيات (الاطباء) والمدرسة (المرشد الطلابي) لهم دور كبير في قضية التواصل مع الشخص المعنف أسريا، وأنه يجب رفع مستوى الوعى عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي من قبل ائمة المساجد والدعاة والقضاة بين أفراد المجتمع وأن أهم جهة للتوعية هي الأسرة، مشيرًا إلى أن أكثر الفئات العمرية تعرضا للعنف الأسري هم الاطفال دون 6 سنوات وهي مرحلة مهمة جدًا عند الأسرة يجب الاهتمام بها وتدارك الوضع من قبل الأبوين في البيت لذلك.
وقال الشدي: توجد أنواع متعددة للعنف الأسري منها الجسدي (الضرب وإشكاله) ،والعنف النفسي وتعاني منه شريحة كبيرة (الكذب والصراخ وعدم الوفاء بالوعود) وأيضا العنف الجنسي وهو أخطر أنواعه.
وبين أن المستوى المعيشي ليس عاملاً كبيراً في قضية العنف وإنما العامل الاساسي والكبير هو الاستقرار العائلي، فبعض الأسر مستواها المعيشي رفيع لكن لا تعي كيفية التعامل مع الأطفال أو المرأة، وكذلك هناك بعض الآفات في المجتمع والتي تلعب دوراً كبيراً في اختلال وضع الاسرة ومنها المخدرات، وايضا لا نغفل المستوى التعليمي والذي يساعد أفراد الاسرة ومنهما الأبوان على زيادة القراءة والثقافة بوسائل حماية الاطفال، فهناك أسر فقيرة وتعاملها راق وعلى العكس تماما نجد أسرا غنية قليلة الاهتمام بأبنائها وتحتاج إلى مزيد من الثقافة والتوعية في هذا الجانب.
وأخيرا أشار الشدي إلى عدم وجود احصائيات دقيقة توضح نسبة المشاكل التي يتعرض لها أفراد الأسرة (طفل ، امرأة)، بالرغم من وجود احصائية بوزارة الداخلية تبين أن نسبة الذين يتعرضون للعنف الأسري في منطقة الرياض تبلغ 40 بالمائة وهذه الاحصائية غير دقيقة.

اليوم

السجن 10 أشهر ومنع السفر لمواطنتين بقضية " نتالي الكندية"

المصدر: صحيفة اليوم الأحد 7 شعبان 1434 هـ -16 يونيو 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/85454.html

عبد العزيز مخزوم ـ الدمام
قضت المحكمة الجزئية بمحافظة الخبر يوم أمس السبت حكما بالسجن على مواطنتين تدعيان أنهما (ناشطتان حقوقيتان) 10 أشهر والمنع من السفر لمدة عامين بعد أنا قامتا بتحريض سيدة كندية ضد زوجها السعودي في مدينة الدمام ومحاولة تهريبها وأبنائها سمير (9 سنوات) ، عبدالله (5 سنوات) ، وسارة (3 سنوات) إلى خارج السعودية بطريقةٍ غير مشروعة حيث قُبض عليهما ووجّهت لهما تهمتا تخبيب امرأة على زوجها ومحاولة تهريبها وأبنائها.
وفي ذات السياق اكتظت الجلسة بمجموعة من الناشطين الحقوقيين واعترض بعضهم على الحكم الصادر من ناظر الدعو وتعالت الأصوات من قبلهم وقرر القاضي ابعادهم الى خارج القاعة لحين الإنتهاء من إجراءات الحكم والضبط والإبقاء على المتهمتين والمدعي.
وقال المواطن سعيد الشهراني : راض عن الحكم الصادر من القضاء وأعتبره نزيهاً ومنصفاً وأثق فيه وحقي أخذته بناءً على شرع الله والدعوى التي قدمتها ضد سيدتين تدعيان أنهما حقوقيتان ولم أتقدم بها إلا لثقتي في ولاة أمرنا

وتعود تفاصيل القضية لعامين تقريبا 2011م بعد أن ألقت الجهات الأمنية القبض على سيدتين سعوديتين بتهمة محاولة تهريب سيدة كندية برفقة أبنائها من أمام منزلها بعد أن قام الزوج بإبلاغ الشرطة بوجود محاولات لاختطاف وتهريب زوجته و أبنائه بناء على رسائل نصية وردت لهاتف زوجته تفيد وجود محاولة لنقلهم وتسليمهم إلى السفارة الكندية ونفى حينها مدير فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية أنذاك إبراهيم العسيري وجود أي صلة للهيئة بالسيدتين المقبوض عليهما وأنهما لاتمثلان الهيئة إطلاقا وأن تصرفهما كان شخصيا بمحض إرادتهما مشيرا إلى تلقيه استفسارا من الجهات الأمنية عن علاقة السيدتين بهيئة حقوق الإنسان بعد أن أوضحتا في التحقيق أنهما ناشطتان حقوقيتان وتم التأكيد على عدم وجود أي علاقة أو صلة لهما بالهيئة.

السيف: تيسير المرافق لذوي الإعاقة ·قرار ملكي" مُعطَّل منذ 32 عاماً

المصدر:صحيفة الشرق الأحد 7 شعبان 1434 هـ -16 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/15/867340

الدمام – سحر أبو شاهين

اعتبر عضو هيئة حقوق الإنسان، المشرف على وحدة ذوي الإعاقة في الهيئة الدكتور أحمد السيف، تعطيل القرار السامي، الذي يُلزم بتهيئة البيئة العمرانية في المرافق العامة والخاصة، وتسهيلها لاستخدام ذوي الإعاقة، الصادر منذ 32 عاما، انتهاكاً لحقوق المعاقين. وينص القرار على تيسير الوصول، وإزالة كافة العراقيل المادية التي تحول دون مشاركة المعاقين الفاعلة في الحياة العامة. ونوّه السيف إلى واجب الدولة والمجتمع في تهيئة البيئة العمرانية لهم، ومراعاة وسائل السلامة في ذلك، وذكر أن تجاهل التنظيمات يعود سببه إلى غياب الآلية التنفيذية الصارمة، وغياب الرصد والمتابعة والجهة التنسيقية الموحدة، التي تتابع تنفيذ النظام المحلي والاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة.

وأكد أن نظام رعاية شؤون المعاقين ينص في مادته الثالثة على أن يُحدد المجلس الأعلى، بالتنسيق مع الجهات المختصة، الشروط والمواصفات الهندسية والمعمارية الخاصة باحتياجات ذوي الإعاقة في أماكن التأهيل، والتدريب، والتعليم، والرعاية والعلاج، وكذلك في الأماكن العامة، على أن تقوم كل جهة مختصة بإصدار القرارات التنفيذية اللازمة لذلك، مضيفا: «مع الأسف إلى الآن لم يُفعّل النظام، ولم تصدر له لائحة تنفيذية، ولم يُشكّل المجلس الأعلى، ما لذلك من أثر بالغ في تفويت المنفعة على المعاقين.

وكانت المملكة قد صادقت في العام 2008 م، على الاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة التي نصت في مادتها التاسعة على تمكين المعاقين من العيش في استقلالية، والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة، وحتمية أن تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة لذلك، بحيث يشعر المعاق بالمساواة مع غيره. وشدد السيف على أهمية بث الوعي بحقوق ذوي الإعاقة على مستوى العامة، والنخب الثقافية، والجهات الحكومية التنفيذية.

جناح استشارات" لـ"حقوق الإنسان"'

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 8 شعبان 1434 هـ - 17 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=149847&CategoryID=5

أبها: سلمان عسكر
دخلت هيئة حقوق الإنسان على خط الفعاليات "الصيفية" في عسير، بعد مشاركتها في المعرض الأول للتراث والحرف اليدوية في مركز الأمير سلطان الحضاري، بجناح تجول فيه أمير المنطقة الأمير فيصل بن خالد مؤخرا، خلال رعايته للمعرض، واطلاعه على محتوياته التي تضمنت عددا من الكتيبات والإصدارات. وبين مدير فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الدكتور هادي اليامي أنه تم تخصيص مكان لأخذ الاستشارات واستقبال الشكاوى من خلال الجناح، بالإضافة لوجود خطة للمشاركة في كافة المهرجانات وتغطيتها بالجناح المتنقل والذي يتم من خلاله التعريف بمهام الهيئة ودورها وأعمالها وكيفية استقبال الاستشارات المتعلقة بالوسائل الحقوقية وأيضا توزيع عدد من الإصدارات.

نقص في الكوادر والتخصصات وغياب مستمر للممرضات بمستشفى أطفال الطائف

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130618/Con20130618612012.htm

عبدالعزيز الربيعي (الطائف)
رصد فريق نسائي من هيئة حقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة صباح أمس عددا من الملاحظات على مستشفيات محافظة الطائف خلال زيارة قام بها أمس لمستشفى الاطفال ومستشفى الملك فيصل.
وأوضحت مديرة المكتب النسوي في الهيئة الدكتورة جواهر بنت عبدالعزيز النهاري أن المشرف العام مازن بترجي وجه بدراسة أوضاع مستشفيات المحافظات، مشيرة إلى أن الجولة كشفت عن وجود أحدث الاجهزة في مستشفى الملك فيصل وغرف للأشعة على عكس مستشفى الاطفال الذي تم رصد نقص في كادره الطبي والتمريضي ونقص في الأسرة وعدم توافر مراسلين وا؟سرة قديمة وغرف ا؟طفال سيئة التهوية مع وجود تسربات التبريد داخل الغرف، والشبابيك كبيرة وتشكل خطرا على الاطفال ودورات المياه سيئة الصيانة.
وأضافت: من الملاحظات أيضا كثرة غياب الممرضات السعوديات، حيث رصدنا غياب 9 ممرضات خلال الزيارة، وعرفنا أن هذا الغياب متكرر بصفة مستمرة حسب إفادة رئيسة التمريض، فضلا عن نقص الكادر الطبي في أقسام العناية المركزة، ووجود حالات مرضية مزمنة (15 حالة). تم نقل 6 منها الى مستشفيات خاصة والبقية ما زالوا موجودين ويعمل المستشفى على نقلهم لإمكانية الاستفادة من ا؟سرة لمرضى آخرين.

كما يعاني المستشفى من نقص في تخصصات (القلب، المخ والاعصاب، الجراحة، العظام)، وأخيرا المبنى غير مناسب كمستشفى للأطفال رغم التجديدات.
يذكر أن الشؤون الصحية في محافظة الطائف بدأت البحث عن ثلاثة مبان سكنية قريبة من المستشفى لتكون مقرا للأقسام الادارية ومبنى سكن للاطباء وسكن للممرضات ما جعل الكثير من الموظفين يشعرون بالاحباط وهم يعملون داخل البدروم بينما زملاؤهم الاخرون في مبان سكنية، وبالمقابل يتساءل الكثير من المواطنين «أين ذهبت المبالغ التي خصصت للمستشفى والتي تتجاوز الـ420 مليون ريال».

أمير منطقة الرياض يستقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان

المصدر: صحيفة الرياض الجزيرة 10 شعبان 1434 هـ - 19 يونيو 2013م
http://www.al-jazirah.com/2013/20130619/ln57.htm

الجزيرة - واس:
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض بمكتب سموه في قصر الحكم أمس معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان يرافقه أعضاء أمانة مجلس الهيئة. وقدم معالي الدكتور بندر العيبان خلال اللقاء شرحاً لسمو أمير المنطقة عن أعمال الهيئة وما تقوم به من دور لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع المجالات والعمل على نشر الوعي بها والإسهام في ضمان تطبيق ذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومعايير حقوق الإنسان الدولية، كما جرى خلال اللقاء مناقشة بعض المواضيع ذات الاهتمام المشترك. وفي نهاية اللقاء نوه سمو أمير منطقة الرياض بدور الهيئة في حماية حقوق الإنسان في المملكة، مقدما شكره لمعالي رئيس الهيئة وأعضاء أمانة مجلس الهيئة وجميع العاملين فيها.

ليس إلا

هل بالإمكان فصلهم على أقل تقدير ؟

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130618/Con20130618612094.htm

صالح إبراهيم الطريقي

ربما يتفق معي الكثير أن أكثر موضوع يتكرر في الإعلام المقروء والمرئي والمسموع ومواقع التواصل، بعد موضوع الاختلاط وقيادة المرأة وتأنيث محلات الملابس الداخلية للنسائية، موضوع تعطيل / تعثر مشروع أو قرار أو قانون.

ويمكن لك كتابة «تعطيل مشروع في الرياض» بـ Google، ليقدم لك حرفيا 10.6 مليون موضوع، أما إن وضعت بدل الرياض جدة فسيقدم لك 1.6 مليون، فيما الدمام سيقول لك : هناك 769 ألف موضوع، وهكذا مع «تعطيل قرار أو قانون» سيقدم لك نفس الكمية تقريبا، وآخر موضوع في هذه القضية التي أصبحت منافسة لقضية الاختلاط وقيادة المرأة وتأنيث محلات الملابس الداخلية النسائية.

قلت : آخر قضية تعطيل قرار سام قدمه لنا عضو هيئة حقوق الإنسان والمشرف على وحدة ذوي الإعاقة في الهيئة الدكتور أحمد السيف، إذ أكد لجريدة «الشرق» أن هناك قرارا ساميا يلزم بتهيئة العمرانية في المرافق العامة والخاصة وتسهيلها لاستخدام ذوي الإعاقة منذ 32 عاما، وأن هذا القرار منذ ذاك الوقت وهناك من يعطله وينتهك حقوق المعوقين.

وأن هناك مادة «المادة الثالثة» في نظام رعاية شؤون المعوقين تنص : «على أن يحدد المجلس الأعلى، بالتنسيق مع الجهات المختصة، الشروط والمواصفات الهندسية والمعمارية الخاصة باحتياجات ذوي الإعاقة في أماكن التأهيل ـ التدريب ـ التعليم ـ الرعاية والعلاج، وكذلك في الأماكن العامة، على أن تقوم كل جهة مختصة بإصدار القرارات التنفيذية اللازمة لذلك».

هذا القرار القديم الذي ولد قبل 32 عاما والمعطل إلى الآن، لم يسعفه أو يدفعه لحيز التنفيذ مصادقة المملكة في عام 2008م على الاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة التي تنص في مادتها التاسعة على تمكين المعوقين من العيش في استقلالية، والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة، والسبب معروف تقريبا.

وهو أن هناك موظفين أخفوا هذه القرارات بالأدراج أو عطلوها لتبنى كل المباني بلا شروط وضعها القرار، وهم غير الموظفين الذين عطلوا باقي القرارات والمشاريع، والجميع ليسوا مجهولي الهوية، فهل بالإمكان «فصلهم» على أقل تقدير، عل وعسى يأتي موظفون آخرون لديهم شيء من الحب للمجتمع وللإنسانية فلا يعطلون المجتمع؛ بسبب مصالحهم الشخصية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشورى" يناقش مشروع تنظيم زواج السعوديين بغيرهم غدا

رئيس المجلس يشارك في اجتماع دورة هيئة كبار العلماء

المصدر: جريدة الوطن السبت 6 شعبان 1434 هـ- 15 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=149501&CategoryID=5

الرياض: واس

يستمع مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة والثلاثين التي يعقدها غدا، لوجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام تأمين المصادر الاحتياطية للطاقة الكهربائية "قواعد تأمين المصادر الاحتياطية للطاقة الكهربائية".

كما يستمع لوجهة نظر لجنة الشؤون المالية بشأن آراء الأعضاء وملحوظاتهم تجاه التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية للعام المالي 1432 /1433.

ويناقش المجلس تقرير اللجنة الخاصة بشأن تباين وجهات النظر بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء حيال مشروع تنظيم زواج السعوديين بغيرهم عملا بالمادة 17 من نظام المجلس.

ويبحث المجلس تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن طلب تعديل بعض مواد نظام العمل.

ويصوت المجلس في جلسته العادية الرابعة والثلاثين على توصيات لجنة الشؤون المالية بشأن التقرير السنوي لصندوق التنمية العقارية للعام المالي 1432 /1433 بعد أن يستمع لوجهة نظرها تجاه ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات.

كما يستمع لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن آراء الأعضاء تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للطيران المدني للعام المالي 1432 / 1433، ولوجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن ملحوظات الأعضاء تجاه التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي 1432 /1433.

ويتضمن جدول أعمال المجلس خلال هذه الجلسة مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن رفع رسوم التصديق على الوثائق التي تقدم إلى وزارة الخارجية وخاصة الوثائق التجارية، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد للعام المالي 1432/ 1433.

من جهة أخرى، يشارك رئيس مجلس الشورى عضو هيئة كبار العلماء الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ باجتماع دورة هيئة كبار العلماء العادية الـ 78 الذي يعقد برئاسة المفتي العام للمملكة رئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ بمحافظة الطائف اليوم.

وتدرس الهيئة في اجتماعها عددا من الموضوعات المهمة والمتنوعة التي أعدت لها الأمانة العامة للهيئة بوقت مبكر لتكون جاهزة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

"الأمر بالمعروف" تدعو إلى إنشاء دُور للفتيات اللاتي ترفض أسرهن استقبالهن

المصدر: جريدة الحياة السبت 6 شعبان 1434 هـ- 15 يونيو 2013م
http://alhayat.com/Details/523937

الرياض - فيصل المخلفي

أعلنت الرئاسة العامة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن «حالات هرب الفتيات في المملكة، لم تصل إلى حد الظاهرة»، وذلك وفق إحصاءات الضبط التي رصدتها فرقها الميدانية، مشيرة إلى أنها باشرت 76 حالة هرب لفتيات خلال عام 2012. وذكر التقرير الإحصائي الذي أصدرته «الأمر بالمعروف» لعام 2012 أخيراً، أن «حالات هرب الفتيات المسجلة تحت السيطرة»، وشدد التقرير على «اتخاذ كل التدابير الوقائية والعلاجية حتى لا يستفحل خطر هذه المشكلة، وتتعاظم آثارها، وتتحول إلى ظاهرة».

وأوضح أن عدد الفتيات السعوديات الهاربات من مقار إقامتهن وصل إلى 76 حالة هرب، وتحتل منطقة مكة المكرمة المرتبة الأولى بعدد 34 حالة، تليها الرياض بـ 18 حالة، ثم المنطقة الشرقية بـ 10 حالات، ولم تسجل منطقة الحدود الشمالية، بينما وزعت الحالات على بعض المناطق الأخرى».

وطالبت «الهيئة» في تقريرها بإنشاء دور للفتيات اللاتي ترفض أسرهن تسلّمهن، وإيجاد خط ساخن ومواقع اتصال سريعة يمكن من خلالها الإبلاغ عن أية محاولات لهرب الفتيات أو ابتزازهن أو سوء تعامل من الأسرة، مع التوسع في إنشاء المراكز الاستشارية المتخصصة في المناطق والمحافظات لاستقبال مشكلات الأسر.

وشددت على العناية بسكان الأحياء الشعبية والمتوسطة عناية شرعية وتثقيفية واقتصادية تغنيهم عن الحاجة، وترفع عنهم الجهل، وتحصنهم من الضياع، مع إيجاد فرص وظيفية للفتيات العاطلات، أو تخصيص مخصصات مالية للشبان والفتيات العاطلين، والنظر في زيادة العقوبات على الجرائم المتعلقة بهذا الأمر، وأن تكون متناسبة لمنع الآثار المترتبة عليها، ومتناسبة مع تكرار صدورها، واستصدار عقوبات خاصة بمن يمارس الاستدراج والإغواء والابتزاز.

وحرصت «الهيئة» في تقريرها على التنويه بإنشاء قناة تلفزيونية خاصة بالأسرة بإشراف علماء شرعيين، وخبراء في الإعلام وعلم النفس والاجتماع والتربية، لصياغة برامجها وفق رؤية عصرية جاذبة للمراهقين والمراهقات.

بدء الحملات التفتيشية على المخالفين من أصحاب العمل والعمالة فور انتهاء الحملة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 6 شعبان 1434 هـ 15 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130615/Con20130615611008.htm

عكاظ - الرياض

أكد نائب وزير العمل الدكتور مفرج بن سعد الحقباني أنه سيتم تحديث بيانات العمالة المغادرة نهائيا خلال المهلة التصحيحية؛ وذلك عن طريق أخذ بصمات من لم يسبق تسجيل بصماته.

وبين أنه في حال المغادرة النهائية خلال الفترة التصحيحية يتم الإعفاء من رسوم الإقامة، ورخصة العمل، والعقوبات والغرامات المرتبطة بالمخالفات عن الفترات السابقة.

وأوضح أن الجهات المختصة ستبدأ الحملات التفتيشية على المنشآت، وتطبيق النظام على المخالفين من أصحاب العمل والعمالة الوافدة فور انتهاء المهلة، موضحا أنه بإمكان العمالة الوافدة نقل خدماتها من منشأة لأخرى عن طريق الخدمات الإلكترونية المتاحة التي وفرتها الوزارة على الموقع الإلكتروني http://www.mol.gov.sa، دون الحاجة إلى زيارة مكتب العمل، إلا أنه يجب زيارة مكتب العمل لتغيير المهن التي تتطلب شهادات مهنية.

ودعا الحقباني، المنشآت والأفراد والعمالة إلى ضرورة الاستفادة من المهلة التصحيحية التي تمتد حتى الـ 24 من الشهر الجاري.

وبين أنه يمكن للعمالة الوافدة المتغيبة عن العمل (التي قدمت عليها بلاغات هروب) أو الذين انتهت رخصة الإقامة، ورخصة العمل من تصحيح أوضاعهم إما بالعودة للعمل لدى أصحاب العمل الحاليين، أو نقل خدماتهم إلى أصحاب عمل آخرين دون الحاجة لموافقة صاحب العمل الحالي، وتتم تسوية أي خلافات حقوقية بينهم وبين أصحاب العمل الحاليين من خلال الجهات القضائية المختصة مع الأخذ في الاعتبار أن لا يؤدي نقل خدمة العامل إلى منشآت القطاع الخاص التي يبلغ إجمالي عدد عمالتها 10 فأكثر إلى النزول دون النطاق الأخضر.

وقال: إنه لا يتم نقل أكثر من 4 عمال وافدين كحد أقصى إلى الكيانات الخضراء الصغيرة جدا (التي يبلغ عدد عمالتها 9 فأقل، والتي وظفت سعوديا واحدا على الأقل، سواء كان صاحب العمل نفسه، أو قامت بتوظيف سعودي آخر بأجر لا يقل عن 3 آلاف ريال) شريطة أن لا يتجاوز إجمالي أعداد العمالة في الكيان الواحد 9 بعد النقل.

ولفت النظر إلى أن المهلة التصحيحية لا تشمل المتسللين الذين دخلوا المملكة بطريقة غير شرعية، مؤكدا في الوقت ذاته السماح للعمالة المنزلية المتغيبة عن العمل (التي قدمت عليها بلاغات هروب) أو التي انتهت رخص إقامتها بتصحيح أوضاعها إما بالعودة للعمل مع أصحاب العمل الحاليين إذا حصل توافق بينهم، أو نقل خدماتهم إلى أصحاب عمل آخرين كعمالة منزلية، أو بنقل خدماتهم إلى منشآت القطاع الخاص دون الحاجة لموافقة صاحب العمل الحالي.

وأبان أنه يشترط لإكمال نقل الخدمة أن لا يزيد إجمالي عدد العمالة المنزلية لدى الأسرة الواحدة عن 4 من العمالة المنزلية بعد عملية النقل، وأن لا يؤدي نقل خدمة العامل المنزلي إلى منشآت القطاع الخاص التي يبلغ إجمالي عدد عمالتها 10 فأكثر إلى النزول دون النطاق الأخضر، وأن لا يتم نقل أكثر من 4 عمال كحد أقصى إلى الكيانات الخضراء الصغيرة جدا (التي يبلغ عدد عمالتها 9 فأقل، التي وظفت سعوديا واحدا على الأقل سواء كان صاحب العمل نفسه أو قامت بتوظيف سعودي آخر بأجر لا يقل عن 3 آلاف ريال)، شريطة ألا يتجاوز إجمالي أعداد العمالة في الكيان الواحد 9 بعد النقل. وأشار إلى أنه سمح للمتأخرين عن المغادرة من القادمين للحج والعمرة قبل تاريخ 1429/6/28هـ الموافق 2008/7/3م بتصحيح أوضاعهم كعمالة منزلية، لدى الأفراد أو كعمالة لدى منشآت القطاع الخاص وفق الشروط التالية

وهي: أن لا يؤدي هذا الإجراء إلى زيادة إجمالي عدد العمالة المنزلية لدى الأسرة الواحدة عن 4 بعد التصحيح، وأن لا يؤدي هذا الإجراء إلى نزول المنشآت التي يبلغ إجمالي عدد عمالتها 10 فأكثر دون النطاق الأخضر.
وتضمنت الشروط، أن لا يؤدي هذا الإجراء إلى نقل أكثر من 4 عمال وافدين كحد أقصى إلى الكيانات الخضراء الصغيرة جدا (التي يبلغ عدد عمالتها 9 فأقل والتي وظفت سعوديا واحدا على الأقل سواء كان صاحب العمل نفسه أو قامت بتوظيف سعودي آخر بأجر لا يقل عن 3000 ريال) شريطة ألا يتجاوز إجمالي أعداد العمالة في الكيان الواحد 9 بعد النقل.
كما يسمح للمنشآت بتعديل مهن العمالة الوافدة لديها بغض النظر عن نطاق المنشأة وعن نشاطها خلال الفترة المحددة لتصحيح الأوضاع وفق الضوابط المنظمة لذلك، فيما يسمح بتعديل المهن للعمالة الوافدة (المنزلية وغير المنزلية) دون رسوم خلال فترة التصحيح.

الخدمة المدنية تتصدى لتوقف العلاوات السنوية وتأخر الترقيات

المصدر: جريدة عكاظ السبت 6 شعبان 1434 هـ 15 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130615/Con20130615610982.htm

عبدالرحمن الشمراني (الرياض)
أكد لـ«عكاظ» وزير الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله البراك أن خطة الوزارة الاستراتيجية، المتضمنة لعدد من المحاور والمبادرات، ركزت على مراجعة وتحديث نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية ونظام مجلس الخدمة المدنية.
وقال «تم إعداد الخطة الاستراتيجية للوزارة لتتواكب مع المرحلة المقبلة في تعزيز المحاسبة وتحسين الأداء، بالمواءمة بين حقوق الموظف وواجباته الوظيفية، وذلك في ضوء ما تم جمعه من معلومات عن أفضل الممارسات العالمية في الدول المتقدمة في مجال الخدمة المدنية».
وفيما يتعلق بإقرار تغيير الإجازة الأسبوعية للدولة من الخميس والجمعة إلى الجمعة والسبت، أوضح أن «وزارته تلقت توصية مجلس الشورى بتغيير الإجازة الأسبوعية للدولة إلى يومي الجمعة والسبت، وستقوم بدراستها، وورد للوزارة أخيرا قرار الشورى المتعلق بدراسة ذلك، وستتم دراسة قرار المجلس وفق الآلية المتبعة».
وحول مشكلة تأخر ترقية الموظفين ووصولهم لآخر درجة بالمرتبة التي يشغلونها بالسلم الوظيفي وتوقف علاوتهم السنوية، أجاب قائلا «دور الوزارة في هذا الجانب يتركز على بحث المعوقات وإجراء الدراسات واقتراح الحلول التي تتصدى لتلك الإشكاليات فيما يدخل ضمن اختصاصها، ورفعها لمجلس الخدمة المدنية، كما سبق أن بحثت الوزارة مشكلة التجمد الوظيفي، وطرحت حلولا لها وتوجت بالموافقة السامية على قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (1399/1) وتاريخ 1430/3/3هـ».
وأضاف «تضمن قرار المجلس الخاص بسلم رواتب الموظفين العام، الصرف للموظف الذي يشغل مرتبة في سلم رواتب الموظفين العام إذا أمضى في مرتبته 8 سنوات فأكثر مكافأة سنوية بمقدار العلاوة المحددة للمرتبة التي يشغلها، وتمنح في أول محرم من كل عام، ولا يترتب عليها تغيير في سلم الرواتب، وتتلاشى هذه العلاوة بترقية الموظف، وفق الشروط الواردة بالقرار، وإعادة حساب نقاط الأقدمية عند المفاضلة للترقية وفق ترتيب جديد، أعطيت الأقدمية في سنواتها التي تزيد على الحد الأدنى وهو أربع سنوات نقاطا إضافية متصاعدة، ما يتيح فرصا أفضل للأقدم لحصوله على درجات أكثر

عند مفاضلته مع غيره الأقل أقدمية، ورفع مرتبة الموظف إلى المرتبة التي تلي مرتبته مباشرة وذلك للمراتب من التاسعة فما دون وفق ضوابط محددة».
وأكد البراك أن لقاءه مع أعضاء مجلس الشورى الشهر الماضي كان مفيد جدا، وحقق أهدافه المتمثلة في عرض الخطط والرؤى المستقبلية لما ستقوم به الوزارة ضمن خطتها الاستراتيجية للتطوير، وقال «إن لقاءنا مع أعضاء المجلس والاستفادة من آرائهم ومقترحاتهم في هذا الجانب، يثري عمل الوزارة وخطتها الاستراتيجية».
وزاد: الاستفادة من نتائج لقاء مجلس الشورى لن يقتصر على ما تم طرحه من مداخلات وأسئلة من قبل أعضاء المجلس، إنما سيكون هناك تواصل مستمر مع الأعضاء، وهو ما سيكون له الأثر الفعال في دفع خطة الوزارة الاستراتيجية وتحقيقها لأهدافها، لتكون داعما لكوكبة المستشارين الذين استعانت الوزارة بهم من أساتذة الجامعات السعوديين، مع عدد من الخبراء ومراكز البحوث في مجال الخدمة المدنية للوصول لخدمة مدنية متميزة.

اللجنة ستصدر قرارها خلال أسابيع

أربع جهات حكومية تتولى تعويض المقاولين عن قرار رفع رسوم رخص العمل إلى 2400 ريال

المصدر: جريدة الرياض السبت 6 شعبان 1434 هـ 15 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/15/article843955.html

الرياض- فهد الثنيان
علمت "الرياض" أن لجنة مشكلة من عدة جهات حكومية ستدرس آلية تعويض المتعاقدين مع الدولة عن المقابل المالي لرخصة العمل للعمالة الوافدة الذي بدأ بتطبيقه العام الحالي والبالغ قيمته ألفين وأربعمائة ريال سنويا.
ويتوقع أن تصدر اللجنة قرارها خلال بضعة أسابيع وتتكون اللجنة من مسؤولي وزارات العمل والمالية والتجارة وهيئة الخبراء.
وكان قرار فرض المقابل المالي الذي طبق بعد بضعة أيام من إعلانه كبد العديد من متعاقدي الدولة خسائر كبيرة نتيجة عدم إدراج تكلفته في عقودهم الموقعة مما ساهم في زيادة أعداد المشاريع المتعثرة بشكل كبير، حيث قابل القطاع الخاص القرار بعاصفة من الاحتجاجات استمرت لعدة شهور.
وطالب القطاع الخاص بتعويض مادي على العقود الجاري تنفيذها نتيجة ارتفاع رسوم رخصة العمل، مستندين على ذلك بان هناك بنودا في نظام المشتريات الحكومية وعقد الأشغال العامة تجيز تعويض المتعاقد عن ارتفاع رسوم الخدمات العامة وخصوصا المادة الثالثة والأربعين من نظام المشتريات التي تنص على أنه عند تعديل التعريفة الجمركية أو الرسوم أو الضرائب أو المواد أو الخدمات المسعرة رسمياً بالزيادة أو النقص بعد تاريخ تقديم العرض تزاد قيمة العقد أو تنقص بحسب الأحوال وبمقدار الفرق.
ويأتي تشكيل اللجنة التي تدرس التعويض بعد أن كانت وزارة المالية قد أوصدت الباب أمام الجهات الحكومية لتعويض مقاوليها جراء قرار رفع رسوم رخص العمل إلى 2400 ريال، مبينة أن قرار مجلس الوزراء رقم 353 وتاريخ الخامس والعشرين من شهر ذي الحجة 1432هـ، والقاضي بفرض زيادة على قيمة رخصة العمل بمقدار 200 ريال شهريا للعامل الأجنبي، إنما هو لتشجيع منشآت القطاع الخاص على السعودة.
وقالت وزارة المالية حينها إن تعويض المقاولين عن هذا المبلغ يتعارض مع الهدف الذي لأجله تم استحصاله وعدم مطابقته للمادة 43 من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية قبل أن يتم تشكيل اللجنة الحالية التي ستنظر في الآلية الأنسب لتعويض المتعاقدين مع الدولة عن رفع رسوم رخص العمل.

نقل ابنه من عرعر إلى القصيم بحثا عن علاج .. وصحة الشمالية لا ترد

مواطن يتهم مستشفى حكومياً بالإهمال وتشويه وجه طفله

المصدر: جريدة عكاظ السبت 6 شعبان 1434 هـ 15 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130615/Con20130615611156.htm

حمود خضير الضلعان (عرعر)، عبدا لعزيز الرويلي (تبوك)

شكا المواطن عبدالله هرماس سليمان قسوة التعامل وعدم الاهتمام والإهمال التي قوبل بها عند مراجعته لمستشفى الأطفال في عرعر وقال لـ «عكاظ»: ذهبت إلى المستشفى حاملا طفلي «مراد» بين ذراعي وهو يرتجف، وحرارته بلغت 41 وأنفاسه تتقطع، وحين عرضته أمام الطبيب، قال لي: إن «حالة طفلي مستقرة ولا تدعو للتنويم، لأن تحاليله سليمة»، حينها استغربت من حديثه، وأنا أرى طفلي يبكي من شدة الألم، وصراخه يملأ أركان المستشفى، فقلت للطبيب: «أريد مقابلة المدير المناوب»، لكني تفاجأت حينما وجدت في مكتب المدير المناوب طبيبا من جنسية عربية، وأخذ يبرر لزميله الطبيب الآخر، ويضيف والد الطفل: «لكنني أصررت على أن ينوم طفلي بالمستشفى، وإلا سأحملهم المسؤولية في حال حدثت أي مضاعفات للطفل، وهنا استدرك الطبيب العربي الأمر، وأمر بتنويمه، ولكن للأسف خلال الثلاثة أيام التي نوم طفلي فيها في المستشفى لم يجد عناية تذكر، سوى الإهمال وسوء النظافة، وحينما تدهورت حالة طفلي ووصل المرض به إلى حد لا يمكن السكوت عليه، أخذت ولدي من المستشفى وبدون أوراق وبدون مسائلة أو حتى اهتمام من أحد أفراد المستشفى، وذهبت به إلى مستشفى خاص بالقصيم، والآن أعالجه هناك بعد أن أكدت الفحوصات والتحاليل أن الطفل يعاني من جفاف حاد وإكزيما حادة، وحدثت له تشوهات في وجهه بسبب الإهمال، وكاد التأخير أن يؤدي بحياته لولا عناية الله». «عكاظ» حاولت بدورها مرارا وتكرارا الحصول على تعليق رسمي من الشؤون الصحية بمنطقة الحدود الشمالية، وتمت مخاطبة مدير الإعلام المتحدث الرسمي فهد بن دغفق الشمري عبر الإيميل منذ أكثر من عشرة أيام ورغم الاتصالات المتكررة إلا أن الرد لم يصل بعد ومع كل محاولة اتصال يؤكد أن علينا الانتظار.

في قضية طفلة "الشلل الرباعي"

الصحة: الخطأ على المستشفى واللجنة الشرعية تنظر في القضية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 6 شعبان 1434 هـ 15 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130615/Con20130615611157.htm

عبدالعزيز المعيرفي (المدينة المنورة)

أكدت الشؤون الصحية بالمدينة المنورة، أن اللجنة الشرعية الطبية، ستنظر قريبا في نتائج التحقيق في قضية الطفلة «ميان» المصابة بشلل رباعي، ومن ثم إصدار الحكم المناسب في القضية، مشيرة إلى أن نتائج التحقيق أثبتت الخطأ على المستشفى الخاص، مبينة ان دور الشؤون الصحية ينتهي هنا ليتم تحويل كامل القضية إلى اللجنة الشرعية وذلك بحكم أنها الجهة المختصة في هذا الجانب. وأكد الدكتور عبدالله الطائفي مدير الشؤون الصحية بالمدينةالمنورة، أن ما يثار عن الأخطاء الطبية في المنطقة غير دقيق، لافتا إلى أن الأمر طبيعي جدا على ضوء الأخطاء الطبية العالمية، معتبرا تلك الأخطاء الطبية بأنها سيناريو موجود في كل أنحاء العالم. وكشف الطائفي، عن أن هناك 131 قضية متعلقة بالأخطاء الطبية معروضة على الهيئة الطبية، وأن نسبة المدينة المنورة منها 7 في المئة، واضاف: «الشائعات التي تتردد عن أن الأخطاء الطبية مرتفعة في المنطقة، غير صحيح أو غير دقيق، وأقول أن عدد القضايا المعروضة على الهيئة الطبية 131 قضية، وشكلت منطقة المدينة المنورة ما نسبته 7 في المئة من إجمالي قضايا الأخطاء الطبية بالمملكة خلال العام الماضي».

من جهته، أوضح والد الطفلة ميان، أنه لم يكن يعلم بحالة طفلته إلا بعدما لاحظ عليها عدم تحركها مثل بقية الأطفال الطبيعيين، الأمر الذي جعله يأخذها لمستشفى الولادة.

وقال والد ميان إنه وبعد الكشف عليها تبين انها مصابة بشلل رباعي بسبب نقص الأكسجين عند الولادة، واضاف «صدمت عندما علمت بذلك فتوجهت للشكوى لدى الشؤون الصحية التي قامت بإقرار الخطأ على المستشفى وتم إحالتها للجنة الشرعية الطبية في شهر رجب للعام الماضي 1433هـ، وزاد: «كلما قمت بمراجعتهم أخبروني أن هناك الكثير من القضايا لم تنته وان دوري سيأتي قريبا». وبين والد ميان، أنه وجد علاجها في عدد من مراكز التأهيل الطبي المتقدمة، حيث تحتاج إلى جلسات علاج طبيعية دائمة، لتتحسن حالتها، الأمر الذي يكلف مبالغ طائلة جدا، إلا أنه لا يستطيع توفيرها.

يذكر أن الطفلة ميان أصيبت بشلل رباعي نتيجة نقص في الأكسجين عند ولادتها، وذلك بسبب عدم مباشرة الطبيبة المختصة وقتها لعملية الولادة وغيابها لمدة قاربت الساعتين عن والدة الطفلة، وما زال يطالب والدها بمحاسبة جميع المقصرين، خاصة من كانوا في قسم الولادة والحضانة وتعويضه عن الضرر الذي لحق بابنته طوال الفترة الماضية.

"الشؤون الإسلامية" تسمح لخطباء الجمعة بـ"الاقتباس" من دون ذكر المصادر!

المصدر: جريدة الحياة السبت 6 شعبان 1434 هـ 15 يونيو 2013م
http://alhayat.com/Details/523937

جدة – عبدالرحمن باوزير

أكدت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد مشروعية اقتباس خطباء الجمعة مواضيعهم من المراجع الإسلامية من دون الإشارة إلى المصدر، باعتبار أن الخطبة ليست بحثاً علمياً. وعادة ما يعمد عدد من الأئمة وخطباء المساجد لنقل خطب جاهزة، أو الاقتباس من معلومات ومتون فقهية ووعظية، من كتب ومراجع إسلامية، من دون التنويه أو الإشارة للنقل أو المصدر، كما أن عدداً من الكتب والمجلدات توفر خطباً جاهزة كمجلد (من خطب المسجد الحرام: توجيهات وذكرى) للدكتور صالح بن حميد، وموقع المنبر الشهير، وكتاب (رياض الصالحين) للإمام النووي الذي يعد من أهم المراجع الفقهية والوعظية. ورأت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف عدم أهمية الإشارة إلى المصدر، كون الخطبة ليست «بحثاً علميا»، مستثنية ما ينقل من الخطب كتابة.

وذكر وكيل وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف لشؤون المساجد والدعوة والإرشاد الدكتور توفيق السديري لـ«الحياة» مشروعية استفادة الخطيب من المراجع والمصنفات العلمية من دون التوثيق والإشارة إلى المصدر، لأن خطبة الجمعة ليست بحثاً علمياً، مستثنياً ما يطبع منها.

غير أن السديري شدد على ضرورة الإشارة إلى المصادر والمراجع في حال طباعة الخطبة وكتابتها للنشر، منوهاً بحرص الوزارة على حقوق الملكية، وأنها تشدد دائماً على منسوبيها بوجوب مراعاة حقوق الملكية الفكرية. وأوضح أن الوزارة لا تتدخل في موضوع ومضمون الخطبة، إلا أنها تستحسن في بعض الأوقات التطرق لأحداث مهمة لما لها من ضرورة ومنفعة، من دون إلزام الخطيب بمواضيع معينة. وأضاف أن الوزارة تكتفي أحياناً بتعميم على الخطباء بالتحدث عن موضوع معين، وقد يكون الموضوع صحياً أو أمنياً أو حتى توعوياً من دون إلزام الخطيب بنص معين، بل يترك له المحتوى.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

في خطاب وجهته لوزير الشؤون البلدية والقروية

"هيئة الفساد": نتحقق مما ينشر إعلامياً ولن ننتظر الشكاوى

المصدر: جريدة الاقتصاديةي السبت 6 شعبان 1434 هـ 15 يونيو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/06/15/article_763303.html

سلمان آل مطر من جدة

رفضت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد طلبا قُدم لها من إحدى الأمانات في السعودية، بخصوص عدم قبولها قيام الهيئة بمباشرة التحقيق في الشكاوى التي تكتب ضدها في وسائل الإعلام، دون أن يشمل ما ينشر الاستفسار والاستيضاح من الجهة المعنية للتأكد من مصداقيتها.

واستندت الهيئة في رفضها إلى أن ما تقوم به يأتي طبقاً لمهامها واختصاصاتها المحددة بموجب تنظيمها، مشيرة في خطاب وجهته أخيراً إلى وزير الشؤون البلدية والقروية - تحتفظ "الاقتصادية" بنسخة منه - إلى أنها لا تختص بالتحقيق في الشكاوى التي ترد إليها فقط، وإنما تتحقق وتتحرى عن المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد المالي والإداري، بما في ذلك ما ينشر في وسائل الإعلام.

وأكدت الهيئة في خطابها أن كل ما تقوم به يأتي وفقاً لاختصاصاتها الذي أوكلها لها نظامها، الذي يخولها بمتابعة وصول الخدمات للمواطنين على أفضل مستوى وعدم الاكتفاء بالمتابعة المكتبية، بل ألزمها بالوقوف على ما أبلغ عنه ومعرفة الحقيقة.

وأشار الخطاب الموجه للأمير منصور بن متعب إلى أن الأمانة التي رأت عدم ما تقوم به الهيئة، تم رصد مخالفات ضدها ونشرتها الوسائل الإعلامية المقروءة منها والمسموعة، المتمثلة مخالفاتها في تأخر مشاريع الكباري والإنفاق على المحاور التجارية، وكثرة شكاوى المواطنين عن تدني النظافة في أحيائها خاصة الجنوبية منها، إضافة إلى كثرة الحفريات في الشوارع الداخلية والرئيسية منها وانعدام إضاءة أعمدة الإنارة، مع عدم وجودها خاصة في الأحياء العشوائية الشرقية.

ودعا رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من خلال الخطاب الموجه لوزير الشؤون البلدية والقروية بتطوير آلية العمل بين الوزارة والأمانات التابعة لهم والهيئة، مشدداً الخطاب بأن على أمانات المدن توفير التفاصيل عن كافة الاستفسارات التي تردها من الهيئة في فترة وجيزة، وينظر في ذلك ما يستدعي بعض الوقت، خاصة إذا كانت مرتبطة بجهات أخرى.

وأكدت الهيئة أن من يتأخر في الرد على استفساراتها يعد مخالفاً وفقاً لتنظيم الهيئة، الذي ورد فيه أن على الجهات المشمولة باختصاصها الرد على استفساراتها وملحوظاتها بما اتخذ حيالها خلال مدة أقصاها 30 يوماً من تاريخ إبلاغها بها، مشيراً إلى أن ما صدر بعد ذلك من أوامر ملكية تؤكد على ذلك هي نصوص واجبة التنفيذ.

واستدركت الهيئة: "قد يحصل أن بعض المواضيع تتطلب مدة أطول لتوفير المعلومات والرد على الملاحظات، إلا أنه لم يسبق أن طلبت ذلك من الهيئة، أي من الأمانات ورفض طلبها".

تمنى إعطاء أهل الخير فرصة للسعي مع أهل الدم

والد السجين ناصر يناشد الملك تأجيل موعد القصاص من ابنه

المصدر: جريدة سبق السبت 6 شعبان 1434 هـ- 15 يونيو 2013م
http://sabq.org/Eq6fde

محمد الزامل- سبق- الرياض: ناشد والد السجين ناصر بن حميص المشعبي السبيعي، خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، تأجيل موعد قصاص ابنه والذي تم تحديده في الأيام القادمة، عسى أن يكون هناك عفو من أهل الدم عن ابنه.

وقال والد السجين ناصر في اتصاله مع "سبق": "موعد قصاص ابني أصبح قريباً وفي الأيام القادمة وعبر "سبق" أناشد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله صاحب الأيادي البيضاء في السعي لإعتاق الرقاب، بالتدخل لتأجيل موعد القصاص، عسى أن يكون هناك عفو من أهل الدم لعتق رقبة ابني، ولإعطاء أهل الخير فرصة للسعي وبذل الجهد في سبيل ذلك".

وأضاف: "أناشد أهل القتيل وقبيلة الهواجر بالعفو عن ابني، وما حدث لم يكن إلا بفعل الشيطان، نعوذ بالله منه، كما ادعو لابنهم بأن يتغمده الله بواسع رحمته ويرزقه الفردوس الأعلى من الجنة".

وقال: "أدعو أهل الخير بالتدخل السريع وبذل المساعي مع أهل الدم لعل الله يكتب الفرج ويكتب ما فيه الخير للجميع".

الجدير بالذكر أن السجين ناصر بن حميص المشعبي السبيعي قتل المرحوم بإذن الله فهاد الهاجري إثر خلاف نشب بينهما قبل 4 سنوات وأدخل سجن بيشة، ومنذ ذلك الوقت ينتظر العفو من أهل القتيل أو القصاص الذي بات قريباً

الأمير خالد بن بندر يتابع تقارير إنجاز العمليات ومستوى خدمة المواطن والمقيم

• جوازات الرياض" تواجه • زحمة المراجعين" بسرعة الأداء وجودة الخدمة

المصدر: جريدة الرياض السبت 6 شعبان 1434 هـ- 15 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/15/article843903.html

الرياض، تحقيق- علي الزهيان تصوير- عبداللطيف الحمدان

استنفرت جوازات «منطقة الرياض» طاقتها القصوى بشرياً وفنياً لإنهاء إجراءات تصحيح أوضاع العمالة المخالفة من نقل الكفالة وتعديل المهن و«البصمة»؛ بمعدل فترتي عمل تبدأ الأولى من السابعة والنصف صباحاً إلى الثانية والنصف ظهراً، بينما تبدأ الفترة الثانية من الرابعة عصراً وحتى العاشرة مساءً، وذلك في ثلاث خيام مكيفة خارج المبنى الرئيس، ومهيأة بمقاعد انتظار، حيث شهدت إقبالاً كثيفاً من قِبل المراجعين والمراجعات.

ووقفت «الرياض» على جانب من تلك الإجراءات التي سارت بشكل سلس، وبسرعة كبيرة ترافقت مع جودة في الأداء، ورضاء تام من قبل العديد من المراجعين، وفق آلية عمل تميزت بالتنظيم وعدم المركزية في استقبالهم؛ إذ تمَّ إنهاء جميع طلبات المتقدمين مباشرة -ممن تنطبق عليهم الشروط- دون الرجوع لأي مسؤول؛ تيسيراً عليهم.
ويتابع صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض إجراءات العمل في جوازات المنطقة، وتقارير إنجاز العمليات، ومستوى خدمة المواطن والمقيم، وتحديداً مع تزامن حملة التصحيح للعمالة المخالفة مع إجازة الصيف، حيث وجه سموه ببذل المزيد من العمل والجهد لخدمة المراجعين، وإنهاء معاملاتهم من دون تأخير، مؤكداً سموه على أهمية تعاون الجميع، خاصة في استكمال إجراءات حملة التصحيح.
وبيَّن مدير جوازات منطقة الرياض اللواء «سعد بن إبراهيم الجبيري» أنَّ العمل يسير بناءً على إجراءات مُحدَّدة، مُضيفاً أنَّ إنهاء الإجراءات لا يتجاوز دقائق معدودة كحد أقصى، مُشيراً إلى أنَّ إدارة الجوازات تعمل بكامل طاقتها لإنهاء إجراءات نقل الكفالة وتعديل المهن والبصمة بأسرع وقتٍ ممكن، مُؤكِّداً على أنَّ جوازات «الرياض» أنهت خلال الشهر الماضي أكثر من (1.026.000) مليون عملية للمواطنين والمقيمين، بما فيها إجراءات تصحيح أوضاع العمالة.
وأبدى عدد من المراجعين رضاهم التام عن مستوى سير الإجراءات، مُوضحين أنَّها تسير بسلاسة وانسيابية كبيرة، مُشيرين إلى أنَّ هناك تعاملاً جيِّداً قوبلوا به من قِبل كافة العاملين بجوازات منطقة «الرياض»، ولم يكن هناك تأخير في إنهاء طلباتهم، رغم الأعداد الكبيرة جداً من المتقدمين

طابور طويل

وقال المواطن "محمد العبدالله" إن حضور أعداد كبيرة من المراجعين منذ ساعات الصباح الأولى أدى إلى ازدحام شديد بمقر جوازات "الرياض"، مما اضطره وغيره إلى الانتظار في طابور طويل حتى تمَّ فتح بوابات دخول المراجعين، مُوضحاً أنَّ الإجراءات تحتاج إلى وقت كبير مع تزايد الأعداد الكبيرة من المراجعين الراغبين في الإفادة من الاستثناءات والتسهيلات المرتبطة بفترة المهلة.

تخفيف العبء

وأيَّده في ذلك المواطن "فهد بن سحيم"، مقترحاً السماح للفروع المنتشرة في عدد من المراكز التجارية بإنهاء الإجراءات المُتعلّقة بتصحيح أوضاع العمالة؛ لتخفيف العبء الكبير الذي يعاني منه مقر جوازات "الرياض"، والتسهيل على المواطنين والمقيمين الذين يسكنون بالقرب من تلك المراكز.

انتهاز الفرصة

وذكر المُقيم "زهير رجب" -باكستاني الجنسية- أنَّ هناك انسيابية وسلاسة ظهرت على أداء العاملين بجوازات "الرياض"،على الرغم من الأعداد الكبيرة من المراجعين، معرباً عن شكره لخادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- على إتاحته الفرصة للعمالة المخالفة بتصحيح أوضاعهم، مُضيفاً أنَّ إقامته انتهت منذ فترة طويلة، وبمجرَّد أن أُتيحت له الفرصة بادر بالبدء في إجراءات نقل خدماته إلى كفيل آخر، مُشيراً إلى أنَّ على المخالفين انتهاز الفرصة والمُبادرة بتصحيح أوضاعهم؛ ليكونوا بذلك في مأمن عن تطبيق العقوبات بحقهم.

مندوبو الشركات

وأشاد المواطن "أسامه البدر" بالجهود التي يبذلها العاملون بجوازات "الرياض" في إنهاء الإجراءات المُتعلّقة بالتصحيح، من نقلٍ للكفالة، وتعديلٍ للمهن، وتطبيق نظام البصمة، مُضيفاً أنَّ بعض المراجعين يتسبَّبون في عرقلة هذه الجهود، وذلك بعدم التزامهم بالتعليمات التنظيمية داخل المقر، مُوضحاً أنَّ منهم من لا يلتزم بدوره، إلى جانب تذمرهم من فترة الانتظار، مُشيراً إلى أنَّ فترة إنهاء الإجراء لا تتطلَّب وقتاً طويلاً لاتمامها، إلاَّ أنَّ الأعداد الكبيرة من المراجعين هي من تسبَّبت في ذلك، مُشدِّداً على ضرورة التزام المراجعين بالهدوء والصبر، مُقترحاً تخصيص "كاونترات" أو "نوافذ" للمعقبين ومندوبي الشركات كحلٍ لذلك.

آلية العمل

وقال اللواء "سعد بن إبراهيم الجبيري" -مدير جوازات منطقة الرياض- إن الإجراءات تسير وفق آلية عمل مُحدَّدة سلفاً لاستقبال المراجعين؛ تعتمد على التنظيم وعدم المركزية في استقبالهم، مُضيفاً أنَّه يتم استقبال جميع المتقدمين لطلب تصحيح أوضاع العمالة المنطبقة بحقهم الشروط مباشرة من قبل مجموعة من الموظفين المختصين دون الرجوع لأيّ مسؤول للتيسير عليهم، مُوضحاً أنَّه تم زيادة عدد الأفراد العاملين في إنهاء إجراءات تصحيح أوضاع العمالة، وذلك لمواجهة الأعداد الكبيرة من الراغبين في الإفادة من مهلة التصحيح.

وأشار إلى أنه تم زيادة عدد الصالات داخل المبنى الرئيس، إلى جانب توفير ثلاث خيام مُكيَّفة ومجهَّزة بمقاعد انتظار المراجعين في الخارج، مُشيراً إلى أنَّه تمَّ تخصيصها للراغبين في إنهاء إجراءات "البصمة"، وتعديل المِهن، ونقل الكفالة، لافتاً إلى أنَّ جوازات منطقة "الرياض" استنفرت طاقتها القصوى في سبيل إنهاء الإجراءا ت اللازمة لتصحيح أوضاع العمالة المخالفة، وذلك بشكل يومي بمُعدَّل فترتين صباحية ومسائية، مُوضحاً أنَّه تمَّ إعداد خطة عمل تتوافق مع العدد الكبير المُتوقَّع للراغبين في تصحيح أوضاع العمالة بحسب الإمكانات المتاحة لخدمة المواطنين بمنطقة "الرياض".

إدارة الوافدين

وأوضح اللواء "الجبيري" أنَّه تم التوجيه بتفويض جميع الشعب التابعة لجوازات منطقة "الرياض" في المحافظات باستقبال المراجعين الحاصلين على موافقة وتفويض مكتب العمل فيما يخص تصحيح أوضاع عمالتهم، وتنفيذها من قبل هذه الشعب، وذلك للتيسير على المستفيدين من خدمات إدارة جوازات منطقة "الرياض"، وكذلك لخدمة ساكني تلك المحافظات، مُشيراً إلى أنَّ ذلك يقتصر على الأفراد فقط، ولا يشمل العمالة التابعة للشركات العاملة في مدينة "الرياض"، لافتاً إلى أنَّ هناك جهوداً تبذلها إدارة الوافدين لتعقُّب العمالة المخالفة لنظام الإقامة في المملكة، مُبيِّناً أنَّ الفرصة لا تزال مواتيةً للراغبين منهم في تعديل أوضاعهم قبل انتهاء المُهلة.

التقيُّد بالأرقام

ودعا اللواء "الجبيري" المواطنين والمقيمين الراغبين في الإفادة من مهلة التصحيح إلى التعاون مع العاملين في جوازات "الرياض"؛ ليتمكنوا من تقديم الخدمة المطلوبة، وذلك باتباع الأساليب التنظيميَّة التي تمَّ إعدادها في هذا الشأن، ومنها التقيُّد بالأرقام التي يتم منحها لهم لتنظيم مراجعتهم دون أن يكون هناك تكدُّس لهم أمام نوافذ الخدمة، مُشيراً إلى أنَّ منهم من يُرهق نفسه بالحضور منذ ساعات الصباح الأولى، مُشدِّداً على ضرورة حضورهم أثناء فترات الدوام الرسمي فقط ليحصلوا على الخدمة المطلوبة دون عناء

وثائق السفر

وعن الخدمات الأخرى التي تقدمها جوازات منطقة "الرياض" بجانب تصحيح أوضاع العمالة المخالفة، أوضح اللواء "الجبيري" أنَّ فترة الصيف الحالية تشهد إقبالاً كبيراً من المراجعين، مُضيفاً أنَّ ذلك أمر طبيعي، في ظل عدم التخطيط المسبق للسفر من قبل العديد من المواطنين، إلى جانب أنَّ بعضهم قد لا يتنبه إلى عدم صلاحية وثائق السفر إلاَّ في اللحظات الأخيرة التي تسبق موعد السفر، مُوضحاً أنَّ ذلك ترافق مع الإقبال الكبير للعديد من الشركات الكبيرة للإفادة من المُهلة الممنوحة من الدولة لتصحيح أوضاع المخالفين واستغلال ذلك في تعديل مهن العمالة التابعة لها دون أن تدفع الرسوم المطلوبة، مُشيراً إلى أنَّ ذلك أدَّى إلى زيادة العبء على العاملين بجوازات "الرياض"، مُبيِّناً أنَّ مراكز الجوازات الموجودة في بعض المجمعات التجارية بمدينة "الرياض" وُضعت لخدمة المواطنين لإصدار وتجديد رخصة الإقامة وتأشيرة الخروج والعودة والخروج النهائي للعمالة المنزلية، وذلك لتوفير سبل الراحة للمواطن وتخفيف حدَّة الازدحام في إدارة الجوازات الرئيسة.

جوازات السفر

وقال يمكن للمواطن الحصول على المعلومة التي يرغب في الاستفسار عنها فيما يختص بجوازات السفر بالاتصال على هاتف الإدارة والاستماع لخدمة الرد الآلي، أو الدخول على موقع الجوازات على شبكة "الانترنت"، مُشيراً إلى أنَّه في حال حضوره للإدارة فإنَّه يوجد "كاونتر" استعلامات مُخصَّصٌ للرد على كافة الاستفسارات، إلى جانب أنَّ التعليمات مطبوعة على استمارة الحصول على جواز السفر، وكذلك على ورقة شروط الحصول على جواز السفر، إضافة لوجودها مطبوعة على لوحات إرشادية في عدد من زوايا الإدارة، وداخل صالة سفر السعوديين، لافتاً إلى أنَّ مكتب مدير جوازات المنطقة ومساعديه ومديري الشعب مفتوحة للجميع.

حالات طارئة

ولفت إلى أنَّ جوازات "الرياض" خصَّصت قسماً لخدمة كبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة، مُضيفاً أنَّه يتم تقديم الخدمة لهم بشكل يضمن إنهاء إجراءاتهم بأسرع وقتٍ ممكن، مُوضحاً أنَّ عملية دخول سيَّاراتهم إلى مقر الجوازات تتم دون تعقيد من خلال كافة بوابات الدخول، تسهيلاً وتيسيراً لهم، ومراعاةً لظروفهم، مُشيراً إلى أنَّه يتم كذلك تقديم خدمة تصحيح أوضاع العمالة المخالفة فيما يتعلَّق بالنساء السعوديَّات المتزوجات من أجانب، وكذلك الأمر بالنسبة لأبنائهم غير المواطنين، وذلك في صالات منفصلة ومُجهَّزة، مُبيِّناً أنَّ وحدة "الحالات الطارئة" تعمل في خدمة المراجعين بشكل يومي وعلى مدار العام بدءاً من الثالثة عصراً، وحتى صباح اليوم التالي، مُضيفاً أنَّه يتم كذلك إرشاد الراغبين والراغبات بالتسجيل في الخدمات الإليكترونية، داعياً إلى الإفادة منها في إنهاء الإجراءات المتعلّقة بإصدار وتجديد رخصة الإقامة، وتأشيرة الخروج والعودة، والخروج النهائي للعمالة المنزلية.

تطرح للنقاش في الشورى اليوم .. مصادر لـ «عكاظ»

تعديلات نظام العمل لا تخدم الأمن الوظيفي في القطاع الخاص

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 7 شعبان 1434 هـ -16 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130616/Con20130616611269.htm

فارس القحطاني (الرياض)

كشفت مصادر لـ«عكاظ» أن التعديلات المقترحة على بعض مواد نظام العمل، التي سيناقشها مجلس الشورى اليوم، لا تخدم الموظف السعودي في ما يتعلق بالأمان الوظيفي، خاصة تعديلات المادة «الخامسة والخمسون» التي كانت تنص على (ينتهي عقد العمل المحدد المدة بانقضاء مدته، فإذا استمر طرفاه في تنفيذه عدّ العقد مجدداً لمدة غير محددة، مع مراعاة ما نصت عليه المادة «السابعة والثلاثون» من هذا النظام بالنسبة لغير السعوديين. وإذا تضمن العقد المحدد المدة شرطاً يقضي بتجديده لمدة مماثلة أو لمدة محددة، فإن العقد يتجدد للمدة المتفق عليها، فإن تعدد التجديد مرتين متتاليتين، أو بلغت مدة العقد الأصلي مع مدة التجديد ثلاث سنوات أيهما أقل واستمر الطرفان في تنفيذه، تحول العقد إلى عقد غير محدد المدة).

وكشفت المصادر أن هذه المادة أصبحت بعد التعديلات المقترحة كما يلي (مع مراعاة ما نصت عليه المادة «السابعة والثلاثون» من هذا النظام، ينتهي عقد العمل المحدد المدة بانقضاء مدته، فإذا استمر طرفاه في تنفيذه عد العقد مجدداً لمدة مماثلة للمدة المحددة في العقد الأصلي، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك).

وأضافت أن المادة الثانية والخمسين كانت تنص على (يجب أن يحتوي عقد العمل بصورة أساسية على: اسم صاحب العمل ومكانه، واسم العامل وجنسيته، وما يلزم لإثبات شخصيته، والأجر المتفق عليه، ونوع العمل ومكانه، وتاريخ الالتحاق به، ومدته إن كان محدد المدة. مع مراعاة ما نصت عليه المادة «السابعة والثلاثون» من هذا النظام). وأصبحت بعد التعديلات المقترحة (مع مراعاة ما ورد في المادة «السابعة والثلاثين» من هذا النظام، تضع الوزارة نموذجاً موحداً لعقد العمل، يحتوي بصورة أساسية على: اسم صاحب العمل ومكانه، واسم العامل وجنسيته، وما يلزم لإثبات شخصيته، والأجر المتفق عليه، ونوع العمل ومكانه، وتاريخ الالتحاق به، ومدته إن كان محدد المدة. ويجب أن يكون عقد العمل وفق النموذج المشار إليه في الفقرة (1) من هذه المادة، ولطرفي العقد أن يضيفا إليه بنوداً أخرى بما لا يتعارض مع أحكام هذا النظام ولائحته والقرارات الصادرة تنفيذاً له).

أما المادة الثالثة والخمسون فكانت تنص على (إذا كان العامل خاضعاً لفترة تجربة وجب النص على ذلك صراحة في عقد العمل، وتحديدها بوضوح، بحيث لا تزيد على تسعين يوماً، ولا تدخل في حساب فترة التجربة إجازة عيدي الفطر والأضحى والإجازة المرضية، ويكون لكل من الطرفين الحق في إنهاء العقد خلال هذه الفترة ما لم يتضمن العقد نصاً يعطي الحق في الإنهاء لأحدهما). وأصبحت بعد التعديلات المقترحة (إذا كان العامل خاضعاً لفترة تجربة وجب النص على ذلك صراحة في عقد العمل، وتحديدها بوضوح، بحيث لا تزيد على تسعين يوماً، ويجوز باتفاق مكتوب بين العامل وصاحب العمل تمديد فترة التجربة على ألا تزيد على مائة وثمانين يوماً، ولا تدخل في حساب فترة التجربة إجازة عيدي الفطر والأضحى والإجازة المرضية، ولكل من الطرفين الحق في إنهاء العقد خلال هذه الفترة ما لم يتضمن العقد نصا يعطي الحق في الإنهاء لأحدهما).

وفيما كانت المادة الرابعة والخمسون تنص على (لا يجوز وضع العامل تحت التجربة أكثر من مرة واحدة لدى صاحب عمل واحد، واستثناء من ذلك يجوز باتفاق طرفي العقد إخضاع العامل لفترة تجربة ثانية لا تتجاوز مدتها تسعين يوماً، بشرط أن تكون في مهنة أخرى أو عمل آخر، وإذا أنهى العقد خلال فترة التجربة فإن أياً من الطرفين لا يستحق تعويضاً،

كما لا يستحق العامل مكافأة نهاية الخدمة عن ذلك)، أصبحت بعد التعديلات المقترحة (لا يجوز وضع العامل تحت التجربة أكثر من مرة واحدة لدى صاحب عمل واحد، واستثناء من ذلك يجوز باتفاق طرفي العقد -كتابة- إخضاع العامل لفترة تجربة أخرى بشرط أن تكون في مهنة أخرى أو عمل آخر، أو أن يكون قد مضى على انتهاء علاقة العامل بصاحب العمل مدة لا تقل عن ستة أشهر، وإذا أنهي العقد خلال فترة التجربة فإن أيا من الطرفين لا يستحق تعويضاً، كما لا يستحق العامل مكافأة نهاية الخدمة عن ذلك).

وترى لجنة الإدارة والموارد البشرية في مجلس الشورى أن التفاعل مع مستجدات سوق العمل يتطلب إجراء التعديلات المقترحة على بعض مواد نظام العمل الحالي ليصبح مواكباً لتطورات بيئة العمل السعودي التي منها إقرار استراتيجية التوظيف السعودية التي وافق عليها مجلس الوزراء وصدور العديد من الأوامر السامية بشأن تنظيم سوق العمل والقضاء على البطالة وصدور عدد من المبادرات مثل برنامج حافز وبرنامج نطاقات وصدور عدد من القرارات الوزارية التي جاءت لتنظيم سوق العمل وجعله أكثر جاذبية، هذا إضافة إلى دخول المملكة كعضو فاعل في عديد من المنظمات العالمية.

كما رأت اللجنة إجراء تعديلات على مواد أخرى شملت زيادة نسبة العمال السعوديين المطلوب تدريبهم وتحميل صاحب العمل تكاليف انتقال العامل في حال تكليفه بعمل في مكان آخر وتعديل عدد أيام تغيب العامل عن العمل وتصبح ثلاثين يوماً عوضاً عن أربعين يوماً والإبقاء على مكافأة نهاية الخدمة وعدم وضع خيار دمجها مع الراتب وإعطاء العاملة حرية توزيع إجازة الوضع حسب احتياجها قبل الوضع أو بعده.

الاقتصادية

بحث آليات تحقيق استغناء واكتفاء الفقير على المدى البعيد

دراسة تقويمية متخصصة لجميع تعاملات وممارسات جمعيات البر مع الفقراء

المصدر:صحيفة الاقتصادية الأحد 7 شعبان 1434 هـ -16 يونيو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/06/16/article_763450.html

خالد السملق من الاقتصادية الإلكترونية

دعا عدد من قيادات الجمعيات الخيرية المهتمة بالعناية بالفقير بمختلف مناطق المملكة أثناء مشاركتهم في ملتقى توعية وتأهيل الفقير لإعداد دراسة تقويمية متخصصة لجميع تعاملات وممارسات جمعيات البر مع الفقراء ومدى مراعاتها لصون كرامة الفقير وحمايته من ذل المسألة، وإعداد دراسة أخرى متخصصة لرسم تصور جديد لأدوار جمعيات البر المنتظرة لكي تسهم في تحقيق استغناء واكتفاء الفقير على المدى البعيد. جاء ذلك في ختام ملتقى توعية وتأهيل الفقير الذي نظمته مؤسسة محمد وعبدالله إبراهيم السبيعي الخيرية بمشاركة الجمعيات الخيرية المهتمة بالعناية بالفقير من مختلف مناطق المملكة.

حيث أبان الدكتور عادل السليم الأمين العام لمؤسسة السبيعي الخيرية بأن الملتقى أكد على أهمية توعية الفقراء بحقوقهم، كما طالب بتصميم وإعداد أدوات توعوية متنوعة بما يتناسب مع الخصائص النفسية والاجتماعية للفقير، وتنويع برامج التوعية والتأهيل لتشمل المجال الصحي والنفسي والاجتماعي والمالي والتعليمي والأخلاقي والديني، إلى جانب زيادة فرص ومجالات التطوع في جمعيات البر، والبحث عن جهات متخصصة تصمم مشاريع نوعية لتأهيل أبناء الفقراء والسعي لتمويله من إدارات المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص إلى جانب تنظيم زيارات تعلم وتبادل خبرات بين الجهات الخيرية المعنية بالفقراء توعية وتأهيلاً، وإعداد برنامج متخصص في تدريب الباحثين الاجتماعيين في جمعيات البر والمستودعات الخيرية على أنواع البحث الاجتماعي وكيفية توظيفه في توعية وتأهيل الفقير.

وأوضح الأمين العام لمؤسسة السبيعي الخيرية الدكتور عادل السليم بأن الملتقى الذي أقيم بالشراكة مع الخبرات الذكية هدف لإثارة اهتمام الجمعيات المهتمة للقيام بدورها في تأهيل الفقير فضلاً عن تناقل التجارب والخبرات بين الجمعيات والتنسيق فيما بينها للاستفادة من بعضها البعض إلى جانب نشر هذه الثقافة لجمعيات البر على مستوى المملكة.
وأضاف د. السليم بأن الملتقى خرج بجملة من المقترحات والتوصيات من أبرزها المطالبة بإنشاء إدارة أو أقسام خاصة في جمعيات العناية بالفقير لتوعية الفقراء وتأهيلهم إلى جانب إعداد دليل لإنشاء هذه الإدارات أو الأقسام، وإعداد دليل للأفكار والمشاريع العملية لتوعية وتأهيل الفقير، وإنشاء بيت خبرة مهتم بتوعية وتأهيل الفقير، إضافة إلى الاستفادة من المتقاعدين الذين لهم خبرة في مجال العمل الخيري في المجالس الاستشارية ، وتصميم دورات لتأهيل الشباب على آلية العمل في السوق ومتطلباته إضافة إلى الاستفادة منهم في العمل الخيري.
وكان المشاركون بالملتقى قد طالبوا بعقد ملتقيات تخصصية كملتقى الأسر المنتجة وملتقى برامج تعليم الفقير وملتقى المستودعات الخيرية بالمملكة، كما طالبوا جمعية واعي للتأهيل الاجتماعي بالتنسيق مع جمعيات البر في أنحاء المملكة لدخول المستهدفين في الجمعيات في برامجهم وأنشطتهم، إلى جانب الاستفادة من مشروع نمذجة جمعية البر بغرب الرياض والذي تشرف عليه مؤسسة السبيعي الخيرية من خلال تضمين اللوائح وأساليب العمل ما يساعد على التوعية والتأهيل للفقير.
ودعا المشاركون لإقامة نفس الملتقى بكل منطقة بشكل مستقل واستضافة من لهم تجارب والسعي لعمل بيئة متكامل تسعى للرقي بالفقير وتأهيله، وإبرام عقود شراكة بين الجمعيات بالمنطقة ومع الجهات الأخرى التي لها صله بالفقير.
واستعرض الملتقى عدة أوراق العمل من أبرزها حقوق الفقير المكفولة بالشرع والنظام والخصائص النفسية والاجتماعية للفقير والتأصيل الشرعي لتوعية وتأهيل الفقير إلى جانب طرح مبادرة التوطين بالتنمية وتأهيل الأسر الفقيرة تعليمياً مع استعراض تجربة مشروع بارعة ومبادرة باب رزق جميل وعدد من التجارب الإثرائية لجمعية البر الخيرية بالمذنب، وجمعية الريان الخيرية بوادي جازان، وجمعية البر الخيرية بالأحساء، والمستودع الخيري بجدة.
يذكر بأن مؤسسة محمد وعبدالله إبراهيم السبيعي الخيرية هي مؤسسة خيرية داعمة مسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية برقم (22)، تُعنى بالخدمات الاجتماعية والصحية والإغاثية التعليمية والثقافية والتطويرية وكافة وجوه البرّ والإحسان داخل المملكة العربية السعودية وفق الأولويات، ضمن الضوابط الشرعية، والأنظمة المرعية، انطلاقاً من شرط الواقفين الشيخ محمد بن إبراهيم السبيعي والشيخ عبدالله بن إبراهيم السبيعي، من خلال عمل مؤسسي، وفريق عمل مؤهل، يقوم بدعم المؤسسات والجمعيات والمكاتب الخيرية العاملة في الميدان، وتحقيق مفهوم الشراكة في العمل الخيري، وتهدف المؤسسة إلى تطوير العمل الخيري، وتنمية الإنسان، والإسهام في الجهود الرسمية المبذولة لتحقيق الوعي المجتمعي، إضافة إلى تخفيف الفقر وتأهيل الفقير.

"رصد مبايعات "مشبوهة" لـ"كتاب عدل

تحذيرات من عمليات غسل أموال واحتيال

المصدر: جريدة الوطن الأحد 7 شعبان 1434 هـ -16 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=149754&CategoryID=5

جدة: محمد المرعشي

طلبت وزارة الداخلية من "العدل" وقف مبايعات "مشبوهة" لعقارات، وذلك بعدما وردتها بلاغات حول إقدام كتاب عدل على إجراء مبايعات لعقارات بمبالغ ضخمة لا تتناسب مع قيمة العقار، ودفع مبالغ نقدا.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن "الداخلية" أبلغت "العدل" بهذه الملاحظات، طالبة منها اتخاذ اللازم لمنع الإضرار بمصالح المواطنين من خلال بيوع غير حقيقية أو مبالغ يتوقع أن تستخدم في عمليات غسل الأموال، أو النصب والاحتيال.

وبناء على ذلك - بحسب المصادر - شدد وزير العدل محمد العيسى على كتاب العدل بضرورة تدوين قيمة المبايعات في صكوك الإفراغ كتابة ورقما، وأن يكون ما يدون فيها هو الواقع وعين الحقيقة. كما أكد على أهمية استخدام وسائل الدفع المستعجلة كالشيكات عند تنفيذ العمليات خصوصا للمبالغ التي تزيد على 100 ألف ريال، بما يسهم في اقتفاء أثر المبالغ المشبوهة.

مختصون يطالبون بـردع آباء يجبرون أطفالهم على العمل

وصفوا ظاهرة أطفال الشوارع بـالخطيرة ودعوا إلى حلول عاجلة

المصدر: صحيفة المدينة الأحد 7 شعبان 1434 هـ -16 يونيو 2013م

اضغط هنا

سلوى حمدي - الرياض

دعا مختصون وأكاديميون الجهات المعنية بتوقيع عقوبات رادعة على أولياء الأمور الذين يجبرون أولادهم على العمل في سن مبكرة، وهو ما يتنافى مع الإنسانية، ويؤدّي إلى بروز ظاهرة «أطفال الشوارع» التي وصفوها بـ»الظاهرة الخطيرة» على اعتبار أن هؤلاء الآباء يشوّهون الطفولة بقصد الاستعطاف والرحمة.

في البداية طالب عضو برنامج الأمان الأسري الوطني عبدالرحمن القراش بمعاقبة أولياء الأمور الذين يخرجون أبناءهم للعمل في سن مبكرة لاستغلال طفولتهم، باستدرار عطف الناس. واعتبر ذلك جريمة إنسانية تنتهك فيها حقوق الطفل. كما طالب وزارة التربية والتعليم بوضع خطط إستراتيجية لإيجاد مناهج مهنية متزامنة مع ما هي عليه الآن من تطوير لاحتواء الطلاب المخفقين دراسيًّا بإكسابهم مهنة تخرجهم لسوق العمل.

ودعا وزارة الشؤون الاجتماعية إلى حصر عدد الأطفال العاملين في الشوارع، سواء سعوديين أو مقيمين، وإيجاد حلول جذرية لأسرهم سواء معيشية أو مهنية.

وقال لـ»المدينة» إن مشكلة الأطفال البائعين تعتبر ظاهرة عالمية تفاقمت في الفترة الأخيرة بشكل كبير، حيث اهتمت بها الدول التي تكثر فيها لما قد ينتج عنها من مشكلات إنسانية واقتصادية تؤثر في حرمان شريحة كبيرة من الأطفال من إشباع حاجاتهم النفسية والاجتماعية والتعليمية.

وأضاف إن الإحصاءات العالمية أثبتت أن هناك من 100 - 150 مليون طفل يهيمون في الشوارع، وفي إحصائية صدرت عن المجلس العربي للطفولة والتنمية عن حجم هذه الظاهرة في العالم العربي بيّنت أن عددهم يتراوح ما بين 7 - 10 ملايين طفل عربي في الشارع. مبينًا أن في المملكة لا توجد إحصاءات دقيقة تبيّن حجم هذه الظاهرة واتجاهاتها.

وأضاف إن غالبية الأطفال الباعة يقضون ما بين خمس إلى سبع ساعات خارج المنزل يوميّاً.

وأشار إلى أن هناك زيادة في حجمها خاصة في المدن الرئيسة في المملكة، خصوصًا عند الإشارات والمساجد والحدائق العامة والشواطئ.

وأرجع الأسباب إلىالحاجة التي تجعل الأسر تدفع بأبنائها إلى ممارسة أعمال التجارة في بعض السلع الهامشية؛ ممّا يعرّضهم لانحرافات ومخاطر الشارع والأوضاع الأسرية، وتبرز العوامل في تفكك الأسر إمّا بالطلاق، أو الهجر، أو وفاة أحد الوالدين.

عواقب مأساوية

من جانبه أكد عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور زيد الرماني أن ظاهرة أطفال الشوارع الباعة مشكلة كبيرة ذات عواقب مأساوية. وأشار إلى أن هناك ملايين من أطفال الشوارع يعيشون منعزلين، يعانون من سوء التغذية منذ ولادتهم، يفتقدون العطف والتعليم والمساعدة، يعيشون على السرقة والعنف. أطفال لا يبتسم لهم أحد، ولا يخفف آلامهم أحد. وقال إن مع نمو المدن الكبيرة يتكاثر عدد أطفال الشوارع، كما يكبر الحرمان الذي يولّد الإحباط والعنف. وأضاف إن الشارع هو الإرث العام للملايين من البشر حتى قبل أن تلوثهم سموم المخدرات والدعارة والجريمة.

ظاهرة خطيرة

من جانبه أكد المستشار والباحث الاجتماعي الدكتور خالد البيشي أن ظاهرة أطفال الشوارع الباعة ظاهرة خطيرة ومقيتة استشرت وعمّت أغلب مدن المملكة ومعظم شوارعها، وقال إن هناك ظاهرة أطفال الشوارع الباعة، الظاهرة الخطيرة المقيتة، ظروفها ودوافعها قد تكون خفية على البعض، وقد لا يجهلها بعض الناس.
وأضاف إن الظاهرة غذّتها وتغذيها عدة عوامل قد تكون خفية وبأيدٍ حاقدة وقلوبٍ يكتنفها الكثير من القسوة والجفاء وعدم الإنسانية. فما ذنب ذلكم الطفل الذي انحرم الدراسة من نعومة أظفاره، ولم يعرف طعمًا للحياة؟!
وأكد أنَّ مَن يتحمّل هذه الظاهرة هما الوالدان بالدرجة الأولى، ويكمن ذلك بحالات الطلاق الفعلي، أو الطلاق العاطفي، أو حالات اليتم، فنجد أن من أوكل برعاية ذلكم الطفل البريء والدان لم يحسنا صيانة الأمانة التي أودعهما البارئ لهما؛ نتيجة لجهل مطبق، أو قصة مفرطة دون أدنى مبرر لذلكم التصرف الأهوج، فنجم عنه ظاهرة طفل الشوارع الباعة، أو الطفل المشرّد.
ودعا الي احتواء هذه الفئة المستضعفة والهائمة على وجوهها دون مأوى نفسي، ولا منزل يقيهم، ولا مدرسة تحتويهم، فيقع عبء كبير على كافة أفراد المجتمع، وخصَّ منهم بالذكر ميسوري الحال.
من جانبه طالب المستشار القانوني بجدة نايف العمري بأقسى العقوبات لمن يقوم بتشويه الأطفال بقصد الاستعطاف والرحمة؛ حتى يكون عبرة لغيره من ضعاف النفس.

محملة ببرامج وأفلام وألعاب حاسب آلي منسوخة

"الثقافة" تسحب 4 سيارات لباعة الأرصفة وتصادر 63 ألف أسطوانة

المصدر: صحيفة سبق السبت 6 شعبان 1434 هـ -15 يونيو 2013م
http://sabq.org/Gu6fde

واس- الرياض:
قامت الإدارة العامة لحقوق المؤلف بوزارة الثقافة والإعلام، أمس، بحملة بالتعاون مع الحملة الأمنية لشرطة منطقة الرياض، وأمانة مدينة الرياض، تم خلالها سحب أربع سيارات لباعة الأرصفة، ومصادرة 63 ألف أسطوانة محملة ببرامج حاسب، وأفلام، وألعاب حاسب آلي منسوخة.
وأوضح مدير عام الإدارة رفيق العقيلي أن هذه ثالث حملة تقوم بها الوزارة خلال ثمانية أشهر على باعة الأرصفة بحراج الكمبيوتر، وكذلك متابعة محلات بيع أجهزة الحاسب وورش صيانة الحاسب بالحراج التي تعتدي على حقوق المؤلف، مشيراً إلى أن الإدارة ضبطت خلال شهر رجب مخالفات لدى عشرة محلات وأربع ورش صيانة لبيع أو تسهيل تحميل أجهزة الكمبيوتر ببرامج غير أصلية.

وأهاب العقيلي بالراغبين في شراء أجهزة حاسب آلي بضرورة المطالبة ببرامج أصلية والتأكد من كتابة ذلك نصاً، وتحديد أسماء البرامج المحملة على الأجهزة المباعة على فاتورة الشراء، وفي حال رفض البائع ذلك فإن هذا يعني عدم أصالة هذه البرامج.
كما أكد العقيلي على المسافرين خارج المملكة، وبشكل خاص أمريكا وكندا وأستراليا والاتحاد الأوروبي، على أهمية التأكد من أن الأجهزة الإلكترونية التي تكون بحوزتهم من حاسب آلي، وجوال، وأجهزة التصفح، وأجهزة ألعاب الحاسب، محملة ببرامج أصلية، وتخلو من أي برامج غير أصلية، حتى لا يكونوا عرضة للعقوبات التي تصل إلى السجن أو إدراج أسمائهم في قوائم الممنوعين من الدخول إلى هذه الدول.
وأضاف أنه وللمرة الأولى أصدرت الوزارة أحكاماً بحق باعة الأرصفة الذين سبق ضبطهم، وأن الغرامات على باعة الأرصفة تراوحت بين عشرة آلاف وعشرين ألف ريال، كما أصدرت عقوبات وغرامات على محلات بيع أجهزة الحاسب الآلي التي تم ضبطها خلال شهري جمادى الثانية ورجب، وتراوحت الأحكام على هذه المحلات إلى جانب عقوبة الإغلاق مدة عشرة وخمسة عشر يوماً، دفع تعويضات لأصحاب الحقوق، وغرامات مالية تراوحت بين اثني عشر

ألف ريال وعشرين ألف ريال، وهناك عقوبة تشهير بأحد هذه المحلات، وسيتم خلال الأسبوع القادم تسليم هذه الأحكام لمن صدرت بحقهم.
وأشاد العقيلي بدعم وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة ومعالي نائبه الدكتور عبدالله الجاسر وتأكيدهما على أهمية متابعة تجمعات بيع أجهزة الحاسب الآلي، والقضاء على ظاهرة باعة الأرصفة وظاهرة بيع الأجهزة المحملة ببرامج غير أصلية، لما لهذه التصرفات من أضرار وإساءة بسمعة التجارة في بلادنا.
وأكد العقيلي أن الإدارة العامة لحقوق المؤلف وفروعها ستقوم بحملة شبه مستمرة على تجمعات بيع أجهزة الحاسب في كل من الرياض وجدة والدمام وسيتبعها قريباً المدينة والقصيم، والحملة ستكون شبه يومية، وأن العقوبات التي ستصدر بحق المخالفين ستكون مغلظة وستصل إلى عقوبة السجن وشطب الترخيص إلى جانب الغرامات المالية للحق العام والتعويض لأصحاب الحقوق.

نائب السفير لـ «عكاظ» : تذكرة المرور مرهونة بنتائج الحمض النووي

بعد إعدامه بعام .. نقل طفلي آل مساوى إلى المملكة

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 7 شعبان 1434 هـ -16 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130616/Con20130616611421.htm

نادر العنزي، سمر مشخوج (تبوك، عمان)
أكد لـ«عكاظ» نائب سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الأردن الدكتور حمد الهاجري رئيس وفد السفارة المكلف بالوقوف على أحوال السجناء في العراق، أنه قد صدرت الموافقة على منح ابني المواطن مازن محمد آل مساوى، والذي تم إعدامه في العراق في شهر أغسطس الماضي تذكرتي مرور للدخول إلى المملكة. وأوضح الهاجري أن الطفلين جنات (أربعة أعوام) ومحمد (ثلاثة أعوام) لا زالا في الأردن، برفقة جدهما محمد آل مساوى، حيث تجري ترتيبات سفرهم إلى المملكة الأسبوع الجاري، حيث وفرت السفارة للطفلين وجدهما الاحتياجات المعيشية كافة، وأشرفت على وصول فريق طبي من المملكة إلى الأردن لأخذ عينتين من الطفلين لتحليل الحمض النووي، للتأكد من نسبهما للمتوفى مازن آل مساوى، إذ أكدت النتائج صحة النسب. وكان آل مساوى قد تزوج من امراة عراقية أثناء وجوده في العراق، وأنجب منها طفلين، ثم فارقت الحياة، فتولت جدتهما، والدة أمهما، تربيتهما في العراق لحين إعدامه، إذ غادرت بهما إلى الأردن، والتقت هناك ذوي مازن، ليتسلموا الطفلين، ويراجعوا بهما سفارة المملكة في العاصمة عمان. يذكر أن مازن اعتقل في المرة الأولى في ديسمبر من العام 2005م ثم أفرج عنه، فتم القبض عليه ثانية بتهمة تفجير مركز شرطة، وصدر بحقه حكم بالإعدام، وتم تنفيذه رغم صدور أمر من مجلس القضاء الأعلى العراقي بإيقافه استنادا على وجوده سجينا لدى القوات الأمريكية أثناء تفجير مركز الشرطة.

أوضح أن الإجازات والتأمين الطبي وساعات الدوام تخضع لعقد العمل الموحد

صندوق الموارد: لا علاقة لنا بعقد المعلمين السعوديين بالمدارس الأهلية

المصدر:صحيفة سبق السبت 6 شعبان 1434 هـ -15 يونيو 2013م
http://sabq.org/6u6fde

عبير الرجباني- سبق- الرياض:
أكد مدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية أن العلاقة بين المعلمين والمعلمات السعوديات في المدارس الأهلية وملاك المدارس، تخضع لنظام العمل السعودي، وما ينص عليه بخصوص الإجازات، وجرى إعداد بنود العقد الموحد بمشاركة من اللجنة الوطنية للتعليم بمجلس الغرف السعودية الذين يمثلون ملاك المدارس بالمناطق.
وقال لـ "سبق": إن الأمر الملكي القاضي بزيادة رواتب المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية، تضمن في برامجه التنفيذية إعداد صيغة للعقد الموحد تنظم علاقة العمل بين الطرفين، وجرى تشكيل لجنة لصياغة العقد الموحد مشكلة من وزارات العمل والتربية والتعليم والخدمة المدنية وصندوق تنمية الموارد البشرية واللجنة الوطنية للتعليم والتدريب في مجلس الغرف السعودية.
وأضاف: "جرت صياغة العقد بما يحقق مصلحة الطرفين وبما يتوافق مع نظام العمل من حيث المدة التعاقدية وعدد ساعات العمل والإجازات والتأمين الطبي وغيرها"، وقال: "وبالأخذ في الاعتبار أن المدارس الأهلية تقع ضمن القطاع الخاص، فإن العلاقة التعاقدية بين المعلمين والمدارس الأهلية تخضع لنظام العمل السعودي، وما ينص عليه بخصوص الإجازات، علماً بأنه جرى إعداد بنود العقد الموحد بمشاركة من اللجنة الوطنية للتعليم بمجلس الغرف السعودية الذين يمثلون ملاك المدارس الأهلية في مختلف مناطق المملكة".
وشدد على أن ما يحكم ذلك هو العلاقة التعاقدية الموقعة بين الطرفين، وبما لا يتعارض مع نظام العمل، مشيراً إلى أن صندوق تنمية الموارد البشرية ليس له دور في ذلك.
جاء ذلك في رد لصندوق تنمية الموارد البشرية تعقيباً على ما نشرته "سبق" تحت عنوان: "ابتزتنا بالعقد الموحد ودعم صندوق الموارد البشرية مدارس أهلية تجبر معلميها على العمل في رمضان بدون طلاب".
وأكد الصندوق أن ما ورد في الشكوى من المطالبة بمعاملة معلمي المدارس الأهلية أسوة بمعلمي وزارة التربية والتعليم أو تحديد بداية الإجازات ونهايتها، هو أمر لا علاقة للصندوق به، لأن دور الصندوق يقتصر على الدعم من خلال مساهمته المالية في رواتب المعلمين والمعلمات المحددة بموجب الأمر الملكي الكريم.

حصر بيانات مستحقي القرض والأرض واستيعاب ذوي الاحتياجات والمطلقات والأرامل

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 7 شعبان 1434 هـ -16 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130616/Con20130616611648.htm

متعب العواد (حائل)

وضعت وزارتا الشؤون البلدية والقروية والشؤون الاجتماعية بالإضافة إلى صندوق التنمية العقاري اللمسات النهائية والأخيرة لتقديم قواعد البيانات والمعلومات التي تعتمد عليها وزارة الإسكان لإعطاء المواطنين أراضي سكنية مطورة وقروضا للبناء عليها حسب آلية الاستحقاق مع منح وزارة الإسكان الصلاحية الكاملة لاعتماد المخططات لمشاريعها الإسكانية وفق الضوابط والاشتراطات العامة حيث ستكون جاهزة قبل نهاية العام الحالي.

وبحسب مصدر مطلع لـ«عكاظ» فإن وزارة الشؤون البلدية والقروية تعمل من خلال 16 أمانة منطقة وأكثر من 260 بلدية على جمع بيانات ومعلومات المواطنين المتقدمين بطلب منح سكنية خلال السنوات الماضية، فيما تعتمد وزارة الإسكان على وزارة الشؤون الاجتماعية التي تملك بيانات ومعلومات ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك الأرامل والمطلقات لتقديم قاعدة بيانات متكاملة لوزارة الإسكان، مؤكدا أن جميع البيانات والمعلومات التي ستصل لكل فرع من فروع الإسكان من الأمانات لن تكون نهائية وستخضع لنظام الاستحقاق.

وأشار المصدر إلى أن صندوق التنمية العقاري سيرصد المواطنين والمواطنات الذين سبق لهم الحصول على قرض سكني.

الأرز والسكر وزيت الطهي تواصل الزيادة للشهر الثاني

التجارة" تكشف ارتفاع أسعار السلع الغذائية خلال30 يوما»

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 7 شعبان 1434 هـ -16 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130616/Con20130616611282.htm

عبدالرحيم بن حسن (المدينة المنورة)

كشفت الأسعار التي أعلنتها وزارة التجارة والصناعة عن ارتفاع واضح لبعض أنواع السلع الرئيسية خلال شهر واحد فقط، كان من أبرزها الأرز بنسبة 1.8 في المائة، وزيوت الطهي بنسبة 1.6 في المائة، والسكر بنسبة 1.4 في المائة التي واصلت ارتفاعها للشهر الثاني على التوالي، مصاحبة ارتفاع سعر الدجاج المجمد المستورد بنسبة 2.3 في المائة، وسعر الحليب السائل المركز بنسبة 1.1 في المائة.

وطبقا لتقرير أعده مركز الدراسات الاقتصادية التابع لغرفة تجارة وصناعة المدينة المنورة فإن أسعار الدجاج الوطني المبرد، والحليب المجفف انخفضت طبقا لمؤشرات وزارة التجارة بنسبة طفيفة عن الأسعار التي جرى تسجيلها بشكل رسمي بعد أن كانت هاتين السلعتين مرتفعتين بحسب الأرقام الأخيرة الماضية المسجلة رسميا بشأنها.

على صعيد الأرز، شهد متوسط سعر الكيلو من النوع البسمتي ارتفاعا بلغت نسبته 1.82 في المائة قياسا بآخر سعر مسجل له في الشهر السابق؛ ليبلغ 6.5 ريال، نتيجة ارتفاع أسعار بعض العبوات المعلن عن أسعارها من أنواع الأرز البسمتي الموجودة بالسوق.
وكان من بين أبرز العبوات التي ارتفعت أسعارها أرز الوليمة عبوة (40 كجم) بنسبة 8.4 في المائة، وعبوة (10 كجم) بنسبة 5.5 في المائة، عبوة (5 كجم) بنسبة 4 في المائة، وأرز الشعلان عبوة (40 كجم) بنسبة 4.6 في المائة، وأرز أبو كاس عبوة (40 كجم) بنسبة 3.9 في المائة.
في المقابل، انخفضت أسعار بعض العبوات الأخرى التي كان من أبرزها أرز أبو بنت عبوة (5 كجم) بنسبة 2.8 في المائة، وأرز أبو كاس عبوة (5 كجم) بنسبة 1.4 في المائة، وأرز أبو سيوف عبوة (5 كجم) بنسبة 1.3 في المائة.
وبالنسبة لأسعار الأرز العالمية فإنه بحسب مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء لم تتغير عروض أسعار الأرز كثيرا عن مستوياتها في الشهر السابق.
وفيما يتعلق بالسكر، فقد بلغ متوسط سعر الكيلو جرام الواحد منه 3.85 ريالات، محققا ارتفاعا بلغت نسبته 1.4 في المائة عن الشهر السابق، يأتي هذا نتيجة ارتفاع متوسط سعر العبوات (2 كجم)، (5 كجم) بنسبة 0.4 في المائة، 4.4 في المائة على الترتيب وانخفاض سعر العبوة (10 كجم) بنسبة 0.8 في المائة.
وتخالف هذه الأسعار للسكر ما تشهده السوق العالمية من استمرار انخفاض أسعاره، طبقا لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار السكر التي كشفت عن بدء الانخفاض منذ الشهر الماضي بنسبة واحد في المائة.
وأرجع الخبراء الانخفاض إلى تحسن ظروف المحصول في البرازيل التي تعد أكبر منتج ومصدر للسكر في العالم؛ ما ساهم بشكل واضح في تحسين محصول قصب السكر، الأمر الذي أدى إلى هبوط الأسعار في ظل استمرار التوقعات بوفرة الإمدادات العالمية مع ضعف الطلب على الواردات.
أما الحليب السائل المركز فقد صاحبه موجة ارتفاع في أسعاره بنسبة بلغت 1.1 في المائة، بعد أن وصل متوسط سعر العبوة ذات 170 مليلتر إلى 2.42 ريال، في أعقاب ارتفاع مستوى أسعار حليب سائل وادي فاطمة بنسبة 3.7 في المائة، وانخفاض مستوى أسعار حليب أبو قوس بنسبة 0.2 في المائة وثبات أسعار حليب بوني التي لم تشهد أي تغيير ملاحظ.
في المقابل، انخفض متوسط سعر الكيلو جرام الواحد من الحليب المجفف ليصل إلى 34.4 ريالا لجميع أنواعه، مسجلا انخفاضا بسيطا بلغت نسبته 0.13 في المائة نتيجة انخفاض متوسط أسعار بعض أحجام الحليب المجفف الموجودة في الأسواق.
وكان من أبرز العبوات التي انخفض سعرها حليب نيدو (2500 جم) بنسبة 1.8 في المائة، وحليب نيدو (900 جم) بنسبة 0.9 في المائة، وحليب نيدو (1800 جم) بنسبة 0.6 في المائة، وحليب أنكور (1800 جم) بنسبة 0.3 في المائة.
أما بالنسبة لبعض الأنواع الأخرى مثل حليب العلالي بجميع أحجامه، وحليب كوست للأحجام (2500 جم، 400 جم) فقد شهدت استقرارا واضحا.
وبالنسبة للدجاج المجمد المستورد فقد ارتفع متوسط سعر الكيلو جرام الواحد من الدجاج المجمد المستورد بنسبة 2.3 في المائة عن الشهر السابق وهذا دخول جديد في قائمة السلع المرتفعة سعرها بعد أن كان منخفضا خلال الشهر الماضي، إذ بلغ متوسط سعر الكيلو لهذا الشهر 13.5 ريالا.
وجاء ذلك نتيجة ارتفاع متوسط سعر الكيلو جرام من الدجاج المستورد من كل من البرازيل وفرنسا بنسبة 5 في المائة، و0.5 في المائة على الترتيب.
وعلى العكس انخفض الدجاج المبرد الوطني ليصل متوسط سعر الكيلو جرام من الدجاج المبرد خلال شهر رجب 13 ريالا، بانخفاض طفيف بلغت نسبته 0.27 في المائة بسبب انخفاض متوسط سعر الكيلو من دجاج الوطنية بنسبة 13 في المائة، ودجاج فقيه بنسبة 0.68 في المائة، واستقرار سعر الكيلو من دجاج رضوى.
ولم يختلف زيت الطهي عن السلع التي شهدت ارتفاعا في أسعارها، فقد ارتفع متوسط السعر إلى 11.07 ريالا بعد أن بلغت نسبة الزيادة 1.62 في المائة نتيجة ارتفاع متوسط سعر الكيلو جرام الواحد من كل من زيت العربي، وزيت عافية، وزيت مازولا بنسبة 2.9 في المائة، 0.7 في المائة، 1.65 في المائة على الترتيب.

مسح ميداني للأسر المحتاجة

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 7 شعبان 1434 هـ -16 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130616/Con20130616611487.htm

سامي المغامسي (المدينة المنورة)

تنظم وزارة الشؤون الاجتماعية حملة توعية اجتماعية الأسبوع المقبل بمحافظة خيبر بمنطقة المدينة المنورة، وتستمر لمدة 15 يومًا.

وأوضح وكيل الوزارة للتنمية الاجتماعية الدكتور عبدالله بن ناصر السدحان، أن وزارة الشؤون الاجتماعية تولي أهمية للعمل التطوعي والجهود الأهلية، توفر لها كل التسهيلات والدعم المتواصل، حيث تسعى لنشر هذا التوجه على جميع الأصعدة في مختلف مناطق المملكة، مشيرًا إلى أن المجتمع شهد نموًا ملحوظًا في الوعي العام لدى كل المواطنين، مما أوجد قاعدة صلبة للعمل التطوعي المنظم.

وبين الدكتور السدحان أن الحملة تكمن في توعية الأهالي في المجالات الاجتماعية واستغلال الإمكانات والموارد المتاحة في تحقيق رفاهية المجتمع، وتلمس احتياجات الأهالي والعمل على تلبيتها، وتفعيل لجان التنمية الاجتماعية المحلية لخدمة المجتمع، إضافة إلى دراسة المشكلات الاجتماعية والمساهمة في وضع الحلول المناسبة لها، وتقديم المساعدات العينية للأسر المحتاجة من خلال الجهات المعنية ودراسة حالات ذوي الظروف الخاصة والمعوقين والأرامل والأيتام ومن في حكمهم، إلى جانب دعم روح المبادرة والعمل التطوعي وحب الآخرين والمشاركة في كل ما يخدم المجتمع.

وأشار السدحان إلى أن الوزارة نفذت حتى الآن 53 حملة للتوعية الاجتماعية الشاملة في مختلف مناطق المملكة، والتي بدأت منذ عام 1422هـ، مشيرًا إلى أن الحملة التوعوية بخيبر يليها - بإذن الله - حملة بمحافظة بقيق بالمنطقة الشرقية، وفي محافظة الطائف بمنطقة مكة المكرمة، وفي فرشة قحطان بمنطقة عسير.

نزاهة" تلزم بلدية أحد رفيدة بإعادة تأهيل طريق الفرعين

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 7 شعبان 1434 هـ -16 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130616/Con20130616611248.htm

عبدالله القحطاني - أبها

ألزمت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» بلدية أحد رفيدة بإعادة تأهيل ازدواجية طريق الفرعين (الصوح) - أحد رفيدة والذي يفتقر أبرز مقومات السلامة المرورية مثل اللوحات الإرشادية والسواتر الجانبية، فضلاً عن المنعطفات الخطيرة التي تتسبب في حوادث مرورية تزهق الأرواح.

وأشار رئيس بلدية أحد رفيدة حزام بن قبلان بن جديع، أن البلدية عمدت أحد المقاولين لتنفيذ المشروع بإشراف مباشر من البلدية على كافة الأعمال التي يقوم بها، وقال «يعد الطريق من الطرق الرئيسية التي تخدم المنطقة بشكل عام»، منوها أن البلدية لديها عدد كبير من الشاريع التي تحت التنفيذ من شأنها خدمة محافظة أحد رفيدة. ويمتد الطريق المذكور من محافظة أحد رفيدة إلى مركز الفرعين بمسافة 12 كلم، ويقتصر المسافة على أهالي مركز الفرعين ويسهل مهمة تنقلهم إلى القرى والمراكز المجاورة.

انطلاق برنامج مخاطر العنف الأسري

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 7 شعبان 1434 هـ -16 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130616/Con20130616611461.htm

محمد الساعد، بديعة حسن (تبوك)
أطلق مركز التنمية الاجتماعية بالتعاون مع مكتب المتابعة الاجتماعية في تبوك برنامجا للنساء والأطفال لتوعية المجتمع بمخاطر وأضرار ظاهرة العنف الأسري وما تؤدي إليه من مشاكل نفسية واجتماعية قد تتسبب في تفكك الأسرة. حضر البرنامج الذي نظم أمس الأول أكثر من 500 امرأة وطفل، حيث شاهدوا أفلاما وثائقية عن ظاهرة العنف الأسري ونصائح عدد من المختصين حول هذه الظاهرة إضافة لقيام الأطفال بالرسم والتعبير عن رفضهم لظاهرة العنف الأسري ووجهوا رسائل برسوماتهم لآبائهم وللمجتمع يطالبون بضرورة نشر ثقافة الحوار والتفاهم بين أفراد الأسرة ومنع استخدام أساليب التعنيف اللفظي والجسدي وبناء قاعدة للتفاهم ومعالجة الأمور دون اللجوء للعنف. كما قامت اللجنة النسائية التابعة لمركز التنمية الاجتماعية بتنظيم مسابقات ثقافية وترفيهية وتوزيع العديد من الجوائز على المشاركين من النساء والأطفال.

في ندوة نظمتها مدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالحرس الوطني

مسؤولون حكوميون يناقشون معايير المسؤولية الاجتماعية وتطبيقاتها

المصدر: صحيفة الرياض الأحد 7 شعبان 1434 هـ -16 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/16/article844161.html

تغطية - محمد السهلي تصوير- عليان العليان
أشاد مستشار وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية سليمان عبدالله السحيم بتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية ومتابعته الدائمة من أجل التطوير المستمر للأحوال المدنية والاستفادة من التقنيات الحديثة في الوصول إلى المواطن في أماكن وجوده في مختلف المحافظات والمراكز والقرى في جميع أنحاء المملكة.
وأكد في ورقة عمل خلال ندوة معايير المسؤولية الاجتماعية وتطبيقاتها التي نظمتها مدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالحرس الوطني أمس (السبت)، سعي الوزارة الحثيث إلى إيصال الخدمات للمناطق التي تصلها بعد، والمجمعات الحكومية والخاصة التي تشكل كثافة بشرية، إلى جانب المرضى في منازلهم وفي المستشفيات، وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة أفرادا وجمعيات داخل المدن أو في المناطق النائية ونزلاء السجون.
وشدد السحيم في ورقته التي حملت عنوان "المفهوم الشامل للمسؤولية الاجتماعية في الأحوال المدنية "، على أن خدمة هذه الفئات أصبحت هاجساً ملحا لدى الأحوال المدنية، فتم إقرار تطبيق المسؤولية الاجتماعية بتقديم الخدمة لهم في أماكن

وجودهم، من خلال استحداث وتصميم مكاتب متنقلة مجهزة تجهيزاً كاملاً مثل مكاتب الأحوال، وهي عبارة عن حافلات تعتمد على الاتصال بواسطة الأقمار الاصطناعية وترتبط بنظام مركز المعلومات الوطني، ووزعت في جميع مناطق المملكة ومحافظاتها الكبيرة.

وأضاف السحيم: "بعد نجاح التجربة، تم تصميم وتأمين جيل ثان، تمثل في حقائب مجهزة وكاميرات محمولة لتكون بمثابة مكاتب متكاملة ذات شريحة الكترونية، مزودة بجهاز حاسب وجهاز ماس للبصمة العشرية وكاميرا تصوير رقمية، إضافة إلى تزويدها بجهاز رافع للصعود إليها، خدمة لكبار السن والمعوقين"، لافتاً إلى أنه جرى الحرص على تأمين سيارات خاصة لنقل الموظفين الذين يقدمون هذه الخدمة ومنحهم حوافز مادية، لتشجيعهم على أدائها بجودة عالية.

واستطرد مستشار وزارة الداخلية: "رؤيتنا أن نكون الإدارة الأولى في المملكة من حيث الكفاءة والجودة في مجال تقديم الخدمات الإلكترونية، فتكون الهوية الوطنية أحد المرتكزات الأساسية للتطبيقات الحكومية الالكترونية، ولهذا طورنا وسائلها من خلال 130 مكتباً منها 29 مكتباً نسوياً منها تسعة مكاتب نموذجية للنساء وتسعة مكاتب للرجال في الأسواق التجارية في عدد من المناطق والمحافظات، فيما يجري العمل حالياً لافتتاح 10 مكاتب رجالية في مواقع متعددة".

وكشف عن وجود 85 موقعاً توفر خدمة حجز المواعيد لخدمات السجل المدني الكترونياً، مشيراً إلى أن العمل جار لاستكمال تعميم هذه الخدمة تدريجياً، إذ أنها تهدف الى تقليل فترة انتظار المراجعين وخدمة أكبر عدد منهم، فضلاً عن التحول إلى التعامل الالكتروني الشامل، مشيراً إلى أن عدد المستفيدين من هذه الخدمات بلغ ستة ملايين عميل.

وتطرق إلى خدمة مشروع الربط الالكتروني بين الأحوال المدنية وكل من وزاراتي العدل والصحة لتسجيل واقعات الزواج والطلاق وإصدار بلاغات الولادة والوفاة آليا، إلى جانب نقل البيانات على أنظمة الأحوال المدنية والسجل المدني، وخدمة تعديل المهن الكترونياً التي تمكن الجهات المستفيدة (حكومية أو أهلية) من الاستعلام عن مهن منسوبيها، فضلاً عن خدمة بياناتي.

وكانت الندوة بدأت بكلمة لمدير المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع في الشؤون الصحية سميحة الحيدر، التي أكدت أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات مفهوم جديد برز نتاج الاهتمام بقضايا الفقر وانخفاض مستوى المعيشة لبعض الفئات وانتشار البطالة وتنامي الاهتمام بالتنمية الاجتماعية.

بدوره تحدث راعي الندوة مدير عام التشغيل للشؤون الصحية عبدالله العماري عن المسؤولية والدور المنوط بالمجتمع، بينما قدم المهندس محمد فايز الشهري ورقة عمل عن معايير الأيزو، وقدم المهندس ابراهيم الخليف وورقة حول حماية المستهلك، إضافة إلى ورقة عن ممارسات المرأة السعودية في دعم المسؤولية الاجتماعية قدمتها مشاعل بنت حمود الشبيب.

أهالي جدة يتخوفون من تكرار السيناريو .. والكهرباء مولدات متنقلة لاحتواء انقطاعات التيار

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين 8 شعبان 1434 هـ - 17 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130617/Con20130617611955.htm

هاني باحسن (جدة)

يتواصل المد التصاعدي لجمرة الصيف، وفي نفس الوقت تتصاعد مخاوف أهالي جدة من تكرار احتراق الموالدات الكهربائية الأمر الذي يؤدي إلى انقطاع التيار كما حدث في بعض الأحياء مؤخرا.

وفي الوقت الذي كشف فيه رئيس قطاع كهرباء الغربية في جدة سبب الحرائق التي تنشب بين الحين والآخر في بعض مولدات الكهرباء والضغط العالي فإن سكان عروس البحر الأحمر وزوارها يتحسبون لانقطاع الكهرباء، لدرجة أن بعض

أصحاب الشقق المفروشة وضعوا مولدات كهربائية على أهبة الاستعداد خوفا من تكرار سيناريو الانقطاع خاصة وأن حراك الإسكان يصل هذه الأيام في جدة إلى نحو 100 في المائة.
وفي موازاة ذلك قال كل من هاشم وعبدالله الجفري وخالد الرباعي من سكان حي مشرفة خلف كتابة العدل الثانية بصوت واحد «نشب حريق قبل فترة قريبة جدا في مولد الكهربائي الكبير بجوار منزلنا والذي يتوسط الحي مخلفا بذلك كارثة كادت أن تودي بحياة كثير من سكان الحي البسيطين وكما نادينا مرارا وتكرارا قبيل وقوع الفأس في الرأس ولكن هيهات أن يستجاب لمطالبنا بل انتظرت شركة الكهرباء إلى حين وقوع المصيبة ونشوب الحريق في المولد الكهربائي جراء الضغط العالي من قبل السكان، وذلك بسبب حرارة الجو التي شهدتها عروس البحر الأحمر خلال الأيام الماضية والتي تجاوزت الـ52 درجة مئوية.«
وأضاف هاشم الجفري «عانينا كثيرا سابقا من الانقطاعات المتكررة للكهرباء، علما بأن أسرتي كبيرة ووالدتي طاعنة في السنة وتعجز عن المشي والوقوف مما زاد من معاناتها داخل المنزل، وعند الاتصال بشركة الكهرباء نجد أن خطوطهم الهاتفية مشغولة دائما ولا يتم الرد على بلاغاتنا على وجه السرعة، ولا أعلم ما هو السر وراء هذا الاستهتار الواضح من قبلهم رغم أننا ملتزمون بدفع فواتيرنا على وجه السرعة وعند عدم السداد يتم فصل الكهرباء بشكل سريع جدا.«
»عكاظ» تجولت في بعض أجزاء أحياء شمال جدة لتجد أن المعاناة طالتهم وانقطع التيار الكهربائي عن كثير من منازلهم بل واستمر الانقطاع لساعات طويلة.
يقول محمد الزهراني من سكان حي النهضة في شارع حراء «انقطع التيار الكهربائي عن منازلنا أكثر من مرة، وخاصة في أوقات الذروة والحر الشديد وذلك بسبب الكثير من المشاريع التي تشهدها مدينة جدة هذه الأيام، ولدى اتصالنا بشركة الكهرباء تأخروا كثيرا في مهمة إرجاع التيار الكهربائي لمنازلنا واستمرت معاناتنا لأكثر من خمس ساعات متواصلة، وفي بعض الأيام تفصل الكهرباء في أوقات مختلفة ولا نعلم ما هو سبب ذلك.«
ويضيف الزهراني «لا أعلم لماذا تنادي شركة الكهرباء بالترشيد في استهلاك الكهرباء؟ ألا يعلمون بأن هناك عائلات كبيرة تسكن في شقق صغيرة وتشغل جميع مساحة الوحدة السكنية وبالتالي ومن المؤكد بأنهم سوف يقوموا بتشغيل جميع وحدات التبريد داخل الوحدة السكنية، لذلك لا أعتقد أن هذا سبب وجيه تعتذر به شركة الكهرباء لكي لا يتم صيانة وتغيير المولدات الكهربائية المهترئة والقديمة لكثير من أحياء جدة.«
من جهته أوضح رئيس قطاع الكهرباء الغربية في جدة عبدالمعين الشيخ بقوله «نادينا كثيرا بترشيد استهلاك الكهرباء وعدم زيادة الأحمال على كثير من المولدات الكهربائية عن طريق جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، ولكن نحن لا نلوم سكان جدة فموجة الحر الشديدة التي أتت على عروس البحر الأحمر والتي تجاوزت درجات الحرارة فيها الخمسين درجة مئوية جعلت السكان يشغلون جميع وحدات المكيف في جميع أنحاء المنزل مما جعل المولدات التي تتوسط الأحياء خاصة الشعبية والقديمة مثل وسط وجنوب جدة تدخل دائرة الخطر.«
وتابع عبدالمعين بقوله «في حالة نشوب الحرائق في أي مولدات كهربائية فإن هناك مولدات احتياطية متنقلة تقوم باحتواء حالات انقطاع التيار.«
وفيما يتعلق بعدد المولدات الكهربائية التي تم تجديدها أو تغييرها في جدة تحفظ على الرد، لافتا إلى أن هناك مركزا رئيسا هو المخول بالرد.

الشورى يصوت اليوم على التوسع في التوظيف النسائي ..

أبو الجدايل:

حان الوقت لتتولى المرأة إنهاء إجراءاتها البلدية بنفسها

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين 8 شعبان 1434 هـ - 17 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130617/Con20130617611665.htm

محمد العبدالله (الدمام) مهل العوفي (المدينة المنورة)
يصوت مجلس الشورى اليوم على ثلاث توصيات تتضمن مطالبة وزارة الشؤون البلدية والقروية بالتوسع في توظيف النساء بالأمانات والبلديات في الوظائف التي تتطلب التفاعل مع المرأة ولا تتطلب الاختلاط بالرجال مثل الخدمات الإلكترونية وخدمة السيدات وتفعيل المزيد من الوحدات النسائية وإيجاد أقسام نسائية في البلديات الفرعية في المناطق والمحافظات على مستوى المملكة بحيث لاتقتصر على منطقة أو محافظة بعينها بهدف إنهاء الإجراءات المتعلقة بالطلبات النسائية في البلديات الفرعية. عدد من النساء رحبن بالتوسع في التوظيف النسائي، حيث ترى سيدة الأعمال هناء أبو الجدايل أنه حان الوقت كي تتولى المرأة إنهاء إجراءاتها الخاصة بالأمانة أو البلدية بنفسها، وإنه يمكن لمن يتم تعيينهن بالبلديات من موظفات وعاملات، أن يخرجن في جولات ميدانية على الأقسام النسائية وإعطائها الشروط الخاصة بالتراخيص الجديدة أو التجديد للمنتهية، كما ان توظيف النساء في البلديات، سيسهل من عملية استقبال المراجعات للبلدية وإنهاء كافة إجراءاتهن حسب النظام دون الرجوع إلى القسم الرجالي، مؤكدة أنه متى تم توظيف النساء بالبلديات والامانات ، سيكون هناك اهتمام بالغ ومتابعة للمباسط النسائية في مختلف مناطق ومحافظات المملكة.
وتجاوبا مع هذه التوصيات أيضا، كشف الناطق الاعلامي بأمانة الشرقية محمد الصفيان عن توجه الأمانة للتوسع في مجال توظيف العنصر النسائي، لافتا الى تجهيز الاقسام النسائية في البلديات المرتبطة بالخبر والدمام، لافتا في الوقت نفسه إلى أن استقطاب المرأة في الاقسام النسائية مرتبط بالأنظمة والتعليمات، مع الأخذ في عين الاعتبار خصوصية المرأة وتخصيص مداخل ومخارج منعا للاختلاط.
وأضاف الصفيان أن تجهيز الأقسام النسائية بالبلديات يشمل القطيف وحفرالباطن والخفجي وبقيق وغيرها من البلديات المرتبطة بالامانة، مؤكدا ان التوجه لاستقطاب العناصر النسائية يسير وفق الخطة الموضوعة، باعتبار المرأة جزءا أساسيا في عملية التنمية وقد أثبتت كفاءاتها في جميع المواقع، مؤكدا أن الأمانة خطت خطوات كبيرة في مجال توظيف العنصر النسائي في البلديات التابعة لها، مشيرا الى أن القسم النسائي في صحة البيئة بالامانة يضم 20 موظفة إلى جانب 5 موظفات بالحاسب الآلي، فيما يضطلع القسم النسائي بإصدار التراخيص للمحال النسائية.

الخارجية" تسعى لتمكين أهالي المعتقلين من زيارة أبنائهم» في العراق

المصدر: صحيفة الرياض الاثنين 8 شعبان 1434 هـ - 17 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/17/article844468.html

الرياض - أسمهان الغامدي
تسعى وزارة الخارجية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة على إنهاء المراحل الأخيرة لتسهيل زيارة أهالي المعتقلين السعوديين لأبنائهم بالسجون العراقية، من خلال وفد تتكفل حكومة المملكة بكافة مصاريفه. وفي هذا الصدد قال ل"الرياض" رئيس الدائرة الإعلامية في وزارة الخارجية السفير أسامة نقلي: المملكة تبذل مساعي جادة لإنهاء معاناة أبناء السعوديين في العراق وذويهم، موضحا أن الوزارة تتعامل مع موضوع المعتقلين السعوديين في العراق من خلال جانبين: الأول يخص الجانب السياسي من خلال سفير المملكة غير المقيم لدى العراق مع وزير الخارجية العراقي، هوشيار زيباري، وزيارات السفير المستمرة لدى بغداد للالتقاء بالمسؤولين هناك والاطمئنان على وضع المعتقلين السعوديين. إضافة إلى بحث موضوع المعتقلين مع المسؤولين العراقيين الزائرين للمملكة، دون إغفال أي جانب. اما الجانب الآخر فيختص بالمستوى القانوني، حيث تعاقدت المملكة مع مكتب محاماة مختص في الأردن ليستعين الأخير

بدوره مع مجموعة من المحاميين الأكفاء من السعوديين والأردنيين والعراقيين والعرب، مع تحمل المملكة لكافة التكاليف والأعباء الخاصة بهم. وأكد أن المملكة حريصة على أوضاع المعتقلين وأسلوب معيشتهم حيث إنها تتكفل بكافة مصاريف إعاشتهم ومستلزماتهم واحتياجاتهم.

حجار يؤكد أن تزايد أعداد وفود الحرمين فرض ضرورة التوسع في إطار المساحة الشرعية والفقهية

وزارة الحج: خفض أعداد الحجاج قرار استثنائي ومؤقت بانتهاء مشروعات التوسعة

المصدر: صحيفة الرياض الاثنين 8 شعبان 1434 هـ - 17 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/17/article844550.html

الرياض - واس

أكد وزير الحج الدكتور بندر بن محمد حجار أن المملكة تعمل جاهدة لخدمة الإسلام والمسلمين وخدمة الحرمين الشريفين بجد وإخلاص وتفان للنهوض بهذه المسؤولية، مشدداً على أنها أول اهتمامات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الذي سخر كل الإمكانات المالية والبشرية لتحقيق هذا الهدف.

وكشف وزير الحج في لقاء تلفزيوني مع القناة السعودية الأولى أمس (الأحد) أن قرار خفض حجاج الداخل إلى 50 في المئة وحجاج الخارج 20 في المئة قرار استثنائي ومؤقت، ولا يمكن مناقشته بمعزل عن المساحة الشرعية للمشاعر المقدسة المتاحة لأداء هذه المناسك، مشيراً إلى أن هناك أعداداً متزايدة من الحجاج والمعتمرين على مساحة محدودة في المشاعر المقدسة والحرمين الشريفين ووقت محدود، في ظل هدف رئيس هو توفير أقصى درجة ممكنة من الخدمات للحجاج منذ قدومهم وحتى مغادرتهم، فكان لابد من التوسعة في إطار المساحة الشرعية والفقهية المحددة للمناسك وبدء عدد من المشروعات التوسعية لها، تحقيقاً لهذا الهدف وضماناً لسلامة الحجاج.

وأوضح الدكتور حجار أن مشروع توسعة الحرم المكي الشريف الحالية ستضيف 400 ألف متر مربع إلى المساحة الحالية، ليستوعب 2.2 مليون مصل، مشيراً إلى أن مساحة الحرم المكي الشريف تساوي أربعة أضعاف مكة المكرمة أيام الخلفاء الراشدين، بينما كان يستوعب قبل التوسعة يستوعب 44 ألف ساع في الساعة بمساريه، وأصبح بعد انتهاء مشروع التوسعة يستوعب أكثر من 130 ألف ساع في الساعة في جميع الطوابق والسطح.

لجنة تدرس تزويد مشعر عرفة بالخيام الدائمة

أما جسر الجمرات، والحديث لوزير الحج، فكان طابقاً واحداً عند تأسيسه، وأصبح الآن ستة طوابق، وسيصل إلى 12 طابقاً بعد انتهاء التوسعة، ليستوعب بعد اكتمالها خمسة ملايين رام في اليوم، بمعدل 300 ألف رام في الساعة.

وأفاد أن توسعة الحرم النبوي الشريف في المدينة المنورة ستضيف 1.6 مليون مصل، بطاقة استيعابية تقدر بأكثر من مليوني مصل، مشيراً إلى أن زيادة الحجاج مرتبط باتفاقات سابقة تقر واحد في الألف أو ألف في المليون لكل دولة من إجمالي السكان، تزيد وفق عدد السكان لكل دولة، إذ إن أعداد الحجاج محكومة بنسب واتفاقات معينة بخلاف العمرة.

وقال الدكتور حجار: "إن التوسعات ارتبطت بشق أنفاق في الجبال تربط الحرم المكي الشريف بمنى وتربط الحرم بأحياء مكة، حيث هناك 54 نفقاً بطول 30 كيلومتراً وعرض يتراوح بين 11 و 15 متراً، إضافة إلى أنفاق مخصصة للمشاة

مزودة بكل وسائل السلامة اختصرت المسافة من الحرم إلى منى أو حي من أحياء مكة ب 10 إلى 15 دقيقة"، مؤكداً في الوقت ذاته وجود لجنة تدرس تزويد مشعر عرفة بالخيام الدائمة مثل الموجودة أيضاً بمشعر منى."

ولفت إلى أن المطاف يستوعب 48 ألف طائف في الساعة قبل مشروع التوسعة الذي وجه خادم الحرمين الشريفين بالانتهاء منه في ثلاث سنوات، إذ سيتسع بعد الانتهاء من المشروع إلى 105 آلاف طائف في الساعة، مبيناً أن الطاقة الاستيعابية للمطاف ستنخفض أثناء العمل بمشروع التوسعة إلى 22 ألف طائف في الساعة.

واستطرد وزير الحج: "إلا أن مقاول المشروع التوسعة يعمل جاهداً ليصل عدد الطائفين إلى 35 ألف طائف في الساعة خلال شهر رمضان المقبل، فالهدف من المشروع زيادة الطاقة الاستيعابية والحفاظ على سلامة الحجاج والمعتمرين من الازدحام"، كاشفاً في السياق نفسه أن المقاول بصدد إنشاء جسر مخصص لذوي الاحتياجات الخاصة في الطواف يتسع إلى ثمانية آلاف طائف من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وقال إن من ضمن المشاريع التوسعية الجاري تنفيذها، مشروع النقل العام الذي يشمل النقل بالقطار والمترو وجميع وسائل النقل ورصد له 62 مليار ريال، إضافة إلى مشروع قطار الحرمين الذي يربط المدينة المنورة بمكة المكرمة مروراً بمحافظة بجدة، ويختصر الوقت بين المدينة المنورة ومكة المكرمة إلى ساعتين بسرعة 300 كيلو متر في الساعة، فيما سيقطع المسافة بين مكة المكرمة ومحافظة جدة في نصف ساعة، مشيراً إلى أن قطار المشاعر المقدسة استطاع أن يستغني عن 30 ألف حافلة كانت تجوب المشاعر، وانخفض التلوث بنسبة 86 في المئة.

ولفت الدكتور حجار إلى أن تأشيرات العمرة التي منحت للشركات حتى غرة شعبان الجاري بلغت أربعة ملايين و 630 ألف تأشيرة بزيادة 124 ألفاً عن العام الماضي، في حين بلغ عدد الداخلين إلى المملكة لأداء العمرة منذ بداية شهر صفر حتى مطلع شعبان من العام الحالي الحالي ثلاثة ملايين و 960 معتمراً، بفارق 317 معتمرًا عن العام الماضي، مبيناً وضع ضوابط تضمن ألايتجاوز عدد القادمين للعمرة عن 500 ألف في اليوم الواحد، ضماناً لاستمرار مشروع توسعة المطاف.

واستدرك الوزير حجار قائلاً: "ستزود الشركات بالتأشيرات المطلوبة بشرط توفير سكن مرخص من هيئة السياحة للمعتمر، فهناك التزام في برنامج المعتمر، تستخدم فيه التأشيرات في الوقت المحدد لها على أن يكون هذا التنظيم لشهري شعبان ورمضان."

وذكر أن هناك 120 ألف غرفة مرخصة من هيئة السياحة والآثار تستوعب 480 ألف معتمر، إلى جانب وجود نظام إلكتروني وضوابط مميزة لمتابعة المتخلفين، موضحاً أن عدد المعتمرين بلغ في عام 1426 نحو مليونين و 800 معتمر تخلف منهم 540 ألفاً، فيما وصل عدد معتمري العام الماضي إلى 5.5 ملايين معتمر لم يتخلف منهم سوى ثمانية آلاف فقط، وهذا التقلص الكبير كان نتيجة لتلك الضوابط التي وضعتها وزارة الحج.

ولفت وزير الحج إلى أن الوزارة أصدرت تعليماتها لجميع الشركات بعدم الارتباط بأي التزامات إلا إذا اعتمدت الوزارة الخطة التشغيلية لكل شركة، مؤكداً أن الوزارة هي الجهة المسؤولة عن توثيق عقود الإسكان والخدمات لجميع الحجاج من الخارج وموضحاً أن هناك ست مؤسسات للطواف، إضافة للمؤسسة الأهلية للأدلاء بالمدينة المنورة ومكتب الوكلاء الموحد، تحت كل مؤسسة منها خدمة ميدانية خاصة.

القرار المنتظر سيؤدي إلى مغادرة كافة العمالة المخالفة

مساع لتمديد المهلة التصحيحية لمدة ثلاثة أشهر للعمالة المغادرة نهائيا

المصدر: صحيفة الرياض الاثنين 8 شعبان 1434 هـ - 17 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/17/article844475.html

الرياض - فهد الثنيان

علمت " الرياض " إن هناك مساعي جادة حاليا من الأجهزة الرسمية لإصدار قرار تمديد المهلة التصحيحية الحالية للعمالة المخالفة والتي تنتهي قبل نهاية الشهر الجاري لمدة ثلاثة شهور قادمة على أن تشمل فقط فترة التمديد ما يخص المادة الثانية من الاستثناءات والتسهيلات التي أعلنتها وزارة الداخلية والعمل سابقا وأن لا تمدد بقية المواد الأخرى.

وتنص المادة الثانية على انه في حالة المُغادرةِ النهائية خلال فترةِ المُهلة التصحيحية يتمُّ الاعفاءُ مِنْ رسوم الإقامة، ورخصةِ العمل والعقوبات والغراماتِ المُرتبطةِ بالمخالفاتِ عن الفترات السابقة، مع تسجيل بصمات مِنْ لم يسبق له تسجيلُ بصماته بهدفِ تحديث البيانات؛ وهذا الإجراء لنْ يمنع الوافد مِنْ العودةِ إلى المملكة مُجددًا إذا حصلَ على تأشيرةِ دخولٍ جديدة ويتمُّ هذا الإجراء مِنْ خلال الجوازات.

ويتوقع المراقبون انه بعد انتهاء المهلة التصحيحية لن يسمح للوافدينَ المُخالفينَ لنظامي الإقامة من تصحيح أوضاعهم والبقاء للعمل في المملكة بل سيسمح لهم فقط بالمغادرة النهائية.

وكانت وزارة العمل قد نفت تمديد المهلة التصحيحة عندما أعلنت عبر رسائل بثتها إلى جميع أصحاب الأعمال المسجلة أرقامهم في وزارة العمل، بأن العقوبات ستنتظر المخالفين بعد انتهاء المهلة الحالية التي يصل مداها إلى 3 أشهر فقط.

وقال المراقب الاقتصادي عبد الرحمن القحطاني أن تمديد المهلة للمخالفين للمغادرة النهائية سيؤدي إلى مغادرة كافة العمالة المخالفة بالسوق المحلي بعدما شهدت فروع الجوازات ازدحاما كبيرا خلال الأيام الماضية، مما يخشى معه عدم قدرة تلك الأعداد الكبيرة من العمالة الوافدة المخالفة على المغادرة خلال المهلة التصحيحية الحالية.

مضيفا بأن العمالة المخالفة التي ستقوم بتصحيح أوضاعها عبر المغادرة نهائيا أمامها فرصة تاريخية ربما لا تتكرر بالإعفاء مِنْ رسوم الإقامة، ورخصةِ العمل والعقوبات والغراماتِ المُرتبطةِ بالمخالفاتِ عن الفترات السابقة مما سينعكس القرار المنتظر ايجابياً على سوق العمل المحلي بمغادرة كافة العمالة المخالفة والتي تسببت بسلبيات كبيرة خلال الفترة الماضية.

فيما قال المقاول نايف الحربي إن العمالة الوافدة الغير نظامية تعيش هذه الأيام حالة استنفار جراء اقتراب المهلة التصحيحية من الانتهاء مع التحذيرات الرسمية من التعامل مع هذه العمالة أو نقلها أو إيوائها سواء من المواطنين أو المقيمين النظاميين لأن ذلك يعتبر مخالفة صريحة للأنظمة تضع مرتكبها تحت طائلة العقوبات.

ونفى الحربي أن يكون هناك تأثيرات مباشرة على شركات المقاولات نتيجة الحملة التصحيحية التي أقيمت لتصحيح أوضاع العمالة المخالفة، مضيفا بان مقاولي الباطن الذين يستعينون بهذه العمالة هم من سيتضررون باعتمادهم على هذه العمالة بشكل كبير خلال الفترة السابقة، وهو ما جعل هناك بورصة خاصة لهذه العمالة المخالفة برفع أجورها إلى الضعف الأمر الذي ساهم بارتفاع نسبة هروب العمالة الوافدة وتضرر كفلائهم جراء عدم احترام هذه العمالة لعقودها.

الاقتصادية

إرسال مديري المدارس للاطلاع على تجارب سنغافورة ..

• تطوير" لـ "الاقتصادية:"

التربية" ترفع مشروع رتب المعلمين إلى مجلس الوزراء لإقراره

المصدر:صحيفة الاقتصادية الاثنين 8 شعبان 1434 هـ - 17 يونيو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/06/17/article_763757.html

عبد السلام الثميري من الرياض

كشف لـ "الاقتصادية" مسؤول في مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام، أن وزارة التربية والتعليم رفعت مشروع رتب المعلمين والمعلمات إلى مجلس الوزراء لإقراره.

وأكد المهندس عبد اللطيف الحركان نائب الرئيس للتطوير المهني في شركة تطوير للخدمات التعليمية، أن مشروع الرتب يميز بين أداء المعلمين، بناء على عدد من النقاط، مشيراً إلى أنه نوقش مع عدد من الجهات الحكومية، وأنه سينهض بعمليات التعليم إذا صدر.

وقال لـ"الاقتصادية" إن الوزارة تعمل في حراك مستمر لتحفيز مديري ومديرات المدارس، إضافة إلى أن "تطوير" لديه خطة شاملة وحرص على تطوير أدائهم وتثقيفهم، وأنهم سيشرعون في إرسال مديري ومديرات المدارس المتميزين إلى سنغافورة، مشترطين على من يتم إرسالهم القدرة على تدريب زملائهم في الميدان.

وأضاف نائب الرئيس للتطوير المهني في شركة تطوير للخدمات التعليمية، أنه تم الاتفاق مع السنغافوريين لاستقبال المديرين المتميزين، حيث تقام دورات تدريبية لمدة أسبوعين، يطلعون على نظام التعليم فيها، وعلى أهم المشاريع، ومن ثم نقلها في مدارسهم.

وأوضح الحركان أن برنامج "مُمارس" للقيادة المدرسية يستهدف حالياً 200 قيادة مدرسية في منطقتي الرياض وجازان ومحافظتي جدة والخرج، ويُعد أحد المشاريع التطويرية الطموحة، الهادفة إلى الارتقاء بالمنظومة الفكرية في برامج إعداد مديري المدارس لتمكينهم من مهارات القرن الحادي والعشرين، بوصفهم قادة للتطوير في المدارس كمجتمعات تعلّمية مهنية مؤهلة لإعداد النشء لمستقبل مشرق ومتميّز.

يهدف مشروع رتب المعلمين إلى تحفيزهم داخل الميدان ورفع إنتاجيتهم. تصوير: خالد الخميس - "الاقتصادية"

وقال إن رؤية البرنامج حول تمكين مديري المدارس من الخبرات والمهارات التي تؤهلهم لمواكبة التطوّر المتسارع في الفكر التربوي وسعيه لتحقيق متطلبات التحوّل نحو مجتمع المعرفة، وكل احتياجاتهم من خبرات للقيام بأدوارهم القيادية.

وأشار إلى أن البرنامج يسعى إلى تمهين القيادات التربوية بجودة عالية في ضوء المعايير المهنية المعتمدة، والارتقاء بأدائهم وتحقيق فاعليتهم كقادة للتطوير في المجتمعات المهنية المتعلّمة، وإكسابهم الخبرات والمهارات اللازمة للتعامل مع المتغيرات المحلية والعالمية، وتحقيق مبدأ التنمية المهنية المستدامة في هذا المجال، إضافة إلى تعزيز مبدأ الشراكة بين تطوير للخدمات التعليمية ووزارة التربية والتعليم وبيوت الخبرة المحلية والعالمية في مجال تطوير القيادات التربوية.

من جانبه، أكد الدكتور حمد آل الشيخ نائب وزير التربية والتعليم لشؤون البنين، أن القيادة المدرسية تمثل حجر الزاوية في تطوير العملية التعليمية، وانعكاس واقع لجهود وزارة التربية والتعليم في الرقي بالعملية التعليمية في المملكة. وبيّن آل الشيخ خلال زيارته لدورة برنامج "مُمارس" للقيادات المدرسية التي ينفذها مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام في الرياض أمس، أن الوزارة تسعى إلى توفير البيئة المناسبة للقيادات المدرسية لممارسة العملية التطويرية للتعليم في المملكة، من خلال تطوير وتحسين عمل القيادات المدرسية في الميدان التربوي.

إلى ذلك اعتمدت وزارة التربية والتعليم إنشاء إدارة تحت مسمى (إدارة خدمات تواصل الإلكترونية)، لتوفير الاتصال السريع والدائم للمستفيد من خدمات الوزارة، وذلك تحقيقا لمبدأ الشفافية وسعيا لرفع مستوى الأداء.
صورة ضوئية لخبر «الاقتصادية» (10/6/2013).
وتتكون الإدارة الجديدة وإداراتها الفرعية في إدارات التربية والتعليم في المناطق والمحافظات، وفقا لهيكلها التنظيمي من مكتب المدير العام المرتبط بمدير عام خدمات "تواصل" وقسم الاستقبال وقسم تنسيق الخدمة. ومن مهام الإدارة المستحدثة استقبال وتمرير كل ما يرد من معلومات من وإلى المستفيد والعكس وإنشاء قنوات تواصل مع كل قطاعات الوزارة وإتاحة وتنسيق خدمات التواصل الإلكتروني للمستفيدين، كما تقوم بنشر الوعي والتثقيف في مجالات الخدمات الإلكترونية والعمل على إيجاد آليات لقياس مؤشرات الأداء بالتعاون مع الجهات المختصة الأخرى.

الحياة
AL HAYAT

«القطيف: السجن شهرين و30 جلدة لمتهم في أحداث الشغب

المصدر: صحيفة الحياة الاثنين 8 شعبان 1434 هـ - 17 يونيو 2013م
http://alhayat.com/Details/524473

القطيف – شادن الحايك
أصدرت المحكمة الجزائية في محافظة القطيف، أمس، حكماً بسجن متهم شهرين، وجلده 30 جلدة، بعد هروبه من رجال الأمن في «أحداث الشغب» التي شهدتها المحافظة أخيراً. فيما رد دعوى «محاولة إخافة وترويع رجال الأمن أثناء تأديتهم مهمات عملهم» التي وجّهت إلى المتهم من قبل المدعي العام، مطالباً بـ «الإثبات.«
وكان المدعي العام وجه إلى المُدعى عليه تُهماً عدة، منها « الخروج عن طاعة ولي الأمر، والمشاركة في تجمعات ممنوعة»، إضافة إلى «محاولة إخافة وترويع رجال الأمن أثناء تأديتهم مهمات عملهم، وذلك بقيادة دراجة نارية لا تحمل لوحات، والاتجاه بسرعة إلى مكان وجودهم، وعدم الاستجابة لأوامرهم بالتوقف، والهروب منهم». فيما أنكر الشاب الذي تم توقيفه لمدة 6 أشهر، في جلسة سابقة، ما ورد في لائحة الدعوى التي وجهها المدعي العام ضده. وقال: «أنكرُ التهم الموجهة إليّ من المدعي العام، من الخروج عن طاعة ولي الأمر والمشاركة في تجمعات ممنوعة.«
شاب يغرس «سكروباً» في رأس آخر
إلى ذلك، أدت مشاجرة وقعت أول من أمس، إلى إصابة شاب سعودي، بإصابة «خطرة» في الرأس بأداة حادة (سكروب). وذكرت مصادر أن «المصاب في العقد الثالث من العمر، وإصابته في العين اليسرى، بسبب شجار مع مواطن آخر، إثر خلافات سابقة بينهما. واستخدم الجاني أداة حادة. وتم نقل المصاب إلى مستشفى القطيف المركزي، وأوضحت صورة الأشعة أن الأداة الحادة غائرة في الرأس.«
بدوره، أوضح المتحدث باسم شرطة المنطقة الشرقية بالإنابة الرائد مساعد الحارثي، أن «شرطة محافظة القطيف، تلقت بلاغاً من مستشفى القطيف المركزي، عن وصول مصاب بأداة حادة (سكروب) في الرأس، وباشرت جهات الضبط الجنائي الانتقال إلى المصاب، واتضح تعرضه للإصابة نتيجة مشاجرة وقعت بينه وبين شخص آخر يعرفه. وحاله الصحية مستقرة. وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة. فيما تم توقيف المتهم. وجرى إحالة ملف القضية إلى هيئة الحقيق والادعاء العام.«

المالية" لـ"الداخلية": عززوا "المنافذ" بالـ60 ألف وظيفة"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 8 شعبان 1434 هـ - 17 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=149892&CategoryID=5

الرياض: أحمد عامر
خالفت وزارة المالية رأي اللجان المعنية بدراسة إنشاء "قوة أمنية" لأمن المنافذ البرية تتبع لوزارة الداخلية، ورأت عدم مناسبة ذلك، داعية إياها للاستفادة من الوظائف الـ60 ألفاً، المستحدثة بأمر ملكي، لتعزيز أمن المنافذ.
وكشفت مصادر مطلعة لـ"الوطن"، أن جهات عليا أوصت بإحالة الملف للداخلية لدراسته، بعد أن قدمت "المالية" مرئياتها بعدم مناسبة إنشاء مثل هذه القوة، وارتأت أن تتم الاستفادة من الوظائف المستحدثة، لتعزيز القوى الموجودة في المنافذ، مؤكدة أن التوزيع القائم حاليا للمهام الأمنية مناسب جدا.
وعزت وزارة المالية موقفها غير المؤيد، لتعدد المهام الموكلة للداخلية في كل من الأمن العام، والمباحث العامة، وحرس الحدود، والجوازات، والدفاع المدني، بالإضافة إلى وجود قوة خاصة بأمن المطارات تتبع للقوات الجوية بوزارة الدفاع لتأمين منافذ المطارات.

الصحة" تبدأ "نزع ملكيات" لإنقاذ 230 مشروعا"

البيز لـ"الوطن": أزمة الأراضي ليست مقتصرة على المناطق الكبرى

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 8 شعبان 1434 هـ - 17 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=149887&CategoryID=5

الرياض: نايف العصيمي
لجأت وزارة الصحة إلى نزع الملكيات لإنقاذ نحو 230 مشروعا صحيا تواجه أزمة في توفر الأراضي الخاصة بها، في وقت كشف فيه لـ"الوطن" وكيل الوزارة المساعد للشؤون الهندسية المهندس أحمد البيز أن "شح الأراضي" لم يعد مقتصرا على المناطق الكبرى بل حتى على مستوى المحافظات القريبة من المدن الرئيسية .
وأفصح البيز عن اعتماد الوزارة لآليتين رئيسيتين لإنجاز المشاريع المعلقة، تتركز أولاها على العمل مع أمراء المناطق لتسهيل وجود أراض للمشاريع الصحية. وتختص الآلية الثانية بنزع الملكيات لإقامة المشاريع عليها أو توسعة المرافق .
وأكد وكيل الوزارة أن عمليات نزع الملكيات بدأت بالفعل، بغرض إنشاء مشاريع المراكز الصحية وسط الأحياء السكنية، والتي يبلغ المعلق منها قرابة الـ200 مركز، بالإضافة إلى ما يقارب الـ30 مستشفى، لافتا إلى أن العمل جار على هدم ما تم نزعه من ملكيات بالقرب من مدينة الملك سعود الطبية بالرياض "الشميسي"، مضيفا "بدأنا نزع ملكيات أراض أخرى مجاورة للمستشفيات ومنها مستشفى الأطفال بالطائف"، مؤكدا على تعاون وزارة المالية بهذا الخصوص .
وأوضح البيز أنه تم الانتهاء من إنشاء 28 مستشفى تقريبا، بالإضافة إلى 21 مستشفى على وشك الانتهاء في غضون الأشهر الأربعة المقبلة.

لجأت وزارة الصحة إلى نزع الملكيات لإنقاذ نحو 230 مشروعا صحيا تواجه أزمة في توفر الأراضي الخاصة بها، في وقت كشف فيه وكيل وزارة الصحة المساعد للشئون الهندسية المهندس أحمد البيز لـ"الوطن"، أن "شح الأراضي" لم يعد يقتصر على المناطق الكبرى، بل حتى على مستوى المحافظات القريبة من المدن الرئيسية، من ضمنها محافظة مثل الخرج التي لا يزال مستشفى بسعة 300 سرير يفتقد أرض المشروع.

وأفصح المهندس البيز، عن اعتماد وزارة الصحة لآليتين رئيسيتين لإنجاز المشاريع المعلقة، تتركز الأولى على العمل مع أمراء المناطق لتسهيل وجود أراض للمشاريع الصحية، منوها بالتعاون الذي أبداه أمراء المناطق مع وزارته لإنجاز المشاريع المعلقة، فيما أن الآلية الثانية تختص بنزع الملكيات لإقامة المشاريع عليها أو توسعة المرافق التي تحتاج إلى التوسعة.

وأكد أن عمليات نزع الملكيات بدأت بالفعل، بغرض إنشاء مشاريع المراكز الصحية وسط الأحياء السكنية، والتي يبلغ المعلق منها قرابة الـ200 مركز، إضافة إلى ما يقارب الـ30 مستشفى، لافتا إلى أن العمل جار خلال هذه الأيام على هدم الشميسي" على سبيل المثال لا الحصر"ما تم نزعه من ملكيات بالقرب من مدينة الملك سعود الطبية بالرياض.

وقال إن وزارة الصحة بدأت مؤخرا بنزع ملكيات الأراضي المجاورة للمستشفيات التي تحتاج لتوسعة، وصدر فيها قرار النزع ومنها مستشفى الأطفال بالطائف، وفيما أقر المهندس البيز أن نزع الملكيات "يرهق" الميزانية، إلا أنه أكد أن وزارة المالية متعاونة بهذا الخصوص.

وأوضح أن المستشفيات التي تم الانتهاء من إنشائها وجار تجهيزها في الوقت الحالي تقارب الـ28 مستشفى، إضافة إلى 21 مستشفى على وشك الانتهاء في مختلف مناطق المملكة في غضون الأربعة أشهر المقبلة.

المشروعات الحكومية في قبضة 8 شركات أجنبية مخالفة

المصدر: صحيفة المدينة الاثنين 8 شعبان 1434 هـ - 17 يونيو 2013م
اضغط هنا

بسام بادويلان - جدة

كشف رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمهندسين عن وجود 8 شركات هندسية أجنبية كبرى مخالفة تعمل في السوق السعودية لأكثر من 25 سنة، وتحظى بنصيب الأسد من حصة المشروعات الحكومية، مشيرًا إلى أن واحدة منها تعمل على مشروع كلفته الاستثمارية 2400 مليون ريال.

وتتمثل مخالفة تلك الشركات للنظام في العمل في تلك المشروعات الوطنية منفردة بلا شريك وطني، علاوة على ذلك حصولها على تراخيص مؤقتة من وزارة التجارة للعمل في مشروع واحد، إلا أنها تتسلّم أكثر من مشروع، في مخالفة واضحة للأنظمة التي تشترط على تلك الشركات تسجيل نظامي لشريك وطني بنسبة 25%.

وأشار إلى أنه طيلة هذه السنوات، لا تزال تلك الشركات تمارس نشاطها بكل أريحية، حيث تشرف على الجسور مع العلم من أن أقل مهندس سعودي بإمكانه أن يقوم بهذه المهمة، وبيّن أن الخطأ ليس من أصحاب الشركات، ولكنه من الجهات التي منحتهم التراخيص (وزارة التجارة)، ويفترض أن الشركة التي تعمل بمشروع واحد مؤقت، لا تعمل بأكثر من مشروع، التزامًا بنظام التراخيص المؤقتة من وزارة التجارة. وقال الشقاوي: «نحن نرحب بدخول هذه الشركات والعمل بالسعودية، ولكن بشرط أن تنقل لنا الخبرات والتقنية، وليس على حساب تغييب المهندس الوطني عن المشهد المهني، فإذا افترضنا بحسبة مبسطة على أرض الواقع مشروعات وزارة الشؤون البلدية والقروية، حسب ميزانية 2013، فإن هناك 11900 مشروع، فلو تم وضع مهندس سعودي في كل موقع لوفرنا فرص وظيفية لنحو 11900 مهندس وظائف نوعية هندسية». وأفاد أن الهيئة تخاطب الشركات الأجنبية المخالفة التي تنفذ مشروعات حكومية كبرى، وإلزامها بضرورة حصولها على اعتماد، ومتابعة من الهيئة السعودية للمهندسين، بالتعاون مع وزارة التجارة من أجل تصحيح أوضاعها.

وأكد انه سيتم مخاطبة الجهات الحكومية التي تتعامل مع تلك الشركات بضرورة تصحيح الأوضاع فيها، خاصة أن بعضها موجود في المملكة نحو 25 عامًا بشكل مخالف، كما أنه سيتم مخاطبة الجهات الحكومية، لتحديد حاجة السوق من المهندسين، وتقنين المخرجات الوطنية والتخصصات الهندسية النادرة لتتلاءم مع احتياجات السوق السعودي مستقبلاً.

ولفت الشقاوي إلى أن هناك تغييبًا واضحًا للمهندس السعودي عن المشهد المهني، لأسباب عدة، أبرزها عدم مشاركته في وضع البرنامج الوطني للمشروع، كما أنه لا يشارك في مرحلة تصميم المشروع، ولا في مرحلة الإشراف والتنفيذ، بالإضافة إلى أنه مغيب عن مرحلة التسليم والتشغيل، ولم تتح له فرص عمل يقوم بدور ممثل المالك.
وذكر أن المهندس السعودي غير موجود على الخارطة، بمعنى أنه يكلف في عدة مشروعات في مناطق متفرقة، وهو في مكان واحد، كما أنه لا يوجد تقدير مادي مناسب له، ولا يجد له مسارًا تدريبيًا واضحًا، ولا حقائب تدريبية.

صُمٌّ يشكون من الإهمال.. ويَصِفُون شعار "الفئة الغالية" بـ "المزيف"

المصدر:صحيفة الشرق الاثنين 8 شعبان 1434 هـ - 17 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/17/869337

الرياض – فهد الجهني
رأى ذوو الإعاقة السمعية في وصفهم بشعار «الفئة الغالية علينا»، التي تروج له بعض الجهات الخدمية والشركات، مجرد «شعارات رنانة ومزيفة»، فيما اتهم آخرون أفراداً في المجتمع بالتعامل معهم بـ «قلة احترام وعدم تقدير»، متناسين أن الأصم جزء من المجتمع وأحد أفراده.
وقال سامي الصقعبي، التي التقت به «الشرق» في مهرجان الصم الأول في بريدة الترويحي، إن جهات تدعي خدمة الصم، وتصفهم بـ»الفئة الغالية»، فيما هو شعار مزيف ورنان، مضيفاً أن ما يثار من إدعاء خدمة الأصم إنما تنظير وليس واقعاً.
وذكر أن كل ما نريده من الجهات الحكومية والخدمية الأخرى من مستشفيات وشرطة ومرور ومطارات وبنوك وطيران، توظيف مترجمين للغة الإشارة، مقترحاً على الجهات التجارية من مجمّعات توظيف مترجمين أيضاً، مبيناً أن ذلك ليس من باب العطف وإنما حق واعتراف بوجود الأصم وأنه جزء من المجتمع.
عدم الاحترام
واتهم الصقعبي أفراداً في المجتمع بالتعامل معه بعدم الاحترام والتقدير، وقال» إن الإعلام لم يقدم لنا أي شيء، وكل ما نعرفه قراءة شريط الأخبار السريع في القنوات التليفزيونية، رؤية صورة الحدث من غير ترجمة.
وذكر أن التقنية الحديثة في الهواتف ساعدت كثيراً في الاندماج والتواصل فيما بينهم، لافتاً إلى أن وجود ملتقيات يجتمعون فيها، إضافة إلى تبادل الزيارات.
فيما قال الأصم محمد الخميس، الذي يعمل في مكتب العمل ويسكن مع زوجته وطفلته في منزل مستقل، إنه يجد صعوبة في التفاهم مع موظفي المستشفى وغيرها من الجهات، مطالباً ببرنامج يدمج الصم في المجتمع.
وأضاف»لا أجد من يفهمني في المهرجانات والاحتفالات، وأرى في مهرجان الصم في بريدة بادرة جيدة، حيث ألتقي فيها بمن يفهمني وأفهمه».
واتهم الإعلام بالتقصير، متمنياً إيجاد مترجمين في المطارات والبنوك، وتقديم خدمات خاصة للصم من شركات الاتصالات في التقنية.
تزويج الصم
وكشف أمين جمعية العوق السمعي في بريدة محمد الصعيلي لـ»الشرق» أن من مشاريع الجمعية تزويج الصم، والتعاون مع الجمعيات المختلفة، مبيناً أن الجمعية نجحت في تزويج ستة أشخاص في القصيم، موضحاً أن الجمعية تحاول جاهدة تعريف المجتمع بالأصم والتعامل معه، وخاصة أن المجتمع لا يعرف كثيراً عن الصم. وذكر أن إقامة المهرجان جزء من التعريف، مشيراً إلى التجاوب معه. وبيّن أن المهرجان سيستمر طيلة إجازة الصيف، لما فيه من إقبال. وقال العصيلي

«عقدت شراكات مع جهات عدة، مثل إدارة التربية والتعليم في جامعة القصيم، للاستفادة من الكوادر التعليمية والخبرات، كما عقدت شراكة مع المديرية العامة للشؤون الصحية، والقطاع الخاص ونجحنا في توظيف أكثر من 15 أصماً». وذكر أن ما يطلبه الأصم من المجتمع أن يفهمه، وأن يضعه في موقعه الطبيعي، سواء في التعامل أو التوظيف. وأضاف أن التعامل معه كمواطن ليس له أي امتياز، والمفروض أن له معاملة خاصة وتسهيلات سواء في الصحة والمطارات والقطاعات الحكومية والأهلية، مشيراً إلى تحسن في تعامل المجتمع معهم، ولكن في حاجة إلى جهد أكثر ومعرفة. وذكر أن من بين العقبات التي تواجه الصم ترجمة لغة الإشارة والتطوير الكتابي والإملائي لضعف مخرجات التعليم. وأوضح أن الجمعية تسعى إلى إطلاق مشروع «صديق الأصم»، ويهدف إلى إيجاد شخص مهتم بالصم في كل دائرة حكومية، وسيقدم له الدورات التدريبية، حتى يسهل تواصله مع الصم.

التربية": لم نخفق في تنفيذ رؤية الملك لتحقيق الجودة في» التعليم.. ولا تتعجلوا

المصدر:صحيفة الشرق الاثنين 8 شعبان 1434 هـ - 17 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/17/869484

الطائف – ماجد الشربي

رفضت مساعدة مدير إدارة الجودة الشاملة بوزارة التربية والتعليم الدكتورة نجوى شاهين ما يثار حول إخفاق الوزارة في تحقيق نظرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز فيما يخص مفهوم الجودة خلال العامين الماضيين، وقالت لـ «الشرق» إن «التربية» بنت خلال عامين الأدلة التنظيمية والإجرائية لمفهوم الجودة، وتمكنت من نشر ثقافة الجودة في الوسط التعليمي.

وطالبت بعدم الاستعجال على تطبيق الجودة الشاملة، منوهة بأن العمل يسير بشكل متميز في جميع إدارات التربية والتعليم.

وحول تحييد مشروع التقويم الشامل الذي بدأته الوزارة قبل عشر سنوات وتهميشه لصالح مشروع الجودة ونقل جميع العاملين فيه إلى إدارات الجودة الشاملة، أكدت شاهين أن توقف عمل التقويم الشامل جاء بتوصية بهدف تسليمه إلى الهيئة العليا لتقويم التعليم العام، وهي جهة مستقلة عنيت بهذا الملف.

من جانبه، أعلن مدير عام التربية والتعليم بمحافظة الطائف الدكتور محمد بن حسن الشمراني أن رضا المستفيدين أمر لا يمكن إغفاله أثناء تطبيق مفهوم الجودة الشاملة في مجال التربية والتعليم.

وقال خلال تدشينه ورشة عمل «مشروع قياس رضا المستفيدين» الذي يستضيفه تعليم الطائف بمشاركة 15 إدارة تعليمية بحضور مساعد مدير عام إدارة الجودة الشاملة بوزارة التربية والتعليم الدكتورة نجوى شاهين ومساعديه للبنين عبدالرحمن الصخيري وللبنات عزة العوفي ومديري الإدارات التعليمية بفندق بهادر بالهدا إن رضا المستفيد لا ينفك عن تطبيق الجودة لأنه ينطلق بانطلاق الجودة وتطبيقه.

وأشار إلى أن مشروع قياس رضا المستفيد يهدف إلى الاستماع إلى صوت المستفيد وفق أدوات وأساليب قياس الرضا، وكذلك تلبية الحاجات الحالية والمستقبلية للمستفيد من الخدمة التعليمية ورصد الأداء التعليمي وفق مصادر البيانات والمعلومات وأدوات الجودة وأداء المهمة بكفاءة وفاعلية وفق مقاييس الجودة وبناء خطة التحسين في ضوء نتائج التحليل وبناء منهجية تحقيق التكامل والتميز في تقديم الخدمة واستثمار الموارد المالية والبشرية وفق مطالب المستفيد للارتقاء بمستوى الأداء.

ويشارك في اللقاء الذي يستمر أربعة أيام 21 مسؤولاً عن الجودة الشاملة في إدارات التربية والتعليم «القويعية، المنطقة الشرقية، الحدود الشمالية، الباحة، بيشة، جدة، المدينة المنورة، مكة المكرمة، تبوك، حائل، المخواة، عسير، الأحساء، الرياض، الطائف.»

إلى ذلك اعتمد وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد إنشاء إدارة بمسمى «إدارة خدمات تواصل الإلكترونية»، لتوفير الاتصال السريع والدائم للمستفيد من خدمات الوزارة، وذلك تحقيقاً لمبدأ الشفافية، وسعياً لرفع مستوى الأداء.

نزاهة" تتراجع: التحقيق في قضية فساد إدارة تعليم الرياض

المصدر:صحيفة الشرق الاثنين 8 شعبان 1434 هـ - 17 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/17/869693

الرياض – خالد الصالح
تراجعت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» عن عزمها عدم التحقيق في قضية فساد إدارة التعليم في الرياض، وأرسلت مندوبَين عنها للإدارة للوقوف على ملابسات القضية.
وكانت «الشرق» كشفت في تقرير صحفي نُشر في العدد رقم (550) صفحة (1) بتاريخ (06-06-2013) عن اختلاسات مالية داخل إدارة التعليم قُدّرت بأكثر من 150 مليون ريال، غير أن «نزاهة» أكدت على لسان نائب الرئيس الدكتور عبدالله العبدالقادر لـ «الشرق» أن القضية ليست من اختصاصها ولا توجد نية للتحقيق فيها.
وقال مصدر مسؤول في إدارة تعليم الرياض لـ «الشرق» إن مندوبين من الهيئة زارا نائب وزير التربية والتعليم الدكتور خالد السبتي في مكتبه الأربعاء الماضي، بحضور مدير عام التربية في الرياض الدكتور إبراهيم المسند؛ حيث زوّد الأخير نائب الوزير ومندوبي الهيئة بكافة ملفات القضية وتفاصيلها، وشدّد مندوبا «نزاهة»على ضرورة تزويد الهيئة بكافة المستجدات حول القضية بعد جلسات التحقيق التي بدأت بها الوزارة.
ولم يكتفِ مندوبا الهيئة بذلك بل قابلا المسؤول الذي تم إقصاؤه من إدارته بعد أن كشف كافة أوجه التجاوزات والاختلاسات التي وقعت فيها الإدارة، وقال ذات المصدر:«الهيئة حرصت على لقاء كافة الأطراف، ولم تستبعد أي طرف من الموضوع، بعد أن زوّدها المسؤول المُقصى بكافة ملفات القضية.«

أعضاء "شورى": التعديلات تزيد ساعات الدوام إلى45 أسبوعياً

المصدر: صحيفة الحياة الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م
http://alhayat.com/Details/524803

الرياض – خالد العمري
حظيت التعديلات على 44 مادة في نظام العمل بنقاش مستفيض على مدى جلستين متتابعتين في مجلس الشورى، تلخصت هذه التعديلات في صياغة النظام، وذلك لضبط كثير من المصطلحات الواردة فيه. واستأثرت ثلاث مواد تتعلق بتقليل ساعات العمل، والإجازة الأسبوعية، وإنهاء عقد العمل بنصيب الأسد من المداخلات. وخلص الأعضاء إلى أن المواد المعدلة تصب في مصلحة صاحب العمل، وتضر بالموظف. وكان المجلس استكمل في جلسته أمس (الإثنين) برئاسة الدكتور محمد الجفري نقاشه في شأن تعديل بعض مواد نظام العمل. وأكد عضو المجلس الدكتور فهد العنزي

لـ«الحياة»، أن نظام العمل المعدل لم يستوعب المتغيرات الجديدة في مفاهيم العمل، مثل العمل عن بُعد والعمل من المنزل. وأوضح أن بعض التعديلات المقترحة جديدة، وتؤكد حقوق العاملين في شكل موسع، أبرزها تعديل الفقرة الثالثة في المادة (151) التي تمنح المرأة العاملة في حال ولادتها طفلاً من ذوي الاحتياجات الخاصة راتب شهر كامل. وخالفه في الرأي العضو سعود الشمري الذي اعتبر تلك الفقرة مضرة بصاحب العمل، وتجب إحالة مثل تلك الأمور إلى الضمان الاجتماعي أو التأمينات الاجتماعية. وأوضح أن المادة (160) تعتبر أيضاً جديدة، إذ تمنح الأرملة أربعة أشهر وعشرة أيام. وكانت لجنة الموارد البشرية في المجلس أوصت بتقليل عدد ساعات العمل إلى 45 ساعة في الأسبوع، ويومين راحة، أحدهما الجمعة، إلا أن العضو الدكتور حاتم المرزوقي استغرب ما ذهبت إليه اللجنة، موضحاً أن الحكومة خفضت عدد ساعات العمل إلى 40 ساعة، وحددت وشددت على ألا تتجاوز ثماني ساعات يومياً، مع فرض يومين إجازة في الأسبوع، وبذلك فإن تعديل اللجنة ساعات العمل إلى 45 ساعة أسبوعياً يرفع المعدل اليومي لساعات العمل إلى تسع ساعات، أو يلغي إجازة يوم، وهو ما يتعارض مع المادة (104) من النظام، التي تمنح العامل يومين راحة في الأسبوع، وتحدد عدد ساعات العمل اليومي بثماني ساعات يومياً.

وانتقد العضو الدكتور فهد بن جمعة التعديل الوارد في المادة الـ 55، مؤكداً أن بعض الأنظمة التي تصدرها وزارة العمل انفرادية، وتدمر المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وأضاف أن التعديل يخدم الشركات الكبيرة على حساب الموظف الضعيف، ويشجع على الاحتكار بالقضاء على المنشآت الصغيرة، مضيفاً: «أنه يخلق بيئة غير مستقرة، ويجب ألا يُمرر، لأنه يضر بالتنمية وبالمواطن السعودي».

يذكر أن المادة الجديدة تنص على أن تجديد العقد يكون بمدة مماثلة لما سبق. ووصف ابن جمعة وزميلاه فهد العنزي وعمرو رجب هذا التعديل بأنه «لا يحمي العامل من الفصل التعسفي، ويزيل الأمان، ويصب في مصلحة رب العمل مباشرة».

وأوضح العضو سعود الشمري أن الفقرة السابعة من المادة (75) التي تنص على إنهاء النشاط الذي يعمل فيه العامل ما لم يتفق على غير ذلك، من دون ضوابط قانونية محددة تعتبر نصاً مُهْدِراً لحقوق العمالة. فيما رأى العضو اللواء حمد الحسون أن المادة (80) التي تشترط مدة 24 ساعة على صاحب العمل للإبلاغ عن أي تقصير يقع من العامل قبل فصله تنص على شرط مضر بصاحب العمل وينافي العقل ولا يمكن تطبيقه. واعتبرت العضو الدكتورة حنان الأحمدي، أن التعديل على المادة الـ 85 لا يختلف عن أساس المادة في النظام، التي نصت على أنه «إذا انتهت علاقة العمل بسبب استقالة العامل، فإنه يستحق ثلث راتبه مكافأة نهاية خدمة إذا أمضى خمس سنوات عن كل عام، والثلثين إذا استمر عشر سنوات». وتساءلت: «لماذا يعاقب العامل على استقالته؟»، وأضافت: «هذه المادة فيها تجن كبير على العاملين، وتدفع السعوديين للاستقالة، ويجب تغييرها». ووصف العضوان الشمري والدكتورة الأحمدي مقترح الحكومة في المادة الـ 84، الذي ينص على أن تعطى مكافأة نهاية الخدمة مع الراتب الشهري بأنه تحايل على النظام الحالي الذي يعُد مدعاة للاستقرار العمالي.

وأوضحت لجنة الموارد البشرية المعنية بدرس التعديلات المقترحة على بعض مواد النظام، أنها أخذت في الاعتبار آراء ممثلي القطاع الخاص واللجنة العمالية، وكان أبرزها تحميل صاحب العمل تكاليف انتقال العامل في حال تكليفه بعمل في مكان آخر، وتعديل عدد أيام تغيّب العامل عن العمل لتصبح 30 يوماً، عوضاً عن 40 يوماً، والإبقاء على مكافأة نهاية الخدمة، وعدم وضع خيار دمجها مع الراتب، وإعطاء العاملة حرية توزيع إجازة الوضع بحسب حاجتها قبل الوضع أو بعده. كما رأت اللجنة إجراء تعديلات على مواد شملت زيادة نسبة العمال السعوديين المطلوب تدريبهم.

وطالب أحد الأعضاء بأن يحدد النظام ساعات العمل، وأن يُسهم في تنظيم أوقات العمل المسموح بها، بحيث لا تتجاوز السابعة مساء.

إلى ذلك، دعت العضو الدكتورة منى آل مشيط إلى إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة أثناء مداخلتها في مناقشة تقرير صندوق التنمية العقارية للعام 1432-1433. وذكرت أنها قدمت - مع عضوي المجلس الدكتورة وفاء طيبة والدكتورة لبنى الأنصاري - توصية طالبن فيها بمساواة المواطنة بالمواطن في جميع شروط الحصول على القرض، كالسن، والحال الزوجية وغير ذلك.

وبعد أن وافق المجلس على التوصية، طالب أن تقوم وزارة المالية بسرعة دعم الصندوق بسداد الفرق بين رأس المال المصرح به ورأس المال المدفوع ومقداره 56 بليون ريال، ودعم رأسمال الصندوق بمبلغ سنوي ثابت، وبما يؤدي إلى إنهاء طلبات المتقدمين خلال 10 أعوام بحد أقصى، وسرعة دعم البرامج الجديدة التي يعتزم الصندوق المبادرة بتنفيذها كنظام القرض المعجل.

مركز "الأمن الإلكتروني": درس إنشاء هيئة وطنية لأمن المعلومات

المصدر: صحيفة الحياة الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م
http://alhayat.com/Details/524728

الرياض – عبدالعزيز العطر

كشف مدير برنامج المركز الوطني للأمن الإلكتروني في وزارة الداخلية المهندس عبدالرحمن المعيقل عن درس إنشاء هيئة وطنية لأمن المعلومات ضمن الإطار العام لبناء المركز الذي يعد مرحلة أولية، مشيراً إلى أن بعض الهجمات «عالي التعقيد»، إذ يزرع المخترق نفسه داخل الشبكة من دون أن تعلم الجهة المعنية بأن هناك مخترقاً لشبكتها.

وأكد المعيقل في تصريح صحافي بعد افتتاح المنتدى الوطني الأول للأمن الإلكتروني في الرياض أمس، أن السعودية لم تسجل أية حالات لمخترقين زرعوا أنفسهم داخل شبكات المؤسسات الحكومية مدة أشهر لأخذ ما يريدون من معلومات، لافتاً إلى أن هذا النوع من الهجمات الإلكترونية «عالي التعقيد»، إذ إن المخترق يزرع نفسه داخل الشبكة من دون أن تعلم الجهة المعنية بأن هناك مخترقاً لشبكتها، وأن الولايات المتحدة وأوروبا تعرضت لهجمات مشابهة.

ولفت إلى أن المركز يواجه تحديات عدة، منها أن مراكز الأمن الإلكتروني حول العالم حديثة، وأن 50 في المئة من المراكز العالمية في أميركا وأوروبا لا يتجاوز عمرها العامين، مع عدم وجود المواصفات العالمية اللازمة في شكل مكتمل، والحاجة إلى مظلة وطنية فعالة لحماية الأمن الإلكتروني، واصفاً التحديات بـ«الخطرة والكبيرة»، ومشيراً إلى أن الركائز الأساسية لحل التحديات تكمن في وضع استراتيجيات وسياسات وطنية لحماية الأمن الإلكتروني، إذ إن وجود الخبراء لا يكفي للحماية من الهجمات الإلكترونية.

وحول عدد الهجمات الإلكترونية التي تعرضت لها السعودية، ذكر المعيقل أن العدد ليس ذو أهمية، وأن الأهم وضع أسس لازمة لاكتشاف المعلومات التي تكون مشبوهة داخل الشبكات والتصدي لها، وإنذار الجهات المعنية التي تعرضت لها باتخاذ الإجراءات اللازمة، ولم يستبعد أن تتبوأ السعودية مرتبة متقدمة في الفترة المقبلة حول أكثرية الدول تحصيناً لأمن معلوماتها. من جانبه، أكد المدير العام للمركز الوطني للأمن الإلكتروني في وزارة الداخلية الدكتور صالح المطيري أن المركز سيتعاون مع جميع الجهات الحكومية ومنها «الإنتربول السعودي» للتحقيق حول حوادث الاختراقات الأمنية، وتتبع المهاجمين والإبلاغ عنهم ومحاولة منعهم من مهاجمة المملكة مرة أخرى.

وأكد المطيري في تصريح صحافي بعد افتتاحه المنتدى أمس، صعوبة الوصول إلى إحصاءات لعدد الهجمات الإلكترونية التي تعرضت لها المملكة، نظير عدم وجود مظلة وطنية في السابق لرصد الهجمات والإبلاغ عنها، مشيراً إلى أن الغرض من الهجمات التي تعرضت لها المملكة «معروف.»

وبيّن أن المركز سيستكمل دور هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في تقديم الحماية للبنى التحتية في المملكة، على أن يتعاون مع جميع الجهات وفق التصنيف الذي سيقوم به بحسب حساسية كل الجهات، سواءً الحكومية أم الأمنية والخاصة، إذ سيتم التركيز على القطاعات الحساسة، إضافة إلى التعاون مع مشغلي البنية التحتية الضرورية في المملكة.

وذكر أن إنشاء المركز يأتي بعد تنامي عدد الهجمات ومحاولات تخريب البنية التحتية للسعودية، وأن المركز لن يكون بديلاً عن ما تقوم به الجهات الحكومية، وإنما سيقوم بالتنسيق معها للاستجابة للهجمات الإلكترونية والإنذار الباكر وتبادل المعلومات، كاشفاً عن عقد مؤتمر دولي في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية والقضايا ذات العلاقة في الرياض نهاية ذي الحجة المقبل.

مدارس أهلية" ترفض اتهامات رفع الرسوم

المصدر: صحيفة الحياة الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م
http://alhayat.com/Details/524750

جدة - فهد الحسني

رفضت لجنة المدارس الأهلية للبنات في الغرفة التجارية في جدة الاتهامات التي وجهت إليها برفع الرسوم الدراسية من دون الرجوع إلى وزارة التربية والتعليم، مؤكدة أن غالبية المدارس الأهلية أبلغت الوزارة بنيتها والأسباب التي دفعتها إلى رفع الرسوم منذ فترة طويلة، في حين أكد أحد ملاك المدارس الأهلية أحقية رفع الرسوم لمواجهة ارتفاع أسعار الإيجارات، ورواتب المعلمين.

جاء ذلك بعد أن وجهت المدارس الأهلية خطابات رسمية إلى أولياء أمور الطلاب تشعرهم بموافقة وزارة التربية والتعليم على رفع الرسوم الدراسية في مدارس أبنائهم، ما حدا بالعشرات من أولياء أمور الطلاب إشعار المدارس بعدم الرغبة في استمرار أبنائهم فيها، وتحويلهم إلى التعليم الحكومي، مشككين في موافقة الوزارة على تلك الرسوم التي وصفوها بـ«المرتفعة جداً.«

وأوضحت رئيسة لجنة المدارس الأهلية للبنات في الغرفة التجارية في جدة فريدة فارسي لـ«الحياة» إن الوزارة منعت إغلاق المدارس الأهلية لأسباب مادية، ثم تخلت عن دفع الإعانات المالية لملاكها، مشيرة إلى أن خطوة المدارس الخاصة برفع الرسوم الدراسية إلى 50 في المئة نسبة مرتفعة، وغير منطقية.

وبينت فارسي أن مدارس البنات هي الأكثر تضرراً من قرارات وزارة التربية والتعليم الأخيرة، إذ إن المدارس الأهلية اضطرت إلى رفع الرسوم لمواجهة الأعباء المالية للعام الدراسي المقبل، في ظل رفع رواتب المعلمات، واشتراطات وزارة التربية والتعليم حول طبيعة المباني المدرسية، مؤكدة وجود عشرات المدارس الأهلية للبنات أغلقت أبوابها مع نهاية العام الدراسي الماضي، فيما قرر أصحابها عدم الاستمرار في هذا المجال، وهو ما دفع وزارة التربية والتعليم إلى الطلب من بعض الملاك عدم إغلاق المدارس، في محاولة لثنيهم عن القرار بتعبئة استمارات لتوضيح أسباب الإغلاق.

وأضافت «إحدى المتضررات من قرارات الوزارة قررت إغلاق المدرسة بشكل نهائي، بيد أن إحدى الموجهات التعليميات طلبت منها تعبئة استمارة لتوضيح الأسباب لإعانتها، لكن الوزارة أبلغتها بعدم وجود إعانات مالية، ما حدا بالمتضررة بالاستمرار في قرار إغلاق المدرسة لعدم قدرتها على مواجهة الأعباء المالية». من جهته، بين أحد ملاك مجمع مدارس أهلية عبداللطيف القرشي لـ«الحياة» أن المشكلة لا تحل بقرارات مكتبية من قبل مسؤولي وزارة التربية والتعليم، إنما يتوجب على جميع ملاك المدارس ومسؤولي التعليم الاجتماع والمناقشة للوصول إلى اتفاق عام يحمي المستثمرين في هذا المجال، ويحمي الطلاب وأولياء أمورهم من استغلال المدارس الدخيلة على السوق.

وقال القرشي إنه من حق المدارس أن ترفع الرسوم الدراسية مع غلاء أسعار الإيجارات وارتفاع الرسوم المفروضة على المدارس كرواتب المعلمين، مضيفاً «جربنا القرارات الفردية من وزارة التربية والتعليم التي لم تراع وضع المدارس الأهلية التي خرجت من السوق بفعل قرارات الرواتب واشتراطات المباني.«

إلى ذلك، اعتمدت الإدارة العامة للتربية والتعليم في منطقة المدينة المنورة حركة النقل الداخلية لمديري ووكلاء المدارس لمختلف مراحل التعليم العام للعام الدراسي المقبل، التي شملت نقل نحو 226 مديراً ووكيلاً. وأوضح مدير الإدارة المدرسية في الإدارة العامة للتربية والعليم في منطقة المدينة المنورة محمد الخليفي أن حركة نقل 226 مديراً ووكيلاً اتسمت بالدقة والشفافية بحسب الضوابط والتعليمات الخاصة بها، ووفقاً للمصلحة التعليمية، وتحقيقاً لمن أبدى رغبته بالنقل، متمنياً للمشمولين بالحركة التوفيق والسداد في مواقعهم الجديدة.

رعاية الطفولة" تحذر من تهريب "الأطفال السعوديين" إلى «خارج البلاد خلال "المهلة التصحيحية»

المصدر: صحيفة الحياة الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م
http://alhayat.com/Details/524721

جدة - عائشة جعفري

حذرت الجمعية السعودية لرعاية الطفولة من استغلال بعض الوافدين المهلة التصحيحية في تهريب الأطفال السعوديين إلى خارج البلاد بإجراءات قانونية، لا سيما بعد سماح القنصلية الإندونيسية في جدة بتصحيح أوضاع الأطفال وانتسابهم إلى ذويهم دون إجراء فحوصات طبية تثبت نسبهم.

وشدد رئيس الجمعية السعودية لرعاية الطفولة معتوق الشريف خلال حديثه إلى «الحياة» على ضرورة اختلاف عمليات تصحيح أوضاع أبناء العمالة المخالفة، وأن يكون للأطفال خط سير مختلف وأكثر دقة عن إجراءات الكبار، لتفادي عمليات الخطف والتزوير التي تبرع فيها بعض العمالة.

وأكد الشريف أهمية وجود تنسيق بين السفارات والجوازات، لسد الفجوات كافة التي يسهل من خلالها تهريب الأطفال إلى الخارج، ومن الضروري أن تجرى لبعض الحالات فحوصات طبية كتحليل DNA للأطفال، وبخاصة الأطفال العالقين الذين لا يولدون في المستشفيات، وليس لهم أي أوراق تثبت انتسابهم لوالديهم، مضيفاً «وفي حال إحضار شهادة الميلاد، يجب أن تطابق بصمة الشهادة مع البصمة الجديدة للطفل».

واعتبر أن هذه المهلة فترة خصبة لاختطاف الأطفال، وتهريبهم بإجراءات قانونية، ويجب أن تكون الأسر يقظة في حال تم افتقاد أحد أطفالها بعد هروب العاملة المنزلية، أو حتى في فترة وجودها وعدم السماح لها باصطحاب أحد الأطفال للسفارة، موضحاً أنه من الصعب الوصول إلى الطفل المختطف بعد خروجه وسفره إلى الخارج.

من جهته، أكد نائب القنصل للشؤون الثقافية والإعلام في القنصلية الإندونيسية نور إبراهيم لـ«الحياة» أن القنصلية لا تلجأ إلى عمل أي فحوصات طبية للأطفال كتحليل DNA لإثبات أنسابهم، مبيناً أنه يلزم والد الطفل الحضور في حال كونه من الجنسية الإندونيسية، أما إذا كان والد الأطفال أجنبياً، فيلزم إحضار عقد نكاح وشهادات ميلاد للأطفال، وورقة من الوالد لاستخراج الوثائق اللازمة لهم.

وحول الإجراءات القانونية التي تتخذها إدارة الجوازات في حق الأطفال عند ترحيلهم إلى الخارج، قال المتحدث الإعلامي للإدارة العامة للجوازات في السعودية العقيد بدر المالك إنه «لا يتم عمل أي إجراءات، سوى مطابقة الجواز، والسماح لهم بالمغادرة».

بدورهن، تحدثت بعض الوافدات إلى «الحياة» عن آلية استخراج الوثائق الخاصة بالأطفال ممن لم يحضر آباؤهم لعمل إجراءات التصحيح لهم، إذ أفادت إحداهن بأن عملية استخراج الوثائق تتم بكل سهولة، إذ يلزمهم عمل البصمة فقط، وإحضار عقد نكاح وشهادة ميلاد لكل طفل، مبينة أن الكثير من الأطفال لا يرافقهم آباؤهم لعمل الإجراءات، في حين أن منهم من رحل آباؤهم ولا يعلمون عنهم شيئاً، ولا تلزم السفارة حضورهم لاستخراج جوازاتهم.

من جهتها، أوضحت وافدة أخرى يرافقها ثلاثة من أطفالها أن والدهم ليس من الجنسية الإندونيسية، وعاد إلى بلاده وهي لا تعلم عنه شيئاً، وتود استخراج وثائق رسمية لأبنائها حتى تتسنى لها العودة إلى إندونيسيا.

وزير "الخدمة المدنية": لانعطي الجهات الحكومية موافقة على «التعاقد"... والوظائف الشاغرة متاحة لـ"الترقية

المصدر: صحيفة الحياة الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م
http://alhayat.com/Details/524726

الرياض - الحياة

أكد وزير الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن البراك أن الوظيفة العامة لا يمكن شغلها بغير سعودي إلا إذا تعذر ذلك في شكل قاطع لعدم وجود من تتوافر لديه متطلبات شغلها من المواطنين، مشيراً إلى أن وزارة الخدمة المدنية لا تعطي الجهات الحكومية الموافقة على التعاقد من خارج المملكة ولا التجديد لأي متعاقد على أية وظيفة ثابتة مشمولة بأي من سلالم الرتب المشمولة بالتعاقد المدني أو سلالم الرتب الأخرى أو وظائف البنود إلا بعد الإعلان عنها وتعذر شغلها بمواطن، وأن الوظائف المشغولة بغير سعوديين في حكم الشاغرة وجميعها متاحة للمواطنين والمواطنات متى توافرت لديهم المؤهلات المطلوبة.

وقال البراك حول ما يثار في وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي في شأن الوظائف الشاغرة ودور الوزارة في ذلك، إنه عند الحديث عن الوظائف الحكومية الشاغرة لا بد من إيضاح عدد من الجوانب، أولها حاجة الأجهزة الحكومية من الوظائف، والتي تُبنى على ما تقدمه الأجهزة الحكومية في مشاريع موازناتها بحسب الحاجة الفعلية وتوجهات خطط التنمية، إذ تحدد الجهات وظائف تكون في مستويات الدخول لغرض تعيين موظفين جدد، وأخرى مخصصة لترقيات الموظفين القائمين على رأس العمل بما يخفف التجمد الوظيفي، ويتم اعتماد وظائف جديدة بالموازنة بحسب الحاجة الفعلية وما لدى الجهاز الحكومي من وظائف شاغرة من خلال المناقشة السنوية للموازنة العامة للدولة بوزارة المالية التي تشارك فيها الجهات الحكومية ووزارة الخدمة المدنية.

وأشار إلى أن الجانب الثاني يتصل بشغل الوظائف الحكومية، وقال: «إن وجود وظائف شاغرة لا يعني وجود خلل أو تقاعس في شغل تلك الوظائف، إذ إن الوظائف الشاغرة متحركة في شكل يومي مثل الوظائف المشغولة، نتيجة التعيينات والترقيات وانتهاء الخدمة، فما قد يكون شاغراً في وقت من الأوقات لا يعني أنه ما زال شاغراً إلى الآن، وما كان مشغولاً من تلك الوظائف قد يكون شاغراً الآن، وبالتالي فإن ما يتم إحصاؤه من الوظائف في وقت من الأوقات لا يعني أنه رصيد ثابت من الوظائف الشاغرة بل هو رقم يعكس الوضع بالتاريخ الذي تم فيه إحصاء تلك الوظائف.»

وأوضح أن الوظائف الشاغرة في أجهزة الدولة ليست مخصصة فقط للتعيين، فهي متاحة أيضاً لترقية موظفي الأجهزة بحسب ضوابط وإجراءات الترقيات.

ونبه وزير الخدمة المدنية إلى أن الوزارة لا تملك صلاحية الإعلان عن أية وظيفة شاغرة مما يقع في اختصاصها إلا بطلب من الجهة التي تتبعها الوظيفة، مشيراً إلى أن الوزارة على اتصال دائم مع الجهات الحكومية لتحديد حاجتها لشغل وظائفها الشاغرة لديها، وهذا يقتصر على الوظائف بسلم رتب الموظفين العام للمرتبة العاشرة فما دونها، وسلم رتب الوظائف التعليمية (التعليم العام) وسلم رتب الوظائف الصحية.

رغم سريان قرار منعهم من العمل من12 ظهراً إلى 3 مساء سبق" ترصد عمالاً تحت أشعة الشمس ودرجة حرارة تتجاوز" 40 بينبع

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م
http://sabq.org/E66fde

ماجد الرفاعي- سبق- ينبع:
رصدت "سبق" عمالاً في مواقع عملهم بمواقع عدة في ينبع؛ يعملون وقت الذروة، وتحت لهيب الشمس، ومع موجات الغبار، في ظل عدم رأفة ورحمة بهم من شركاتهم التي ينتمون إليها، حيث إن الحرارة تحرق أجسادهم، خاصة مع الأجواء الحارة التي تشهدها السعودية هذه الأيام، ووصول درجات الحرارة في بعض الأحيان إلى 46 درجة.
"سبق" وجدت عدداً من هؤلاء العمال يمارس عمله داخل حفر تصل أعماقها إلى تسعة أمتار تحت الأرض، وقال أحدهم: "حرام عليهم! ايش نعمل المدراء يعقبوا علينا وهم تحت المكيفات، ونحن لا أحد يرحمنا!" مضيفاً "عملنا يبدأ الساعة السابعة صباحا، وينتهي السادسة مساء، مع وجود ساعة واحدة تُسمى فترة الغداء".
كما رصدت "سبق" عدداً من العمالة أثناء فترة الظهيرة وهم يستظلون بالأشجار هرباً من حرارة الشمس، وطالبوا بإيصال صوتهم للجهات المعنية للوقوف معهم، ومنع الشركة من تشغيلهم وقت الظهيرة.
ويأتي تشغيل هذه العمالة في هذه الأوقات على الرغم من وجود قرار ينص على أنه "لا يجور تشغيل العامل في الأعمال المكشوفة تحت أشعة الشمس من الساعة الثانية عشرة ظهراً إلى الساعة الثالثة مساءً خلال الفترة الواقعة بين اليوم العاشر من برج السرطان الموافق الأول من شهر يوليو إلى نهاية اليوم التاسع من برج السنبلة الموافق نهاية شهر أغسطس من كل عام".
وأوجب القرار "على صاحب العمل عند تنظيم ساعات العمل طبقاً لأحكام المواد 98، 99، 100 من نظام العمل مراعاة ما نصت عليه الفقرة الأولى من هذا القرار".
ويستثنى من هذا القرار العمال الذين يعملون في شركات النفط والغاز، وكذلك عمال الصيانة للحالات الطارئة، على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم من أضرار أشعة الشمس.
كما نص القرار على أن تطبق على مخالفته أحكام العقوبة المنصوص عليها في المادة (236) من نظام العمل.

إقامة الحفل السنوي الثالث لتكريم أبناء السجناء الناجحين بالطائف

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 8 شعبان 1434 هـ - 17 يونيو 2013م
اضغط هنا

علي عائض - الطائف
تقيم اللجنة الوطنية لرعاية السجناء المفرج عنهم وأسرهم بالتعاون مع ادارة سجون الطائف اليوم الثلاثاء الحفل السنوي الثالث لتكريم ابناء السجناء الناجحين والذين بلغ عددهم حوالى ١٤٠ طفلاً بحضور العميد دخيل الطلحي مساعد مدير ادارة السجون بالطائف يأتي ذلك حرصاً من اللجنة ومن ادارة السجن على مشاركة الآباء لأبنائهم فرحة نجاحهم .
من جانبه أشاد مدير الشوؤن العامة بإدارة سجون الطائف مقدم حسين الشريف بمثل هذه البرامج مؤكدا انها تضفي على السجناء واسرهم البهجة والسرور وتحفز الأبناء على النجاح وقال المقدم حسين خلف الفعر إن الحفل يشتمل على عروض والعاب لادخال البهجة على السجناء وابنائهم.

البكران: نستهدف إشاعة الثقافة الحقوقية بين المواطنين

العدل" تدشن برنامج التغطيات الإعلامية للقضاء والقضايا" المنظورة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م
http://sabq.org/W56fde

واس- جدة:
دشنت وزارة العدل اليوم برنامج التغطيات الإعلامية للقضاء والقضايا المنظورة "الإعلام العدلي" بالتعاون مع أكاديمية الأمير أحمد بن سلمان للإعلام التطبيقي، في إطار مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لتطوير مرفق القضاء، وذلك بفندق الهيلتون بمحافظة جدة.
وأوضح المشرف العام على البرنامج المتحدث الرسمي لوزارة العدل فهد بن عبدالله البكران أن تنفيذ البرنامج الذي يستمر ثلاثة أيام، يأتي للتعاون مع رجال الإعلام والفكر في إشاعة الثقافة الحقوقية التي تعد أحد المحاور الرئيسية لمشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، مفيداً أن البرنامج في لقاءه الأول يأتي ضمن اتفاقية مع أكاديمية الأمير أحمد بن سلمان للإعلام التطبيقي، مشيراً إلى أن اللقاء الثاني للبرنامج سيكون للمختصين من الإعلاميين المهتمين بالشأن العدلي.

وشدد خلال كلمة له في مستهل البرنامج على أن العدل والقضاء عماد الاستقرار في المجتمع وبهما تتطور الأمم ويمنع الظلم، مشيراً إلى أنه في قوة القضاء وسيادة العدالة اطمئنان للقلوب، ودافع لحركة التنمية لبناء وطن لا مكان فيه للظلمة، ولأهمية هذا الحصن الركين جاءت كل الأنظمة بمنح القضاء المهابة التي تعظمه في القلوب وتحفظ مكانته واستقلاله.
وقال: " في سياق ذلك يحظى الشأن القضائي بمتابعة إعلامية لمحاكماته، وهي استجابة لرغبة مشروعه لدى الرأي العام في معرفة سير الأحداث وتحرص وسائل الإعلام على أداء بعض من واجبات السلطة الرابعة في ظل ما تراه نقصاً في المعلومات وضرب طوق عازل حول ما يجري داخل المنظومة القضائية، ولهذا نجد تبايناً في مواقف المتابعين للشأن القضائي من حيث التناول الإعلامي للقضاء ومتعلقاته".
ولفت المشرف العام على برنامج التغطيات الإعلامية للقضاء والقضايا المنظورة الانتباه، إلى أن المتحفظين يرون أن دخول الإعلام يعطل سير العدالة ويؤثر على قرار القضاء، فيما يرى المؤمنون بمحورية الإعلام في الحياة المعاصرة، أن التغطية الإعلامية لما يجري في الساحة القضائية تكمل دور القضاء، وتأتي وفاء بحق الجمهور في المعرفة، وهو جانب مهم من رسالة التوعية نحو فئات المجتمع فيما يتوسط فريق ثالث بين الاتجاهين حيث يؤمن باستقلالية القضاء ويعترف بدور الإعلام وحقوق الجمهور ويجعل الأمر مرتبطاً بطبيعة القضية وظروفها المحيطة.
وشرح العلاقة الحاكمة بين القضاء والإعلام التي في أساسها تحقيق التوازن بين حق الجمهور في المعرفة وحرية الإعلام والتعبير عن الرأي، مفيداً أنه ليس هناك تعارض بين المؤسسة العدلية، وحرية الإعلام المسؤول إطلاقاً، مؤكداً أن الإعلامي إذا مارس الإعلام المسؤول فإنه يدرك أن نشر الحقيقة يجب ألا يسهم في الإضرار بالجهاز القضائي وتشويه الجهات العدلية، أو الإساءة لأحد أطراف الدعوى أو التأثير في مسار القضية.

وأكد البكران ضرورة تفهم دور الإعلام لدى المؤسسة القضائية، وأنه لا إعلام بلا معلومات ولا معلومات بلا شفافية وحينما تغيب الشفافية لدى المؤسسة القضائية، وتختفي المعلومات فمن الطبيعي أن تظهر الإشاعات وتؤثر على الأداء القضائي، مشيراً إلى أن غياب المعلومات ذات الصلة بشأن القضائية مشكلة حقيقية أمام وسائل الإعلام، فلا تجد أمامها سوى المصادر غير الموثوقة، أو تلجأ للتكهنات والاستنتاجات التي تكون أحياناً أقرب للشائعات، وإذا توافرت للوسائل الإعلامية حرية الإعلام والمعلومات ومسؤولية ممارسة تلك الحرية وفق ضوابط يحددها النظام، فإن شأن ذلك إشاعة مناخ من المصداقية والثقة.
ونوه برؤية وزارة العدل في المملكة حول آلية التعاون مع الإعلاميين، مشيراً إلى أنه مما يهم الجميع مهابة القضاء واحترامه وعدم الإساءة له، وأن يسهم الإعلام في إطار ما يسمى بالإعلام العدلي ضمن ضوابط يجب التقيد بها في إطار الإعلام المتخصص، غير أن القضاة ليس من شأنهم التعاطي مع الإعلام فيما يتعلق بالأعمال الموكلة إليهم، والقضايا المنظورة أمامهم، وإنما عن طريق الجهة المتخصصة بذلك وهي وزارة العدل من خلال ناطقها الرسمي.
ضاف المشرف العام على برنامج التغطيات الإعلامية للقضاء والقضايا المنظورة: " لو نظرنا لأهمية هذه العلاقة وعدم المساس بها، ففي دول العالم نجد الكثير منها سنت العديد من القوانين التي من خلالها تعاقب الجهة التي تنشر أموراً شأنها التأثير في القضاة الذين أنيط بهم الفصل في دعوى مطروحة أمام جهات القضاء، كما حظرت نشر أخبار المحاكمات في حال قرر القضاء سريتها، أو منعت المحكمة نشرها لأمر يخص أطراف القضية أو يمس الشأن العام".
وأكد دور برنامج التغطيات الإعلامية للقضاء والقضايا المنظورة " الإعلام العدلي"، الذي جاء ليضع النقط على الحروف في مسألة التعاطي، والتناول الإعلامي لأخبار القضاء والمحاكمات، ورسم الأطر العامة لهذا التناول وفق أسس من الموثوقية والمسؤولية، التي أقرتها الأنظمة المرعية، ومنها نظام المطبوعات والنشر وتقريب المسافات بين العدل والإعلام بما يكفل الوصول لنتيجة تسهم في نشر الثقافة العدلية وفق نظرة الإعلام المسؤول.
إثر ذلك قدم مدرب البرنامج مدير الدكتور سلطان بن عبدالله الحمزي خلال ورقة عمل بعنوان "الصحافة العدلية.. معايير التحرير"، نبذة عن البرنامج الذي يهدف لإعطاء الإعلامي معرفة بالقضاء في المملكة، وتعريفه بأنواع القضاء والمحاكم وتخصصاتها وإجراءاتها القانونية، إلى جانب إبراز أهمية المهنية الإعلامية من خلال ميثاق العمل الإعلامي، ملمحاً إلى أن البرنامج التدريبي سيزود المشاركين بمهارات الأزمة لتعاطي الصحافة مع القضاء مع عرض أمثلة واقعية عن تعاطي الإعلام لقضايا منظورة في الإعلام.
وأبان الحمزي أن البرنامج التدريبي يشهد مشاركة عدد من المدربين المتخصصين، ويستعرض جملة من المحاور من أبرزها الفنون الصحفية ومعاييرها، إلى جانب استعراض واقع معالجات الصحفيين للقضايا المحلية ومعالم الحدود المهنية واستعرض رؤية للمعالجات الصحافية المحلية مع التطبيقات والأمثلة.

وأفاد أن البرنامج يتطرق لصلاحيات الصحفي في معالجة القضايا المحلية، وأبرز السياسات التحريرية، والعلاقة بين الأداء المهني ومعايير التحرير ومعالجات الصحافة العدلية، مع عرض نماذج لمعالجات صحفية للشأن العدلي، مشيراً إلى أن البرنامج التدريبي يطرح الرؤية القانونية للمسموح والممنوع في معالجات الصحافة للقضايا العدلية، ونظام الإجراءات القضائية، والأقسام ومسميات الدوائر والمصطلحات القضائية إلى جانب الحدود المشتركة والمتباينة بين القضاء والمحاماة وعلاقة المحامي بموكله وعلاقة المحامي بالصحافة.

مما يذكر أن برنامج التغطيات الإعلامية للقضاء والقضايا المنظورة "الإعلام العدلي"، يسعى لاستحداث إعلام متخصص في مجال القضاء بحيث يمارس عمله وفق ضوابط قانونية بعيداً عن الإثارة والخوض في أعراض الناس، وتحقيق تفاعل وتعاون وتواصل أكبر بين القضاء والإعلام فضلاً عن تأهيل الصحفيين في مجال القضاء والتعامل مع القضايا المنظورة.

الاستعانة بـ"الإنتربول" لملاحقة "هاكرز" الوزارات

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=149946&CategoryID=5

الرياض: نايف الرشيد

كشف مسؤول بوزارة الداخلية أن وزارته ستستعين بالشرطة الدولية (الإنتربول)، لملاحقة المتورطين في الهجمات الإلكترونية التي تعرضت لها مواقع عدد من الوزارات مؤخرا، ومنها "الداخلية" إلى جانب "الخارجية" و"المالية" و"العمل".

وقال مدير عام المركز الوطني للأمن الإلكتروني في وزارة الداخلية الدكتور صالح المطيري، إن "المركز سيتعاون مع "الإنتربول السعودي" في التحقيق حول حوادث الاختراقات الأمنية الأخيرة، وتتبع المهاجمين ومنعهم من تكرار الاختراق"، لافتاً إلى "صعوبة التكهن بعدد الهجمات" بسبب عدم وجود مظلة وطنية، كاشفا عن "دراسة لإنشاء هيئة وطنية لأمن المعلومات".

من جانبه، نفى مدير برنامج المركز الوطني للأمن الإلكتروني في "الداخلية" المهندس عبدالرحمن المعيقل "تسجيل أي حالات تجسس على الأجهزة الحكومية"، مبينا أن عدد الهجمات قليل، وأن الأهم هو وضع أسس لازمة لاكتشاف المعلومات التي تكون مشبوهة داخل الشبكات والتصدي لها.

كشف خبراء متخصصون في أمن المعلومات، أمس بالرياض، أن نحو 90% من الهجمات الناجحة التي ينفذها القراصنة تتطلب منهم فقط التقنيات الأساسية، منوهين في ذات السياق إلى ضرورة الحاجة إلى مظلة وطنية فعالة لحماية الأمن الإلكتروني.

وأكد مدير برنامج المركز الوطني للأمن الوطني عبدالرحمن المعيقل خلال حديثه في ورشة العمل الأولى في مجال الأمن الإلكتروني وتبادل المعلومات التي نظمها المركز الوطني للأمن الإلكتروني بوزارة الداخلية أمس بالرياض، أن هناك ارتفاعا بوتيرة الاختراقات والهجمات العالية التعقيد والفنية، مشيرا إلى أن بعض الجهات لا تعلم أنها مخترقة لعدة شهور، فيما أفاد بأن نحو 96% من الهجمات على الأجهزة كان يمكن تجنبها لو كانت هناك ضوابط بسيطة.

من جانب آخر، لفت أحد أعضاء برنامج المركز الوطني للأمن الإلكتروني الدكتور زيدان العنزي إلى أن العالم يتكبد خسائر مالية ناجمة عن المخاطر الإلكترونية تقدر بنحو 388 بليون دولار تقريبا جراء الجرائم الإلكترونية، مفيدا بأنه في كل 4.5 ثوان يتعرض جهاز كمبيوتر لهجوم إلكتروني.

إفادة عن الاعتداء على نزيلة بدار الحماية الاجتماعية .. الشؤون الاجتماعية:

خلاف شخصي أدى إلى اعتداء 5 نزيلات على حالة في غرفتها

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130618/Con20130618612155.htm

أفاد مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية خالد بن دخيل الثبيتي حول ما نشر في 1434/7/11هـ والذي يفيد بالاعتداء على نزيلة بدار الحماية الاجتماعية بانه تم تكليف الإدارة المختصة بالوزارة بمتابعة الحالة ودراسة جوانبها والنظر في ما يمكن تقديمه عاجلا، مشيرا الى انه كان هناك خلاف شخصي بين الحالة وعدد (5) من النزيلات الأخريات لا تعلم إدارة الدار عن تفاصيله قبل الحادثة، وقد قامت الفتيات الخمس خلال فترة النوم بعد الساعة الحادية عشرة ليلاً بالتسلل إلى غرفة الحالة المعتدى عليها وقمن بضربها وتصويرها وحسب المعلومات الأولية أن سبب الخلافات هو اتهام المعتديات للحالة بأخذ مبلغ مالي وجهاز جوال لإحداهن ولا زالت التحقيقات جارية لمعرفة صحة ذلك الإدعاء لدى الجهة المختصة.

كما قامت إدارة الدار بعد الحادثة مباشرة باستدعاء الهلال الأحمر الذي قدم للحالة الإسعافات الأولية في حينه وقد أعد محضر رسمي للحادثة يوضح التعدي وقد جرى مخاطبة الشرطة في وقتها وعلى ضوء ذلك تم إيداع النزيلات المعتديات في مؤسسة رعاية الفتيات بمكة المكرمة بأمر الشرطة ريثما تنتهي إجراءات التحقيق معهن في القضية وإصدار العقوبة اللازمة بحقهن وقد تم التحفظ على الحالة المعتدى عليها وبقائها داخل دار الضيافة وهي بصحة جيدة.

كما نود التنويه للقارئ الكريم وصاحب العلاقة بأن الموضوع لا زال يحقق فيه من قبل جهة الاختصاص في مؤسسة رعاية الفتيات بمكة المكرمة حسب الإجراءات الرسمية المتبعة في هذا الشأن.

المحكمة الإدارية توقف العقوبة الأولى وتكتفي بالثانية

سجن وتغريم 3 متهمين بتزوير تقارير الحاويات المعطلة بميناء جدة

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130618/Con20130618612018.htm

إبراهيم علوي (جدة)

قررت الدائرة الجزائية الثالثة في المحكمة الإدارية بجدة تأييد الحكم الصادر من مثيلتها الدائرة الثامنة ضد أربعة قياديين في ميناء جدة الإسلامي، بتهمة تزوير تقارير رسمية عن معدات «حاويات» معطلة على أنها سليمة، لغرض تمرير مستحقات للشركة الخليجية المستأجرة لمحطة الحاويات، وذلك وفق لائحة دعوى تسلمتها الدائرة الجزائية الثالثة في المحكمة الادارية وجرت مواجهتهم بتهم التفريط بالمال العام والتزوير.

وكانت الدائرة الثامنة قد نظرت في ذات القضية منذ أشهر وحكمت مبدئياً بالسجن والغرامة المالية للمتهمين، ورفع الحكم إلى محكمة الاستئناف فرفضته وأعادت القضية إلى المحكمة الإدارية، وأحيلت إلى الدائرة الثالثة التي عقدت عدة جلسات قبل أن تقرر أخيراً تأييد حكم سابقتها.

وأكد رئيس الدائرة الجزائية الثالثة أنه قرر ولجنته القضائية الإبقاء على حكم الدائرة الثامنة ضد المتهم الأول في جرائم التزوير والتبديد والتفريط بالمال العام، وتقرر معاقبته بالسجن عاماً كاملا وتغريمه 30 ألف ريال، وإدانة المتهم الثاني بجريمة تبديد المال العام وسجنة عاماً وتغريمه 10 آلاف ريال، وإدانة المتهم الثالث فلبيني الجنسية بتهمة التزوير وسجنه عاما وتغريمه ألف ريال.

وأضاف ان اللجنة القضائية قررت وقف سير الدعوى ضد المتهم الرابع الذي غادر لخارج البلاد قبل إقامة الدعوى في القضية، ووقف عقوبة السجن عن المتهمين الأول والثاني والثالث.

واعترض المتهمون على القرار وقرروا عدم القناعة به خلال جلسة أمس وأكدوا فيها عدم تبديد المال العام، مشيرين إلى أن الآلية التي اتبعوها حققت للميناء 60 مليون ريال نافين التهم الموجهة لهم.

وبين المتهم الأول أن الميناء اكتشف آلات ومعدات قديمة مستهلكة مصنفة بحسب البيان بأنها سليمة، وقال «لدى موظفي الميناء أنظمة لأي معدة خارجة عن العمر الافتراضي وآلية للإرجاع بما يضمن حقوق الميناء، وما ذكرته الشركة لا علاقة له بي، وقدم خطابا من وزير النقل يؤكد أن الغرامة لا يجوز فرضها لأن المعدات قديمة وليس لها أثر في أعمال التكدس بالميناء».

من جهته أشار المتهم الثاني إلى أنه لم يفرط في المال العام، مبيناً أن ما دفع كان من نصيب الشركة وليس من المال العام، نافياً الاتهام الموجه ضده.

بدوره أكد المتهم الثالث من خلال مترجم خاص للغة الانجليزية، أنه تعرض لضغط من قبل مديره السابق الخليجي الجنسية، وأنه يتبع تعليمات مديره في الشركة الخاصة، وأقر بأنه كان يعلم بأن الأجهزة لا تعمل، ورغم ذلك كتب في التقارير أنها سليمة مغيراً بذلك الحقائق، وذلك بإملاء من مديره في العمل، مؤكداً احترامه للأنظمة في المملكة، ولكنه وقع تحت تهديد وضغوطات من قبل مديره.

تلك الوقائع أعقبها تأييد الحكم الصادر ضد المتهمين من اللجنة القضائية.

السفارة تشدد على الالتزام بأنظمة الهجرة

كاميرات المراقبة تفضح المعتدي على الطالب السعودي في أستراليا

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130618/Con20130618612172.htm

ناصر الطلحي (سيدني)

كشفت كاميرات المراقبة في شارع دارلينجهيرست بمنطقة كينج كروس وسط مدينة سيدني الأسترالية عن هوية الجاني الذي اعتدى على مبتعث سعودي يبلغ 25 عاما من عمره، بالضرب المبرح، حتى أدخله في غيبوبة مدة 14 يوما، فاق منها قبل يومين، حيث تبين أن المعتدي شاب في سنه الثلاثين، وهو أسترالي الجنسية.

وأكد بيان صادر عن مركز شرطة كينج كروس أن رجال الأمن تعرفوا على هوية الجاني، وتم إلقاء القبض عليه، والتحقيق معه، تمهيدا لإحالته إلى المحكمة ومثوله أمام القضاء الشهر المقبل، وقالت «إن الاعتداء على الطالب السعودي الذي ظهر في تسجيلات كاميرات المراقبة غير مبرر أبدا».

وأوضحت الشرطة أن المعتدي اقترب من الطالب السعودي ومجموعة من أصدقائه، وطلب منهم «سيجارة»، وبعد ثوان انتفض بالاعتداء على الطالب، وسدد عدة لكمات، حتى صار طريحا على الأرض، بطريقة وسلوك لا مبرر له.

من جهة ثانية، حذرت سفارة خادم الحرمين الشريفين في أستراليا ونيوزلندا الطلاب المبتعثين من عدم الالتزام بأنظمة الهجرة الأسترالية مما يترتب عليه إلغاء التأشيرة والوقوع في إشكالات كثيرة بسبب ذلك.

وطالبت المبتعثين بالتأكد من صلاحية تأشيرة الدراسة (الفيزا)، وكذلك المرافقين وتجديدها قبل انتهائها كي لا يتسبب في إلغاء إقامتهم وخروجهم من أستراليا، وصعوبة العودة.

وحثت السفارة على التأكد من حصول أسرة الطالب الدارس في أستراليا على تأشيرة أفراد العائلة، والتأكيد على حصول المرافق «المحرم» على تأشيرة الولي أو الوصي، والتأكيد على إبلاغ دائرة الهجرة عند تغيير الجامعة أو المعهد أو السكن أو الحصول على موافقة المعهد أو الجامعة بالتغيير والحصول على إخلاء طرف حتى لا تتعرض التأشيرة للإلغاء، وكذلك التأكيد على من لم يحصل من الطلاب ومرافقيهم على تلك التأشيرات والقادمين بتأشيرات (سياحية) سرعة مراجعة أقرب مكتب للهجرة لتصحيح وضعه لكي لا يواجه مشاكل مع إدارة الهجرة ويضطر لمغادرة أستراليا.

10%بدل طبيعة عمل لمراقبي الأسواق والأراضي و15 ٪ للمراقبين الصحيين

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130618/Con20130618612030.htm

منصور الشهري (الرياض)

صدرت موافقة وزارة الخدمة المدنية على صرف بدل طبيعة عمل بنسبة 10% لشاغلي وظائف (مراقب أسواق) و(مراقب أراضي)، وبنسبة 15% لشاغلي وظائف مراقب صحي في وزارة الشؤون البلدية والقروية.

وأوضح مدير عام الشؤون الإدارية والمالية بالوزارة الشؤون مشاري بن عبدالعزيز العنقري أن صرف البدلات جاء بناء على توصية من لجنة البدلات المشكلة بموجب المادة 56 من لائحة الحقوق والمزايا الخاصة بالعاملين في الجهات الحكومية.

وقال إن زيادة بدل مراقبي الأسواق والأراضي والمراقبين الصحيين في الأمانات التي صدرت موافقة وزارة الخدمة المدنية عليها سيتم صرفها بناء على عدد من الشروط والمعايير منها أن يكون الموظف مثبتا على وظيفة (مراقب أسواق) أو (مراقب أراضي) أو (مراقب صحي) وأن يزاول عملها فعليا، وأن يكون من واجبات ومسؤوليات الوظيفة العمل الميداني بنسبة لا تقل عن 50% من طبيعة العمل بهذه الوظائف.

وبين أن معايير الاستفادة من هذه الزيادة تتضمن ألا يجمع الموظف بين بدل طبيعة العمل وأي بدلات أخرى تصرف لنفس الغرض مثل بدل السفر المتواصل أو بدلات الانتداب وكذلك عدم الجمع بين بدل طبيعة العمل ومكافآت لجان التعديات على الأراضي.

وأشار العنقري إلى أن البدل المقرر سيتم صرفه على أول مربوط المرتبة لشاغلي جميع وظائف مراقبي الأسواق والأراضي والمراقبين الصحيين، مؤكدا أنه تم إصدار تعميم بذلك إلى كافة فروع الوزارة من الأمانات والبلديات في جميع مناطق المملكة لاتخاذ إجراءات صرف هذه الزيادة وفقا للمعايير المقررة.

دشن حملة التوعية بعمليات التحايل "لا تِفشيها"..حافظ

70% من عمليات الاحتيال تقع بسبب تفريط العميل بمعلوماته ولا مكان لخائن في البنوك

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130618/Con20130618612036.htm

حازم المطيري (الرياض)

تراجع معدل تلقي البنوك السعودية البلاغات والشكاوى المتعلقة بمحاولات تعرض عملائهم لعمليات تحايل مالي أو مصرفي؛ وذلك بشكل ملموس، في الوقت الذي تتزايد فيه وتيرة العمليات المصرفية المنفذة بواسطة القنوات الإلكترونية، أو استخدام البطاقات الائتمانية على نحو قياسي. وأفادت البنوك السعودية أن الأيام المقبلة ستشهد إطلاق خدمات مسبقة الدفع لبطاقات ائتمانية، وستكون تلك البطاقات مربوطة بحساب إلكتروني. جاء ذلك، خلال حفل تدشين المرحلة الخامسة لحملة التوعية بعمليات الاحتيال المالي الذي أقامته البنوك السعودية أمس في الرياض. وأكد الأمين العام للجنة الإعلام والتوعية المصرفية في البنوك السعودية طلعت حافظ، أن حملة «لاتفشيها» ستستخدم شاشات الطيارات للتوعية عن الاحتيال المصرفي، بالإضافة إلى توعية ذوي الإعاقة لأول مرة، مشيرا إلى أن وزارة الخارجية، والإنتربول، ومراكز الشرط أيضا تقوم بالتوعية ضد الاحتيال. قائلا «لسنا وحدنا» وبين أن الاحتيال طال جميع الطبقات والأعمار بدون استثناء. وأضاف أن مواقع التسوق أكبر مجال للاحتيال. وأكد حافظ أن البنوك السعودية ستعمل في الفترة المقبلة على مراقبة السلوكيات غير الطبيعية للصرف على البطاقات الائتمانية عبر دول العالم. وأفاد أن هناك نظاما يلزم كل بنك بإنشاء وحدة شكاوى. وحول كيفية حصول المحتال على معلومات عملاء البنوك، قال حافظ «إن المعلومة أصبحت الآن تشترى وتباع ومشاعة، وقد يصل سعرها إلى 500 دولار». وأوضح أن 70في المئة من عمليات الاحتيال تقع بسبب تفريط العميل بمعلوماته، مشيرا إلى أنه ليس هناك مكان لخائن للأمانة بين موظفي البنوك، مشيرا إلى قدر المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق موظفي البنوك للحفاظ عليها . مؤكدا أن كل 14 ثانية تحصل عملية احتيال في العالم، وأن عدد الشكاوى التي استقبلتها البنوك السعودية بين عمليات احتيال وشكاوى فنية وفردية تصل إلى 5000 شكوى. وأكد حافظ حول فترة التحقق من عمليات الاحتيال لإرجاع الحق لأصحابه تستغرق ثلاثة أشهر؛ وذلك بسبب الإجراءات الأمنية المتبعة. وأفاد أن الإقبال متزايد على القنوات المصرفية الإلكترونية؛ باعتبارها قنوات فاعلة وحيوية لتنفيذ عمليات العملاء، وتستحوذ على أكثر من 60 في المئة من إجمالي العمليات البنكية المنفذة، مشيرا إلى أن تجربة البنوك السعودية في التوعية بعمليات الاحتيال المصرفي تعتبر رائدة من نوعها على الصعيدين العربي والإقليمي، وحظيت بتقدير وإعجاب من قبل الدول المجاورة. وحول توقعاته بحجم محاولات التحايل المالي التي تشهدها السوق السعودية سنويا، أكد حافظ أن تلك المحاولات لا تزال تمثل الحد الأدنى من المعدلات المتعارف عليها دوليا، حيث لا تتجاوز خانة الألوف وفي حدودها الدنيا سنويا، بما في ذلك عمليات سرقة البطاقات الائتمانية، أو الأرقام السرية، والبيانات البنكية والشخصية للعملاء، قياسا بمليارات العمليات المصرفية التي يتم إجراؤها سنويا والتي من ضمنها على سبيل المثال تنفيذ أكثر من 1.3 مليار عملية سحب نقدي فقط من أجهزة الصرف الآلي خلال العام الماضي، مشددا على أن تلك الحملة تندرج ضمن المفهوم «الاحترازي والوقائي» لحملات التوعية، ولا تعكس بأي حال من الأحوال وجود ظاهرة للاحتيال المالي تعاني منها المملكة..

الهلال الأحمر" يوقف نقل مرضى الفشل الكلوي المعوقين"

المصدر:صحيفة الاقتصادية الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/06/18/article_764019.html

هيفاء الزهراني من جدة

أكد لـ "الاقتصادية" مسؤول في الهلال الأحمر أن إدارته أوقفت نقل مرضى الفشل الكلوي من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى المستشفى بحجة تأثيرها في "صميم عمل الهلال"، ما تسبب في وفاة شخص واحد قبل نحو أسبوعين جراء ارتفاع نسبة السموم في جسده "تحتفظ الصحيفة باسم المريض المتوفى ."

وقال علي الغامدي متحدث الهلال الأحمر في منطقة مكة المكرمة، إن الهلال الأحمر توقف عن نقل مرضى الفشل الكلوي والمعوقين والذين لا يستطيعون الحركة بسبب تصنيف الهلال لهذه الحالات ومن في حكمها بـ "الحالات الباردة "، وأضاف: "نقل مرضى الفشل الكلوي والمعوقين عن الحركة ومن في حكمهم يعتبر من "الحالات الباردة" المزمنة التي تكون عادة مرتبطة بمواعيد محددة ويتم تسليمها للعيادات في المنشآت الصحية، وقامت الهيئة على مدى السنوات السابقة بنقل جميع هذه الحالات حسب الإمكانيات المتوافرة على الرغم من أنها تؤثر في صميم عمل الهلال الأحمر، وهو نقل وإسعاف الحالات الطارئة الإسعافية، علماً أن عملية تسليم الحالات في العيادات تأخذ وقتا كبيرا في كثير من الأحيان .

وأضاف: "بعض المستشفيات يُطلب فيها إدخال الحالة إلى سرير محدد داخل المستشفى، وقد يُطلب من الفرق الإسعافية وضع الحالة على الميزان، وقد يتم تأخير توقيع المحضر حتى وصول الطبيب، إضافة إلى العديد من المشكلات التي تؤدي في النهاية إلى تأخير فرقنا داخل مرافق المنشآت الصحية وتحرم الحالات الطارئة الإسعافية من فرص الوصول في الوقت المحدد ضمن الدقائق الذهبية للاستجابة .من جهته، كشف مصدر مسؤول في مستشفى الملك فهد في جدة لـ "الاقتصادية" أن الهلال الأحمر توقف عن نقل مرضى الفشل الكلوي من ذوي الاحتياجات الخاصة والمعوقين قبل نحو أسبوعين بقرار تم إصداره من الهلال الأحمر بعدم نقل مرضى الفشل الكلوي، على حد تعبيره، مؤكدا أن هناك أكثر من 15مريضا ومريضة بالفشل الكلوي من ذوي الاحتياجات الخاصة بحاجة إلى نقلهم إلى المستشفى ثلاث مرات أسبوعيا عن طريق الإسعاف، وذلك للإمكانات العالية والمناسبة لمثل هذه الحالات، وأشار المصدر إلى أن الحالة المادية المتدنية للمرضى تحول بينهم وبين استئجار سيارات الإسعاف من المستشفيات الخاصة إذ إن تكلفتها تصل إلى أكثر من 300 ريال لنقل المريض من منزله إلى المستشفى فقط، وبيّن المصدر أن هناك حالات من مرضى الفشل الكلوي لا تستطيع الحركة مطلقا، وهم بحاجة إلى الإسعاف لنقلهم بعناية فائقة .

من جهته، أكد الدكتور سامي باداود مدير الشؤون الصحية في محافظة جدة أن الصحة ليس لديها برنامج خاص لنقل مرضى الفشل الكلوي من منازلهم إلى المستشفى وخاصة المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة مبديا أسفه وتعاطفه الشديد مع المرضى، موضحا أن الصحة تقدم خدمات علاجية ووقائية للمرضى كافة .

من جانبه أكد عبد الله آل طاوي مدير عام فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة أن الشؤون الاجتماعية تصرف مساعدة لمرضى الفشل الكلوي، وإذا لم يكن لديه أي دخل فيمكن تسجيله في الضمان الاجتماعي ويمكنه الاستفادة من جميع خدمات الضمان، مشيرا إلى أن أي حالة مرضية تنطبق عليها الشروط يصرف لها سيارة لنقلها، مبديا استعداد الوزارة لمساعدة مرضى الفشل الكلوي وذوي الاحتياجات الخاصة بعد دراسة وضع الحالة.

بعد الموافقة على توصية مساواة المرأة بالرجل في شروط القروض العقارية

المرأة تحصد أولى ثمار وجودها في مجلس الشورى

المصدر: صحيفة الرياض الاربعاء 10 شعبان 1434 هـ - 19 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/19/article844994.html

الرياض، متابعة - أسمهان الغامدي
حصدت المرأة السعودية أولى ثمار وجودها في مجلس الشورى، ووضعت عضوات المجلس بصمتهن بعدما قدمن رؤية واضحة لواقع المرأة وحاجتها لتملك وحدة سكنية، أثمر عن موافقة أكثر من نصف المجلس على توصية مساواة المرأة بالرجل فيما يخص القروض العقارية.
وصاغت العضوات، الدكتورة وفاء طيبة عضو لجنة حقوق الإنسان والعرائض، والدكتورة لبنى الأنصاري والدكتورة منى آل مشيط عضو لجنة الشؤون الصحية والبيئة، توصية تنصف المرأة في شروط قرض الصندوق العقاري بناء على الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المستجدة للمجتمع السعودي ومساواتها بالرجل في المواطنة بجميع شروط الحصول على قرض كالسن والحالة الاجتماعية وخلافه، حيث حظي المقترح بتأييد أكثر من نصف أعضاء المجلس بواقع 76 عضواً مؤيداً، مقابل 29 عضواً رافضاً.
وقالت الدكتورة منى آل مشيط، إنه من واجبهن كعضوات تحقيق العدالة لحقوق المرأة خصوصاً أنها تنعم بعصر ذهبي أهداه إياها خادم الحرمين الشريفين، موضحة أنهن حرصن على تفعيل شروط الصندوق الأصلية والتي أمر بها الملك عبد الله - حفظه الله - بأن تعطى القروض للأرملة واليتيمة والمطلقة والتي تعول الأسرة دون تحديد فئة عمرية، ولكن ما حصل هو وضع حد للعمر الذي تستحق المرأة فيه الحصول على قرض عقاري.
وأشارت إلى أنهن طلبن فقط مساواة المواطن بالمواطنة من دون شرط للسن ولا للحالة الاجتماعية، خاصة وأن المرأة أصبحت محركة في اقتصاد المملكة ومستثمرة أولى، فهي تعمل ولدينا نسبة بطالة نسوية مؤثرة حاولت المملكة محاربتها بتوظيف المرأة في جميع المجالات للحد منها.
وقالت آل مشيط: "تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوصية المرفوعة ومساواة المواطن بالمواطنة، يعد انتصار يدفعنا للمزيد من الأمل وحافز مهم لأن نبحث في القضايا الأكثر حيوية، خاصة وأن الشريعة الإسلامية أنصفت المرأة ولم تفرق بينها وبين الرجل في ذمتها المالية والحقوق الدينية، مشيرة إلى أنه يجب أن يعي الجميع أن المرأة أصبحت تعول أسرتها، وأصبحت الأسرة وحدة متكاملة بلا تفريق بين امرأة ورجل".
من جهتها، ذكرت الدكتورة لبنى الأنصاري عضو لجنة البيئة والشؤون الصحية أن هذا يعد انتصار أول حققته عضوات مجلس الشورى لصالح المرأة في المجلس، ونجحن في إيصال وجهة نظرهن للمجلس من خلال توحيد الجهود بينهن كعضوات ورفع توصية حيادية منطقية مدعمة بحجج نظامية ليؤيدها أكثر من نصف أعضاء المجلس.
وقالت: "كان أمامنا ولا زال كعضوات تحدٍ كبير لأن يعي المجتمع أننا نتحدث بلسان حال جميع الأطياف المجتمعية"، مشددة على ضرورة وعي الجميع بأن الصورة النمطية عن الحالات الاجتماعية ليست قائمة بكل الأحوال، فنحن لسنا مجتمعاً مثالياً ولا نمطياً، هناك حالات تصرف بها المرأة على بيتها وتعول أسرتها ويجحف حقها من قبل الرجل.

بينما رأت الدكتورة هيا بنت عبدالعزيز المنيع عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والشباب والأسرة الكاتبة في جريدة "الرياض"، أن من ابرز الإشكاليات التي تعاني منها المرأة السعودية أنه يتم التعامل معها وفق العرف الاجتماعي أكثر من الشرعية النظامية والقانونية، وما زالت تعاني من الصورة النمطية التقليدية التي تحيط بها ويعتقد صانعوها أن المرأة محاطة دائما برعاية الرجل، مع أن واقع ومتطلبات الحياة تغيرت اجتماعياً واقتصادياً ما يتطلب إعادة النظر في الكثير من القوانين المرتكزة على بعد اجتماعي أكثر من أن تكون ذات بعد شرعي أو قانوني، وسعدت كثيراً بموافقة المجلس بالغالبية على التوصية التي رفعتها الزميلات، وأن ينظر للمرأة كمواطن له حقوق وعليه واجبات، وبالتالي لها حق الحصول على قرض من البنك العقاري بصرف النظر عن حالتها الاجتماعية أو عمرها، ولكن تمنح القرض لأنها مواطن لها حق في جميع الامتيازات التي يحصل عليها أخوها الرجل.

وكان للدكتورة حنان الأحمدي عضو لجنة الشؤون الصحية والبيئة وقفة حول ما قدمته زميلاتها بأن رؤية خادم الحرمين الشريفين عندما قرر للمرأة الدخول في مجلس الشورى ومشاركتها في التشريع وصياغة الأنظمة والقرارات تجسدت ورأيناها على ارض الواقع من خلال الانتصار الأول للمجتمع، فقد ساهمت المرأة في تعديل نظام كان متحيزاً لا يتوافق مع الشريعة الإسلامية، ولا مع الحقوق التي تكفل بها الشرع للمرأة بتمتعها بذمة مالية مستقلة، لكن كثيرا من الأنظمة والممارسات القائمة على ارض الواقع تميز ضد المرأة وهذا ظلم لها ويعطي صورة سلبية عن الشريعة الإسلامية وأنها متحيزة ضد المرأة.

وأشارت إلى أن تعاون الزميلات لصياغة توصية قوية بمبررات واضحة مستندة على الواقع، بحاجة المرأة على تملك وحدة سكنية باسمها بدعم من صندوق التنمية العقارية، ولم يكن ذلك ممكناً في السابق، تثبت مدى حرصها على كل ما يخص هموم بنات جنسها خاصة والمجتمع عامة، حيث تمكنت العضوات بدعم من الأعضاء بطرح رؤية واضحة وقوية ومدعمة بالدلائل والحجج ليوافق عليها المجلس بأغلبية كبيرة، فهنا تحقق الهدف الأساسي من دخول المرأة للمجلس بأن تكون مؤثرة في المجال التشريعي

ونوهت إلى أنه لولا دعم أشقائهن الرجال في المجلس وتفهمهم للدلائل والحجج التي قدمتها العضوات لما نجحن، وهذا يدل على وعي جديد ومختلف، حيث إن التشريعات في السابق كانت متحيزة لصالح الرجل لأنها وضعت وفق رؤية أحادية والآن أصبحت برؤية متزنة.

ووافقتها الرأي الدكتورة ثريا عريض عضو لجنة الشؤون الخارجية التي وصفت آراء المعارضين لتوصية العضوات بالظاهرة الصحية، وقالت: "كان من المتوقع أن يمر هذا المقترح بشكل سلس نظراً إلى وعي المجتمع، فنسبة المصوتين للقرار 76 إلى الرافضين 29 يكشف مدى الوعي الحاصل"، إضافة إلى أن الرؤية بعينين أكثر وضوحا من الرؤية بعين واحدة، فالمرأة في مجلس الشورى نجحت في نقل صورة المرأة الواعية ونظرتها الحقوقية وهي الأقدر أن تعبر عن احتياجاتها ورغباتها، لافتة إلى أنها تأمل أن يرى الجميع التوصية قراراً فالآمال ما زالت متصاعدة بأن تحظى المرأة بحقوقها كاملة.

دعا إلى التجاوب والتعاون

مفتي المملكة ل "الرياض": قرار خفض أعداد الحجاج مصلحة عامة

المصدر: صحيفة الرياض الاربعاء 10 شعبان 1434 هـ - 19 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/19/article844950.html

الرياض – أحمد الأحمد

أكد سماحة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ – مفتي عام المملكة – على أهمية الاستجابة لقرار خفض عدد حجاج الداخل والخارج وقال في تصريح ل "الرياض" إن الاستجابة لهذا الطلب الوجيه تأتي تحقيقا للمصلحة العامة وأن التوسعة التي تقوم بها المملكة ضرورة لكثرة الأعداد من الحجاج الذي يأتون كل عام لأداء هذا الركن العظيم.

وأهاب سماحة الشيخ بالمواطنين وحجاج الخارج التعاون والتجاوب لأن هذا الأمر تم اتخاذه من الجهات المعنية لكي تتحقق مصلحتهم ويؤدون حجهم بكل يسر وسهولة، مشددا على أن تأدية الحج دون تصريح رسمي يعد خطأ.

الجدير بالذكر أن المملكة قد أعلنت عن تخفيض عدد الحجاج لهذا الموسم، بنسبة 20% للحجاج من خارج المملكة، وبنسبة 50% للحجاج من داخل المملكة نظرا لمشروع خادم الحرمين لتوسعة المطاف الذي لا يزال العمل جار فيه ، وسيستوعب عند اكتماله 150 ألف طائف في الساعة مما يعني تضاعف طاقته لثلاثة أضعاف ولأجل ذلك تم تخفيض أعداد الحجاج ضمانا لسلامتهم ولكي يؤدي ضيوف الرحمن حجهم دون أي عوائق ومخاطر.

مواقع التواصل" على "النت" زادت من حرية التعاطي مع همومه» واحتياجاته

طموح المواطن ارتفع عن أداء "السلطة التنفيذية"!

المصدر: صحيفة الرياض الاربعاء 10 شعبان 1434 هـ - 19 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/19/article845072.html

الخبر، تحقيق- عبير البراهيم
أصبح المواطن ينظر إلى المتغيرات برؤية مختلفة تمنحه طموحاً لتلبية احتياجاته؛ فهذا الإنسان لم يعد يحلم برصف شارع قريته الصغيرة، أو وجود مدارس قريبة من منزله، أو أسواق متنوعة وراقية من حيث المباني تشبع رغباته.. أصبح المواطن اليوم يرغب بأماني مرتفعة ومتسعة؛ فالسقف لديه كبير والطموح أكبر، وتحديداً بعد أن اطلع على تجارب الشعوب الأخرى من خلال السفر، وما يشاهد ويقرأ عبر المواقع الإلكترونية، ووسائل الإعلام،؛ فهو يحلم أن يكون هناك تغيراً حقيقياً في مشروعات صحته، وسكنه، وخدمته، وهنا تأتي مسؤولية الجهات التنفيذية الحكومية في احتواء ذلك السقف المرتفع الذي أصبح موجوداً لدى المواطن، ولا تقف تلك الجهات متفرجة، أو عاجزة عن تحقيقه.
لم تعد أحلامه رصف شارع أو بناء مدرسة أو سوقاً وإنما تحسين مستوى «خدمته».. و«معيشته»
وعي وفكر
وقال "د.حسن الذبياني" -أستاذ التنمية الاجتماعية بجامعة طيبة-: إن الدولة هي بالنسبة للمواطن في مقام الوالد، والمواطن في مقام الابن، وكلما علم الابن أن إمكانات والده جيدة، كلما ارتفع سقف الطموح لديه، مضيفاً أن المواطن هو في الحقيقة ذلك الابن الذي انفتح على العالم وتوسعت دائرة الوعي لديه، وأصبح يستوعب أنه في وطن قادر على العطاء وقادر على تنفيذ ذلك الطموح، مبيناً أن سقف الوعي الثقافي ارتفع لدى المواطن في الفترة الأخيرة خاصة بعد إقرار الجامعات وارتفاع مستوى الفكر، وكذلك انفتاح المواطنين على "الشبكة العنكبوتية"، ومدى معرفتهم بالأمور الأساسية كالصحة والتعليم والأمن بأنواعه، وكذلك ارتفاع عدد المنح وتقديم البنك العقاري، مؤكداً على أن التعاطي الموجود هو من "ردّات" الفعل الطبيعية لما هو موجود وحاصل.

وأشار إلى أن ردة فعل المواطن تغيّرت نتيجة تغير الفكر والثقافة، وكذلك الأسلوب في التعاطي مع جميع المسؤولين؛ لأن المسؤول أصبح يستطيع أن يتخذ قراراً بكل سهولة مع تصاعد المستويات في أمور كثيرة أهمها الميزانية وغيرها.

ظاهرة إيجابية

وأوضح "د.الذبياني" أن ارتفاع سقف الطموح لدى المواطن يأتي من المثل الشائع الذي يقول: "إذا أردت أن تطاع فاطلب ما يُستطاع"، مضيفاً أن المواطن وجد أن الحراك الموجود في الدولة وفي واقع المسؤولين قادر على تنفيذ عدد من المطالب، وبالتالي ظهرت، فلو كانت عدم الثقة موجودة في تنفيذ تلك المطالب، فإنها لن تكون موجودة لدى المواطن، مشيراً إلى أننا نستطيع القول إن المسؤولين وصلوا إلى مستوى معقول من تنفيذ ما يتوافق نسبياً مع متطلبات المواطن وطموحه، مؤكداً على أن ارتفاع سقف الطموح لدى المواطن ظاهرة إيجابية، لكن السؤال المهم الذي لابد أن ندور حوله يتمثل في: "ما هو سبب ارتفاع سقف الطموح؟"، مبيناً أن قدرة الدولة على تنفيذ تلك المطالب هي من صنعت ذلك السقف المرفوع، فهناك الكثير من المسوغات التي أوجدت ذلك السقف المرتفع لدى الفرد ودعمته بداخله، حيث نجد ذلك في تقدم عطاء البنك العقاري ومساعدة المؤسسات الصغيرة والكبيرة، وكذلك دفع المواطن من قبل الدولة للارتقاء باستثمار الأفراد.

مستوى ثقافي

وأكد "د.الذبياني" على أن مستوى ثقافة المجتمع لم ترتفع إلى الحد الذي يكون فيه وعي تنظيمي لهذه التطورات، مضيفاً أن مستوانا الثقافي مازال يحتاج للكثير ونطمح خلال السنوات المقبلة أن يرتقي ويكون أفضل، فمهما يكن لدينا من المباني الجيدة والمستويات الجيدة من البنية التحتية، إلاّ أننا ثقافياً غير قادرين على عملية إدارتها بالشكل الجيد، بحيث تكون بالشكل النموذجي، مبيناً أن المستوى الثقافي هو من منعنا أن نكون بذلك التقدم، فالشعوب الأخرى نضجت في ذلك الجانب ووصلوا إلى مستوى عال، متسائلاً: كم عمرنا الزمني مقارنة بالشعوب التي نضجت؟، لا يُعد شيئاً، فنحن مازلنا نحبو في الوقت الذي وصلوا إلى سن الرشد، مشيراً إلى أنه على الرغم من ذلك فقد سابقنا الزمن بشكل كبير، ومن المتوقع أن نصل إلى مستوى أفضل خلال فترة قصيرة، ونحتاج فقط إلى أن يكون الوعي المجتمعي كبيرا. وأضاف: حينما ننظر على سبيل المثال لتجربة "بريطانيا" في تنسيق الشوارع، نجد أن شوارع المملكة أفضل من حيث الاتساع، لكن حينما ننظر إلى حركة المرور نجد التخبط لدينا في مسارات السيارات، حيث إن ثقافة احترام النظام غير موجودة، لكن يختلف الحال في "بريطانيا"، فمن الصعب أن توجد سيارة تخرج عن مسارها، على الرغم أن شوارعها لا تتجاوز مسارين فقط!.

تغيرات اقتصادية

وقال "د.إبراهيم بن محمد الزبن" -أستاذ علم الاجتماع بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-: إن مجتمع المملكة يمر بتغيرات ثقافية واجتماعية واقتصادية، نتج عنها ظهور أوضاع ومستجدات، جعلت سقف توقعات أفراد المجتمع يعلو بشكل يفوق ما هو مخطط له ومتوافر واقعياً من مخرجات المشروعات والجهود التنموية المختلفة، مضيفاً أنه تاريخياً كان أبناء المجتمع يتوزعون مكانياً وجغرافياً بين مناطق حضرية ذات نمو محدود، على شكل مدن صغيرة يغلب على سكانها العمل بالنشاط التجاري وبعض الأعمال الحكومية المحدودة، بينما يعيش آخرون منهم في مناطق ريفية يغلب على سكانها العمل بالزراعة وبعض الأنشطة التجارية البسيطة، أما القسم الثالث فقد كانوا يقيمون في مناطق رعوية تطلبت ظروف معيشتهم الحراك والتنقل من مكان إلى آخر، مبيناً أنه كانت تطلعات أبناء المجتمع في تلك المرحلة التاريخية تتركز حول إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان، وبالتالي كانت الجهود التنموية تتركز حول توفير الحد الأدنى من المتطلبات المعيشية البسيطة.

مرحلة انتقالية

وأوضح "د.الزبن" أنه ترتب على النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي تحول المجتمع إلى المرحلة الانتقالية التي أدت إلى الانتقال من الشكل التقليدي البسيط إلى الشكل المتطور الصناعي، وقد أدى ذلك إلى حدوث العديد من التغيرات في ظروف الناس المعيشية، خاصةً مع ارتفاع مستويات الدخول الفردية للسكان، وتغير أسلوب الحياة، وتزامن ذلك مع الاختلاط بالثقافات الأخرى، وتعدد وسائل الاتصال، من خلال ما ينشر ويبث في وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمشاهدة، من مواد تثقيفية وتوعوية، كل ذلك أسهم في توسيع مدارك الناس وسهّل تبادل العلوم والمعارف، مما أثر على طريقة تفكيرهم وحكمهم على المواقف والأشياء، مبيناً أنه ساعد ذلك إسهام وسائل التواصل الاجتماعي ك"الفيس بوك" و"توتير" وغيرها في سرعة نقل المعلومة وتداولها بين الناس.

وأضاف: انعكست هذه العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على المواطن، وجعلته أمام تحديات تركزت في مدى قدرته على استيعاب الآليات الجديدة، مما أدى إلى ارتفاع سقف توقعاته وتطلعاته، مما شكّل عبئاً على المؤسسات المختلفة

لأداء مسؤولياتها تجاه هؤلاء المواطنين.

سخط وتذمر

وأكد "د.الزبن" على أنه بدأ الناس في التفكير بأوضاعهم الحالية في خضم هذه التغيرات المتلاحقة، مما جعل سقف توقعاتهم يرتفع، وهذه التوقعات قد تكون أحياناً مبالغ بها وفي أحيانا أخرى منطقية وتتلاءم مع احتياجات الناس، مضيفاً أنه مما زاد تعقيد هذه الأمور أن أي تقصير أو شبهه من قبل أي جهة خدمية يوجد حالة من السخط والتذمر والمطالبة بالتغيير بحجة الإصلاح، مشيراً إلى أنه لمواجهة هذه الإشكالات في المجتمع فإن على الأجهزة والمؤسسات المعنية تحمل مسؤولياتها وعدم تجاهل احتياجات الناس وتطلعاتهم مهما علا سقفها، وكذلك محاولة توفير على الأقل الحد الأدنى منها، كما أننا بحاجة إلى خطط تنموية سنوية توفر برامج ومشروعات قادرة على مواجهة متطلبات الناس المتزايدة والمتنامية، مؤكداً على أنه لم تعد المشروعات التنموية المبنية على الخطط التنموية الخمسية ملائمة لهذا التغير المستمر، والحراك السريع في كافة مجالات الحياة.

تجارب الشعوب

وقال "د.عبدالله السلمان" -مختص في علم النفس-: إن سقف الطموح لدى المواطن ارتفع بعد أن اطلع على تجارب الشعوب الأخرى من خلال السفر، ومن خلال ما يشاهد ويقرأ عبر المواقع الإلكترونية، ومن خلال الإعلام وما يقدمه، مضيفاً أن العالم أصبح مفتوحا على بعضه لبعض، وذلك ما جعل الطموح كبيرا، كما أن الوضع الاقتصادي تحسن وأصبح يدفع إلى تزايد عدد الأمنيات لدى الفرد، مؤكداً على أن المرء يحدث بداخله التغير النفسي حينما يخوض تجارب جديدة عبر الإطلاع على تجارب شعوب أخرى، فيشعر أنه ينفتح فكرياً، ويتظافر ذلك التغير بداخله على المستوى النفسي فيؤثر عليه فتتسع لديه الرؤية، مبيناً أن هناك الكثير من الجهود والمبادرات لموافقة طموح المواطن، لكن الإشكالية الكبيرة أن تحقيق ذلك الطموح لا يتوقف عند من يتخذ القرار، بل من في الجهات المنفذة للقرار، التي قد تتأخر في تنفيذ تلك الخطط، لافتاً إلى أن الفرد يشعر بالإحباط النفسي حينما يشعر أن الطموح لديه أكبر من المتاح، فالطموح حينما يرتقي لابد أن يلازمه سلبيات أو إيجابيات، فإذا لم يشعر أن تلك الآمال قابلة للتحقيق، فإنه يدخل في دورة من السلبيات.

الأحوال" في منزلك.. "تقدير" للمسنين والمرضى والمعوقين

المصدر: صحيفة الرياض الاربعاء 10 شعبان 1434 هـ - 19 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/19/article845140.html

الرياض - محمد السهلي

استحدثت وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية خدمة "تقدير" تستهدف خدمة فئات المرضى وذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن الذين يصعب عليهم مراجعة مكاتب الأحوال المدنية للاستفادة من خدماتها (تجديد بطاقات الهوية الوطنية، أو إصدارها، أو استبدالها).

وقال المستشار لشؤون المواقع بوكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية سليمان بن عبدالله السحيم إن هذه الخدمة تنطلق من المسؤولية الاجتماعية تجاه هذه الفئات، سعياً إلى خدمتهم في منازلهم، أو في المستشفيات، أو مقار الجمعيات المعنية بذوي الاحتياجات الخاصة.

ودعا السحيم كبار السن ممن أتموا 85 عاماً أو تجاوزوها، أو المرضى، أو ذوي الاحتياجات الخاصة إلى الدخول على بوابة وزارة الداخلية للخدمات الإلكترونية -الأحوال المدنية- هم أو أحد ذويهم لحجز موعد لتجديد أو إصدار بطاقة الهوية الوطنية، ومن حجز موعد لمراجعة مكاتب الأحوال المدنية في أنحاء المملكة للترتيب لزيارة المنزل أو المستشفى أو الجمعية لخدمة الشخص المعني، وبالنسبة للجمعيات المعنية بذوي الاحتياجات الخاصة فيمكن تهيئة مجموعة من الطلبات وتعبئة النماذج المطلوبة من خلال البوابة الإلكترونية، ومن ثم حجز موعد لكل منهم والترتيب مع أقرب مكتب للأحوال

المدنية لتقديم الخدمة لهم داخل مقر الجمعية"، لافتاً إلى أنه يُمكن لمن لا يستطيعون تنفيذ المتطلبات، أو لا يوجد مكتب أحوال مدنية في محافظاتهم، حجز موعد من خلال الاتصال بمركز العناية بالعملاء بوكالة الأحوال المدينة عبر وسائل التواصل هاتف 920022133 أو الرسائل النصية القصيرة على الرقم 77799 أو البريد الإلكتروني ahwalcare@ahwal.gov، لحجز موعد لهم والتواصل مع المكتب المعني للترتيب لزيارته وتقديم الخدمة له.

..واجبنا تجاههم أكبر من تركهم يعانون وحدهم

رعاية "كبار السن" مفقودة!

المصدر: صحيفة الرياض الاربعاء 10 شعبان 1434 هـ - 19 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/19/article845073.html

يواجه معظم كبار السِّن مُشكلاتٍ عدة؛ تُنسج أولى خيوطها بمُجرَّد تقاعدهم عن العمل، ومن ذلك تراجع دخلهم الماديَّ مما ينعكس سلباً على مستوى معيشتهم، خاصةً أولئك الذين لم تُتح لهم فرصة ادخار "القرش الأبيض لليوم الأسود"، إلى جانب مُعاناتهم من أمراض شتى تُباغتهم خلال هذه المرحلة من العمر، حينها قد لا يجدون تأميناً صحياً يوفر لهم الرعاية المناسبة صحيًا ونفسيًّا.

وبنظرة فاحصة لحال كبار السن في العديد من دول العالم الأكثر تقدُّماً نجد انَّهم يحظون بكامل الرعاية والوفاء، فبإمكانهم الحصول على خدمات عديدة داخل المجتمع بأقل كلفة ممكنة، فيشعرون حينها أنَّهم يعيشون في مجتمع منحهم الرعاية وفاءً لهم نظير ماقدَّموه من خدمة لوطنهم عندما كانوا على قدرٍ كبير من القوَّة، فلمَّا ضعفت أجسادهم ووهنت قواهم وجدوا أمامهم من يمد لهم يد العون لقضاء حاجاتهم النفسيَّة والبدنيَّة؛ ليتمكنوا بعد ذلك من العيش فيما بقي من سنيّ أعمارهم، وهم يشعرون أنَّ مجتمعهم يبادلهم الحب بالحب، والوفاء بالوفاء.

متابعة كبار السِّن في المنزل يحد من تفاقم مشكلاتهم الصحِّية

وتظلّ تفاصيل الآلام المختزنة في صدور بعض كبار السن تنطوي على قصص صامتة تأبى عزَّة أنفسهم عن البوح بها خشية الذل والهوان، وخوفاً من مشاهدة نظرات الشفقة في عيون الآخرين، لتبقى ألحان حزنٍ مؤلمة لا تكاد تبين، قبل أن تأسرنا الحسرة، ويعتصرنا الألم على فراقهم بعد أن يُغيّبهم الموت في يومٍ من الأيَّام، ونصحو لاحقاً بعد أن غفلنا عن مشاطرتهم واقعِا مؤلما، وذكرى همسات صامتة كانت تُحكى على تجاعيد وجوههم، ولكننا -للأسف- لم نكن حينها قادرين على قراءتها.

هؤلاء هم "كبار السنّ" صانعو نجاحات الأمس، وأصحاب الفضل -بعد الله سبحانه وتعالى- في استمراره وتقدُّمه في الحاضر، هذه الفئة الصامتة لا تزال معظمها تفتقد لأبسط وأهم مقوّمات الحياة السليمة، وذلك على الرغم من وجود الإمكانات الماديَّة والبشريَّة في القطاعات الصحيَّة، إلاّ أنَّ الوفاء يأبى أن يشاطرهم الطريق، فيفقدون نتيجةً لذلك الرعاية والاهتمام من قِبَل مجتمعهم في جانب مهمٍ من جوانب حياتهم.

ويبقى القصور الواضح في رعايتهم محل أسئلة كثيرة تستدعي سبر أغوار القطاعات الصحيَّة للحصول على إجابة شافية، فالمستشفيات الحكومية والخاصّة بالمملكة لا تزال تفتقد إلى وجود عيادات مُتخصِّصة في رعاية كبار السِّن، والاهتمام بهم وبحث مشكلاتهم الصحية؛ لكونهم الفئة العمريَّة الأكثر حاجةً للرعاية الصحيّة.

رعاية خاصة

وقال "د.إبراهيم العسيري" -استشاري جراحة العظام والمفاصل والعمود الفقري، ورئيس قسم جراحة العظام بمدينة الملك فهد الطبية بالرياض- "توجد حاجة ماسّة لتوفُّر طب متخصص لرعاية وعلاج المُسنِّين، والاهتمام بهم"، مُضيفاً أنَّ ذلك يُعدُّ تخصُّصاً بحدّ ذاته، مُوضحاً أنَّه يتم تطبيقه والعمل به في العديد من دول العالم، مُشيراً إلى أنَّ "المسنِّين" فئة عُمريَّة حسَّاسة تحتاج إلى رعاية واهتمام مستمرين، إلى جانب التركيز على أهم الأمراض التي يتعرضون لها، مثل:

أمراض "الزهايمر"، و"الشلل الرُّعاش"، و"السُّكري"، إلى جانب "الضغط" و"مشكلات القلب"، لافتاً إلى أنَّ "المُسنِّين" بحاجة لرعاية خاصّة في جميع تفاصيل حياتهم اليومية، وأنماطهم المعيشية المختلفة، إلى جانب ضرورة الاهتمام والتركيز على الوصفات الطبية التي تُقدَّم لهم من قِبَل المراكز الطبية والمستشفيات الحكومية والخاصَّة؛ لتجنُّب أيَّ تعارض قد يقع بين الأدوية الموصوفة لهم؛ وذلك لما لها من أثر بالغ في حالتهم الصحية، وكذلك متابعة استخدامهم للأدوية.

برامج الرعاية الأولية

وأضاف "د.العسيري" أنَّ عدم وجود هذه العيادات بالمملكة يعود إلى عوامل عِدَّة، من أهمّها: قِلّة وجود الأطباء المُتخصِّصين في رعاية كبار السنّ، إلى جانب أنَّ عددهم لا يصل إلى الحد الأدنى الذي يساعد على إنشاء هذه العيادات، مُوضحاً أنَّه على الرغم من أهميتها البالغة، إلاَّ أنَّ وجود أصحاب هذه التخصُّصات لا يتوفَّر إلاَّ في المستشفيات الكبيرة والمُتخصِّصة فقط ، مُشيراً إلى أنَّه على الرُّغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها "وزارة الصِّحة" في دعم برامج الرِّعاية الأوليَّة المتوفِّرة حالياً وتنشيطها؛ لتحقيق الأهداف المرجُوَّة منها، إلاَّ أنَّها لا تزال قليلة الفاعليَّة ومُهمَّشة، مُشدِّداً على ضرورة الوعي التام بكيفيَّة تقديم الرِّعاية اللازمة لكبار السِّن من الناحيتين النفسيِّة والعلاجيَّة، مُبيِّناً أنَّ ذلك لايوجد إلاَّ لدى الأطباء المُختصِّين في هذا الجانب.

تقلُّبات صحيَّة

وبيَّن "تركي السرحاني" -أمين عام لجنة أصدقاء المرضى بمنطقة عسير- أنَّ "المُسنِّين" يحتاجون إلى رعايةٍ واهتمامٍ كبيرين في الجانب الصحّي؛ لكونهم أكثر الفئات العُمريَّة تعرُّضاً للتقلبات الصِّحيَّة، مُضيفاً أنَّ ذلك أدَّى إلى أن تُبادر "وزارة الصِّحة" باعتماد برنامج الرعاية المنزليَّة، مُوضحاً أنَّ البرنامج يهتم بالمرضى على اختلاف فئاتهم العمرية، ويُقدِّم المساعدة والعون لهم في الجوانب الصحيّة التي يحتاجونها عبر تقليل عامليَّ الجُهد والوقت على الشخص المريض، مُشيراً إلى أنَّ برامج الوزارة في هذا الشأن تُغني عن إنشاء عيادات متخصصة في رعاية كبار السن والاهتمام بهم؛ لكونها تُركِّز على تقديم الرِّعاية اللازمة للأسرة من الناحيتين النفسيَّة والعِلاجيَّة، إلى جانب اهتمامها أيضاً بتقليل عامليَّ الوقت والجُهد على المريض.

فئة مهضومة الحقوق

وأكَّد "د.هاشم بالبيد" -استشاري ورئيس قسم أمراض كبار السن والشيخوخة بمدينة الملك عبدالعزيز بالحرس الوطني بالرياض- على أنَّ "المُسنين" فئة مهضومة الحق إلى حدّ كبير في الجانب الصحّي، مُضيفاً أنَّهم عملوا سنين طويلة بجهات مختلفة في الدولة بالقطاعين العام والخاص، ويُعانون في سِنِّهم المتأخر من تراكمات ومشكلات صحيّة مختلفة، إلى جانب افتقادهم إلى الاهتمام والرعاية اللازمة والتامة، مُوضحاً أنَّ عمليَّة الكشف الطِّبي على المُسِن من قِبل الطبيب تظل حتى الآن مُشكلةً قائمةً بحد ذاتها تُضاف إلى مُشكلاته الصِّحيَّة، مُشيراً إلى أنَّ العديد من الأمور بالغة الأهمية في مراحل الكشف الطِّبي يتم التجاوز عنها وتجاهلها؛ مِمَّا يؤدِّي إلى حدوث مضاعفات على صحَّة المُسِن، لافتاً إلى أنَّ الهدف من إنشاء العيادات المُتخصِّصة برعاية المسنين على مستوى العالم يتمثَّل في تقديم الرِّعاية اللازمة بحيث يتمكَّن لاحقاً من رعاية نفسه دون الحاجة للآخرين.

رعاية المُسنِّين

وأضاف "د.بالبيد" أنَّ قِلَّة الوعي فيما يتعلَّق برعاية "المُسنِّين" تسبَّبت في إهمال هذا الجانب بالمملكة، مُوضحاً أنَّ هناك فارقاً كبيراً في علاج المسنين وطريقة تقديم الخدمة لهم لمِسَه بنفسه من خلال مزاولته لمهنة الطِّب، مُشيراً إلى أنَّ هناك اختلافاً واضحاً في حالة المُسِن فيما يتعلَّق بنشاطه وحركته اليوميَّة حينما يذهب إلى عيادة مُتخصِّصة عنه عندما يتوجَّه إلى عيادة غير مُتخصِّصة، لافتاً إلى أنَّ العيادات المُتخصِّصة تهتم عادةً بجوانب كثيرة من حياة المسن على الصُّعُد النفسيَّة والأسرية والصحيّة، مُبيِّناً أنَّ هناك عزوفاً كبيراً من قبل العديد من الأطباء عن مزاولة هذا التخصُّص، الأمر الذي يتطلَّب تسليط الضوء على هذا الجانب وافتتاح عيادات مُتخصِّصة برعاية كبار السِّن، ذاكراً أنَّ الوقت الذي يقضيه الطبيب المُتخصِّص في علاج المسنين مع مريضه يُعادل ما يقضيه طبيب آخر مع خمسة أفراد من فئات عمرية مختلفة؛ وذلك نتيجةً لحاجة كبير السِّن لمن يسمع شكواه فيما يتعلَّق بمشكلاته الصحيّة دون تذمّر.

مُشكلة النسيان

وأشار "د.بالبيد" إلى أنَّ العديد من الأفراد يُقلِّلون من أهميّة التوجُّه بالمُسِن إلى عيادات المسنين عند معاناته من بعض المُشكلات الصحيَّة التي يرون خطأً أنَّها بسيطة، مُضيفاً أنَّهم قد يُبرِّرون مشكلة النسيان لديه -على سبيل المثال- بأنها مُشكلةٌ حتميَّة لتقدُّمِهِ في العمر، مُوضحاً أنَّها قد تترافق مع أعراض مرضيَّةٍ أخرى، لافتاً إلى أنَّه لو تمَّ الكشف عنها مبكراً

فإنَّه من السهل -بإذن الله- علاجها والشفاء منها، إلى جانب ضمان تجنّب التدهور الصحيّ السريع للمُسِن، مُبيِّناً أنَّ المشكلة مجتمعية وواقعية وتقع على نطاق واسع يشمل أيضاً العديد من المجتمعات العربية، ذاكراً أنَّ ذلك يُحتِّم على الجميع محاولة إيجاد حلول ناجعة لها.

أنظمة تشريعية

وشدَّد "د.وليد المالك" -أستاذ مساعد بجامعة الملك سعود للعلوم الصحية، واستشاري أمراض كبار السن ومكافحة التشيُّخ بالحرس الوطني- على ضرورة الاهتمام بالمسنين وبحث احتياجاتهم؛ لكونهم الفئة الأكثر صمتاً بين الفئات العمريَّة في المجتمع، مُضيفاً أنَّ هناك حاجة ماسَّة لوجود أنظمة تشريعية لدى "وزارة الصِّحَة" تهتم بهذه الفئة وتقوم على رعايتها صحياً ونفسياً، أُسوةً بالتخصُّصات الأخرى، مثل تخصُّصات الأطفال والنساء والولادة، مؤكِّداً على أنَّ أعداد المسنين بالمملكة في تزايدٍ مستمرٍ حسب الإحصاءات الرسميَّة، مُشيراً إلى أنَّ ذلك يجعل الجميع أمام واجب ديني وأخلاقي ومهني، يستدعي تضافر الجهود من أجل تعزيز الرعاية الصحية لفئة المسنين.

عمال «مخالفون» يحولون حديقة إلى مسكن بعد رفض «الوافدين» استقبالهم

المصدر: صحيفة الحياة الاربعاء 10 شعبان 1434 هـ - 19 يونيو 2013م
http://alhayat.com/Details/524994

الدمام – رحمة ذياب

يفترش عشرات العمال الآسيويين، جنبات حديقة عامة وسط مدينة الدمام، منذ أيام، في ظروف حياتية «صعبة»، يواجهون حرارة الشمس الحارقة، والرياح المحملة بالغبار، واضطر بعضهم إلى الشرب من المياه المستخدمة لري المزروعات في الحديقة، فيما يأكلون مما يجود به عليهم سعوديون ومقيمون آخرون.

واضطر العمال الأجانب إلى ترك المساكن التي كانوا يعيشون فيها، بطلب من رفاقهم لكونهم مخالفين لأنظمة العمل والإقامة. ويخشى رفاقهم الذين يستأجرون المساكن من العقوبات التي قد تطبق عليهم، في حال قيام فرق وزارة العمل والأجهزة الأمنية بدهم مساكنهم، وضبط المخالفين فيها، بعد انتهاء المهلة الممنوحة للعمال الأجانب لتصحيح أوضاعهم.

ولم يجد العمال المخالفون طريقة للخلاص من الأوضاع «الصعبة» التي يمرون بها، سوى تسليم أنفسهم إلى إدارة الوافدين التابعة للجوازات، إلا أنها رفضت استقبالهم، إلا بحضور كفلائهم. بينما لا يرد كفلاؤهم على الاتصالات الهاتفية التي يجريها العمال بهم. وقال أحد العمال لـ «الحياة»: «طلب منا أصدقاؤنا الذين كنا نسكن معهم، مغادرة المنازل بأقصى سرعة، خوفاً من تعريضهم إلى المساءلة، لإيوائهم عمالاً مخالفين لأنظمة العمل والإقامة. فيما هم نظاميون. فيما أعلنت وزارة العمل نيتها دهم منازل العمال الأجانب بعد انتهاء فترة تصحيح الأوضاع، ما أوقع الرعب بين من كنا نسكن معهم»، مضيفاً «لم نجد مكاناً نلجأ إليه، إلا الشارع، علماً أننا ذهبنا إلى مقر إدارة الوافدين. ولم نجد تجاوباً من قبلهم».

وانخرط العامل يوسف، في نوبة بكاء، وهو يشكو الجوع والعطش قائلاً: «الجو حار جداً، ولم نجد مأوى يحمينا، فالجميع يرفضنا»، ويمسح دموعه، ليعود إلى الحديث مرة أخرى، «لا نريد العمل، فقط نريد العودة إلى بلادنا، فلم نعد نتحمل حرارة الشمس، والجوع والعطش هنا».

ولم يتحمل أحد العمال حرارة الشمس، وقلة الطعام، فتعرض لضربة شمس، نقل إثرها إلى أحد المستوصفات لنيل العلاج اللازم. ويروي قصته واصفاً حاله بـ «المأسوي»، مضيفاً «نعيش ظروفاً صعبة للغاية، فإدارة الوافدين في الجوازات رفضت استقبالنا، وطلبوا منا البحث عن الكفلاء، أو إحضار خطابات لإنهاء إجراءات التسفير. فيما لا حول لنا ولا قوة بعد أن تكالبت علينا الظروف».

عامل آخر كان يبكي بحرقة، باحثاً عن كفيله الذي استقدمه ليعمل لديه براتب 1500 ريال، ولكنه تفاجأ بأن راتبه 800 ريال، فهرب من أجل العمل لحسابه الخاص، ولم يعد يعلم شيئاً عن كفيله. فيما هناك عمال آخرون يعانون من مشكلات أخرى، مثل العمل الحر، وإعطاء مبلغ شهري للكفيل الذي تخلى عنهم في هذه الظروف، وقصص وحكايات أخرى، تسمعها من العمال، تتراوح بين «المؤسفة» و«المؤلمة».

وقال «فاعل خير»، تبرع بتأمين وجبات غذاء للعمال: «حال هؤلاء العمال مؤلم، ووضعهم يتطلب تدخلاً من الجهات الحقوقية، ليس لإعادتهم إلى العمل، وإنما لإكرامهم بتسفيرهم إلى بلادهم، فهم يعيشون العطش والجوع، فيما الظروف المناخية قاسية، حيث الحرارة والغبار، وقريباً، ستكون الأجواء الخانقة، حين تبدأ الرطوبة»، مضيفاً «حتى لو كانوا مخالفين لأنظمة العمل والإقامة، فإن هذا لا يجب أن يجردنا من إنسانيتنا وما يأمرنا به ديننا وأخلاقنا، من الإحسان إلى الضعيف والمحتاج، على الأقل بتسفيرهم إلى بلدانهم، واحترام إنسانيتهم».

وحاولت «الحياة»، الحصول على تعقيب من إدارة الجوازات في المنطقة الشرقية، وعلى رغم المحاولات المتكررة لم يتسنَ لها ذلك، إلا أن موظفاً في إدارة الوافدين، قال في اتصال هاتفي مع «الحياة»: «نحن على استعداد لاستقبال أي عمال مخالفين، لتصحيح أوضاعهم، أو تسفيرهم، من دون الرجوع إلى الكفيل» وأغلق الهاتف.

يذكر أن إدارة الوافدين في المنطقة الشرقية، أوضحت أن هناك «ألفي مراجع يومياً، وهناك خطة لاستقبال هذا الكم الكبير من العمال الأجانب، من خلال زيادة عدد الموظفين، والعمل على مدار 24 ساعة. إضافة إلى مواعيد محددة، وذلك بالتعاون مع ممثلي السفارات من مختلف الدول».

الحياة
AL HAYAT

107آلاف طلب لتصحيح أوضاع البرماويين خلال3 أشهر

المصدر: صحيفة الحياة الاربعاء 10 شعبان 1434 هـ - 19 يونيو 2013م
http://alhayat.com/Details/525055

مكة المكرمة -عبدالرحمن باوزير

أوضح مصدر موثوق في لجنة تصحيح أوضاع الجالية البرماوية في العاصمة المقدسة لـ«الحياة» عن إنجاز اللجنة لنحو 107 آلاف طلب تصحيح أوضاع من الجالية البرماوية، منذ انطلاق عمل اللجنة 23 آذار (مارس) الماضي وحتى أمس، وإصدار نحو ألفي إقامة نظامية من مديرية الجوازات، متوقعاً اكتمال عمليات التعريف وقبول أكثر من 233 ألف برماوي حتى السابع من أيلول (سبتمبر) المقبل، بحسب خطة عمل اللجنة.

من جهتها، أعلنت إمارة منطقة مكة المكرمة عن تنظيم مؤتمر صحافي السبت المقبل، يكشف خلاله أمير المنطقة الأمير خالد الفيصل عن أحدث تفاصيل تصحيح أوضاع الجالية البرماوية في العاصمة المقدسة، والبالغ عددهم 233 ألف برماوي.

وأكد المشرف العام على لجنة تصحيح أوضاع الجالية البرماوية عبدالله آل قراش لـ«الحياة» أن اللجنة لم تتسلم سوى النذر القليل من المستندات غير الصحيحة خلال الفترة الماضية، قدمها بعض الأشخاص في محاولة منهم لاستغلال أمر التصحيح، وهم من غير أبناء الجالية البرماوية، موضحاً أن تلك المستندات يتم كشفها في المرحلة الأولى من أعمال فرز اللجنة، وأن عددها لا يذكر.

وبين أن لجنة تصحيح أوضاع الجالية البرماوية تعمل على تصحيح أوضاع نحو 233 ألف برماوي، من خلال مرحلة المسح الأولى التي شملت مراكز الأحياء في مناطق المملكة كافة، واستمرت لثلاثة أشهر، عمل بها أكثر من ستة آلاف متطوع، مؤكداً استعانة اللجنة بشيخ وأبناء الجالية بعد أن تم تدريبهم على العمل المسحي.

وأضاف «يوجد تحت خيمة التصحيح في المرحلة الثانية نحو 128 موظفاً، منخرطين في آلية عمل سلسة، واعتمدت اللجنة على احترام النظام مع ضرورة الوعي بين منسوبيها ليكون النظام مجدياً، وحققت اللجنة نجاحاً كبيراً بتوجيهات

أمير المنطقة»، لافتاً إلى وجود البرماويين في كثير من مناطق المملكة، إلا أن النسبة الأكبر تتركز في العاصمة المقدسة، تليها جدة، فالمدينة، ثم بأعداد يسيرة في كل من الرياض ومنطقتي عسير وجازان.
وعن المدارس الخيرية المختصة بتعليم أبناء الجالية البرماوية، أكد المشرف العام على لجنة تصحيح أوضاع الجالية البرماوية عدم طرح آلية معينة أو رؤية مستقبلية لوضع المدارس بعد التصحيح، وأن وزارة التربية والتعليم تشارك لجنة التصحيح، وقال «المدارس تحتاج دراسة عميقة». وبين الأمين العام لمجلس الجالية البرماوية عبدالله معروف في حديثه إلى «الحياة» أن نحو 35 ألف طالب وطالبة من الجالية البرماوية يدرسون في 54 مدرسة خيرية، موزعة بين العاصمة المقدسة ومحافظة جدة، إضافة إلى المدينة المنورة، مشيراً إلى وجود مشاورات مع وزارة التربية والتعليم خاصة بوضع المدارس بعد تصحيح الأوضاع.

المحكمة العليا نقضت أحكام "الاستئناف" و"الجزائية" تواجه المتهمين الأسبوع المقبل

اتهام 110 وسطاء في مساهمات سوا الوهمية بجريمة غسل أموال

المصدر: صحيفة عكاظ الاربعاء 10 شعبان 1434 هـ - 19 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130619/Con20130619612330.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
أحالت هيئة التحقيق والادعاء العام بجدة في تحقيقاتها النهائية، ثلاثة ملفات شهيرة في ما عرف بالمساهمات الوهمية ومن بينها مساهمات شهيرة، إلى المحكمة الجزائية في جدة، عقب تكييف الجرم من المدعي العام من تهم النصب والاحتيال إلى تهم غسل أموال لمبالغ تزيد على ملياري ريال، عقب أن حسمت المحكمة العليا ما صدر عن محكمة الاستئناف حول ملف القضية الذي صدرت فيه أحكام سابقة بنقض تلك الأحكام والنظر في القضية مجددا عقب تكييفها على أنها غسل أموال، وعلمت «عكاظ» أن ملف القضية أحيل الى المحكمة الجزائية عقب التعديلات الجديدة بإحالة قضايا غسل الأموال إليها.
ويمثل 110 وسطاء بينهم 95 من مطلقي السراح، أمام القضاء اعتبارا من الأسبوع المقبل في تهم غسل أموال عن طريق بيع وشراء صوري لعدد من العقارات تمثلت في أراض، فلل، عمائر، وسيارات فضلا عن تمرير حسابات وهمية بأسماء زوجاتهم.
وأكدت مصادر أن عددا من المتهمين وجهت لهم تهم النصب والاحتيال وأكل أموال الناس بالباطل وتبديدها وجمع مبالغ لتشغيلها دون ترخيص أو إذن من الجهات الرسمية. وقالت المصادر إن «المدعي العام طالب في دعواه بتطبيق نظام مكافحة غسل الأموال، وإصدار عقوبات بالسجن والغرامة ومصادرة الأموال محل التهم»، مشيرة إلى أن عدد المساهمين في تلك المساهمات أكثر من 30 ألف مساهم وتمثل مساهمات «سوا» الشهيرة أكثر من 85% من حجم تلك القضايا.
وبينت المصادر أن بين المتهمين رجال أعمال وموظفون متقاعدون، فيما صدرت أحكام من وزارة التجارة على بعض المتهمين في قضايا سندات وشيكات دون رصيد تزيد على مليار ريال، مضيفة أن التحقيقات أظهرت أن عددا من المتورطين جمعوا أموالا نقدا، وحرص متورطون على عدم إيداع تلك الأموال في البنوك خشية رصدها ومتابعتها من الجهة المختصة، وتم غسل تلك الأموال عن طريق شراء ومناقلة عقارات وسيارات، فيما حصل أحد وسطاء المساهمات على أرباح تزيد على 80 مليون ريال مقابل مساهمته بثلاثة ملايين ريال.

وكشفت المصادر أن هيئة التحقيق والادعاء العام فرزت قضايا فرعية لمتهمين في مساهمات تخصهم في النشاط ذاته عقب أن عملوا في مساهمات تفرعت من المساهمات الاساسية وحرر عدد منهم شيكات دون رصيد.
وعلمت «عكاظ» أن الهيئة استدعت عددا من المتورطين في تلك المساهمات للاستماع لأقوالهم مجددا وناقشتهم في ملف القضية.
وتأتي هذه التطورات في ملف القضية بعد شروع المدعي العام خلال الأشهر الماضية في تقصي مصير 1.5 مليار ريال حصيلة مساهمات «سوا»، فضلا عن مساهمات متنوعة بعضها تفرعت من المساهمات الأساسية، وكشفت التحقيقات في ملفات المساهمات ومنها «سوا» ومساهمات «البورصة العالمية»، عن تعامل عشوائي لجمع مبالغ من وسطاء وباحترافية، بحيث يتم إقناع المساهمين بالمشاركة دون تردد، وبينت حصيلة تلك المساهمات عن خلل في استثمار تلك الأموال على أرض الواقع، حيث تبين أن وسطاء حصلوا على مبالغ وعملات طائلة، في حين خرج مساهمون من تلك المساهمات بخفي حنين دون قدرتهم على استعادة رؤوس أموالهم.
وكانت المحكمة الجزئية في جدة تلقت توجيها من المحكمة العليا يقضي بنقض جميع الأحكام السابقة في المساهمات وجمع الأموال، بعد أن اعتبرتها مساهمات نصب واحتيال، تم تحويرها إلى قضايا غسل أموال عقب أن صدرت أحكام سابقة بحق متهمين تجاوزت الـ120 عاما، وأكثر من 5 آلاف جلدة بعد اتهامهم بالنصب والاحتيال وتبديد أموال المساهمين، قبل أن يتم إيقاف التنفيذ وإعادة المحاكمة.

اشتكوا من تأخر قضاياهم.. أهالي العلا لـ عكاظ

قاض واحد يسيّر آلاف القضايا في المحكمة الشرعية

المصدر: صحيفة عكاظ الاربعاء 10 شعبان 1434 هـ - 19 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130619/Con20130619612554.htm

محمد مشهور الأيداء (العلا)
اشتكى أهالي محافظة العلا بمنطقة المدينة المنورة، من تأخر إنهاء معاملاتهم لدى المحكمة الشرعية في المحافظة ولأوقات طويلة، مشيرين إلى أن ذلك التأخير يزيد من تعقيد قضاياهم خاصة عندما يتوفى أحد أطرف القضية أو يرتحل من المنطقة، مرجعين التأخير إلى قلة عدد القضاة الذين وصل عددهم إلى قاض واحد بعد أن كانوا خمسة في المحافظة.
وقال كل من عبدالرحيم الجعبة وبندر علي وعبد المحسن الخالدي، إن سكان المحافظة يربون على 60 ألف نسمة، إضافة إلى مثلهم من سكان القرى التابعة للمحافظة والبالغ عددها 83 قرية وهجرة،بعد أن كان عدد قضاة المحكمه خمسة قضاة تناقصوا الواحد تلو الآخر بسبب نقلهم ولم يتبق منهم إلا قاض واحد فقط، والذي أصبح ينظر مايفوق 5 آلاف قضية مابين جنائية وحقوقية وأخرى إنهاء حجج واستحكام التي لوحدها تفوق الـ 4 آلاف حجة استحكام.
ودعا عبدالرحيم الجعبة، إلى ضرورة الاهتمام بهذه الشريحة الكبيرة من أبناء أهالي العلا، وأضاف «لقد تعبنا من تأخر المعاملات في المحكمة ولفترات متباعدة ولا أبالغ إذا قلت إن إنهاء حجج الاستحكام وحدها تتطلب 20 سنة قادمة، في ظل وجود العدد الكبير من القضايا مقابل قاض واحد فقط ينظرها».
أما المواطن بندر علي، فأشار إلى أن لشقيقته قضية بسيطة لو كان هناك عدد كاف من القضاة لانتهت خلال أسبوع إلا أنني أتابع قضيتها منذ أكثر من 8 أشهر.
ويقول المواطن عبدالمحسن الخالدي، إنه يأتي إلى مقر المحكمة من مسافة 180كم من إحدى قرى العلا إلا أنه وفي نهاية اليوم يعود بخفي حنين.
وبين أن ازدحام القضايا ونقص القضاة السبب في كل هذ المشكلة مطالبا بضرورة إيجاد حلول عملية لإنهاء هذه المعضلة، واضاف «بسبب تأخر إنهاء قضيتي كاد الأمر أن ينتهي بيني وبين خصمي إلى أمور لا تحمد عقباها، وهي

خلافات لاتنتهي إلا شرعا». وانتقد الخالدي، عدم وجود مرشد قضائي واستعلامات، وتساءل: هل هذا المرفق الهام لا يرتقي لمستوى الاهتمام ؟.مشيرا إلى أن غياب التوازن في توزيع القضاة جعلهم على هامش الاهتمام في هذه المحافظة.
من جهته أكد مصدر مسؤول في محكمة العلا، أن المحكمة لا يوجد فيها إلا قاض واحد يخدم المحافظة، وأضاف «المحكمة في حاجة ماسة إلى زيادة عدد القضاة خاصة أن المحافظة توسعت في السنوات الأخيره فضلا عن زيادة عدد سكان المراكز والقرى والهجر التي حولها».

التربية الخاصة" تشدد على تسليم المواد الكيميائية وتصنيفها

فصول ليلية لأصحاب العوق السمعي والبصري بالرياض

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 10 شعبان 1434 هـ - 19 يونيو 2013م
http://sabq.org/UD6fde

سبق- الرياض:
وافق المدير العام للتربية والتعليم بمنطقة الرياض بالإنابة، حمد بن عبدالله الشنيبر، على فتح برامج مستحدثة في المدارس للبرامج الخاصة لتعليم الكبار والتعليم المسائي للعام الدراسي المقبل.
وأوضح مدير التربية الخاصة، محمد المحسن، أن وكيل الوزارة للشؤون المدرسية اعتمد بيانات ميزانية فصول وطلاب وبرامج ومعاهد التربية الخاصة بجميع مراحلها لتعليم الكبار والتعليم المسائي للعام الدراسي الجديد، واشتمل على ستة برامج للعوق السمعي والعوق البصري، وكلها ستقام في وسط الرياض.
وأضاف أن البرامج التي سيتم فتحها في مجال العوق السمعي المسائي بثانوية صقلية ثلاثة فصول، ومركز العوق لتعليم الكبار المسائي بمتوسطة العباس للمرحلتين المتوسطة ولها ثلاثة فصول، وتعليم الكبار لها فصل واحد، وثلاثة برامج للمسار البصري المسائية الأول للمرحلة الثانوية بصقلية، وفصل للعوق البصري للمرحلة المتوسطة ولتعليم الكبار، وتقام كلهما بمدرسة العباس المتوسطة بالملز.
من جهة أخرى شددت الإدارة على جميع المدارس الحكومية والأهلية على المدارس بضرورة تسليم المواد الكيميائية الموجودة في المدارس، سواء كانت منتهية الصلاحية أو لا تخدم المنهج المدرسي، ووجودها في المدرسة يُشَكِّل خطورةً على المدرسة وعبئاً عليها.
ودعت الإدارة إلى عمل تصنيف لهذه المواد، بحيث توضع في كل مجموعة في صندوق خاصة بها، ويكتب على الصندوق اسم الصنف، حتى إذا كانت المواد غير معروفة فيتم كتابة "مواد غير معروفة" على الصندوق.

اتهام خادمة بشنق طفل قبل سفرها بـ60 دقيقة

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 10 شعبان 1434 هـ - 19 يونيو 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/85814.html

وليد النهدي – الدمام

اتهمت أسرة بمدينة الدمام خادمتها المنزلية بقتل طفلهم البالغ من العمر 5 سنوات ، قبل توجهها للمطار بساعة استعدادا لسفرها " ذهابا وعودة " ، وبدأت القصة عندما اختفى الطفل بعد أن كان يلعب في أرجاء المنزل ، وتم البحث عنه حيث وجد معلقا بحبل ستارة نافذة الصالة ووجود "مساند" الكنب أسفل قدميه ، وقد فارق الحياة مباشرة ، وقد تم نقله الى مستشفى الدمام المركزي متوفى بعد أن تم بلاغ الجهات الأمنية بوفاة الطفل وبلاغ الجهات المسئولة بإيقاف الخدامة ومنعها من السفر ، والتي غادرت المنزل متجهة للمطار قبل ساعة من وقوع الحادثة .
من جهته أكد الناطق الإعلامي بشرطة المنطقة الشرقية المكلف الرائد مساعد الحارثي أن شرطة الدمام تلقت مساء امس الأول بلاغاً من مستشفى الدمام المركزي عن إحضار طفل سعودي الجنسيه متوفى يبلغ من العمر 5 سنوات وبه آثار في منطقة الرقبة . وعلى الفور باشر المختصون الانتقال للواقعة . وقد تبين أن الطفل توفى في صالة منزل ذويه حيث شوهد حبل ستاره نافذة الصالة متدلياً للأرض وأسفله كميه من المساند ، وقد أفاد ذووه بان المجنى عليه كان يلهو ثم اختفى وعندما افتقدوه بحثوا عنه فوجوده معلقاً بالحبل داخل الصالة وقد فارق الحياة ، ومن مجريات التحقيق الأوليه أبدوا شكوكهم حول احتمال علاقة خادمتهم التي غادرت المنزل باتجاه المطار للسفر قبل ساعة من الحادث بوفاة الطفل . وعلى ضوئه اتخذت الاجراءات اللازمة من قبل الجهة المختصة وتم إحضار الخادمة من المطار قبل سفرها . وأحيلت القضية لهيئة التحقيق والادعاء العام بحكم الاختصاص .

الاقتصادية

«البدء فعليا بـ"الحرمين" و"الأجاويد

حلول عاجلة لطفوحات المياه في جدة

المصدر:صحيفة الاقتصادية الاربعاء 10 شعبان 1434 هـ - 19 يونيو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/06/19/article_764278.html

أمل الحمدي من جدة
أكد الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة أهمية معالجة مشكلة طفوحات المياه التي تعانيها بعض الأحياء السكنية في محافظة جدة، وقال بإن مشاريع المعالجة ستبدأ عاجلاً في أحياء الحرمين، الأجاويد، والحرازات. ونوه خلال الاجتماع الذي حضره الأمير مشعل بن ماجد محافظ جدة، وأمين جدة الدكتور هاني أبو راس، والرئيس التنفيذي لشركة المياه الوطنية الدكتور لؤي بن أحمد المسلّم، نوه بما تشهده جدة من مشاريع، لافتا إلى ضرورة أن تكون الأحياء السكنية لائقة بالمشاريع الجارية في المحافظة. وأوضح الأمير مشعل بن ماجد، أن لجنة مشكلة من المحافظة والأمانة والشركة الوطنية للمياه بدأت في إحصاء الأحياء المتضررة من المياه الجوفية، مبينا أنه تم تحديد الأحياء التي تحتاج إلى معالجة.
صورة ضوئية لمتابعات "الاقتصادية" لقضية الطفوحات في جدة.
وأضاف محافظ جدة: "اللجنة التي تضطلع بالمتابعة اليومية للعمل الميداني، وتعمل على تسهيل الإجراءات الحكومية لضمان سرعة الإنجاز، قسمت العمل إلى ثلاث مراحل، مرحلة أولى عاجلة، وثانية تبدأ بعد تسعة أشهر، فيما الثالثة تبدأ بعد عام، مؤكدا أنه خلال أسبوعين سيتم إقرار جدول زمني للمشاريع الخاصة بالطفوحات. من جهتها كشفت شركة المياه الوطنية وأمانة جدة أنه بناء على توجيهات أمير المنطقة بدأ العمل فعليا في حي الحرمين والحرازات كذلك الأجاويد، وتم تحديد 18 حيا بدأ العمل فيها، وكذلك تم توقيع عشرة عقود جديدة للغرض ذاته". وكانت شركة المياه الوطنية قد أعلنت أن مشروع تصريف المياه السطحية والجوفية لمخططي الحرمين والأجاويد اللذين يعانيان طفحا كبيرا في المياه، يستمر ثمانية أشهر بتكلفة تصل إلى 55 مليون ريال للمشروعين، وأما مشروع تخفيض منسوب المياه السطحية في حي السنابل، فقد بدأ المقاول العمل فيه. وقسّمت الشركة المواقع حسب الحاجة الملحة لمعالجتها، حيث بدأ العمل بشكل فوري فيما سمي بالمناطق الحرجة، وهي أربعة مواقع في أحياء هي: الأجاويد، مخطط الحرمين، السامر، وجزء من حي قويزة. وتشمل عملية المعالجة نزح مياه الصرف الصحي والمياه الجوفية الطافحة في شوارع تلك الأحياء، واتخاذ خطوات احترازية

تضمن عدم تسرب تلك المياه إلى شوارع الأحياء المعنية، حيث تمت البداية فعليا في نزح المياه الجوفية في حي الأجاويد، فيما ستطرح بقية المواقع على التوالي للتنفيذ بعد الانتهاء من مراجعة التصاميم حسب المخطط المحلي للأمانة.

الاقتصادية

برنامج لإرشاد المسافرين السعوديين بقوانين الدول خارجيا

المصدر:صحيفة الاقتصادية الاربعاء 10 شعبان 1434 هـ - 19 يونيو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/06/19/article_764279.html

"الاقتصادية" من الرياض
دشن السفير أسامة أحمد السنوسي وكيل وزارة الخارجية للشؤون القنصلية في مطار الملك خالد الدولي أمس، البرنامج الإرشادي الوطني للمسافرين السعوديين بعنوان (أنت الأهم)، ويستمر ثلاثة أشهر.
وأكد السفير أسامة السنوسي اهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بالمواطنين السعوديين، كما أكد حرص وزارة الخارجية بالقيام بدورها الكامل في توعية المواطنين السعوديين، وكذلك حرص السفارات السعودية بالخارج على مساعدة وحماية المواطن السعودي من أي مشكلات يتعرض لها خارج المملكة.
وأشار إلى جهود وزارة الخارجية في توعية المسافرين، من خلال الدليل الإرشادي الذي يوزع على المسافرين خلال هذا البرنامج، ويحوي مجموعة كبيرة من الوصايا والإرشادات تشمل الاستعداد والتحضير في المملكة قبل المغادرة، وكذلك ما يجب على المواطن أن يفعله عند وصوله إلى الخارج، وأهمها المبادرة بمراجعة سفارات المملكة بالخارج سواء بالوصول المباشر أو عبر الهاتف أو الفاكس لتسجيل جواز سفره وبياناته، والتعرف على الأنظمة والقوانين في الدول التي يرغب المواطن في السفر إليها، منوهاً بأن جميع السفارات السعودية في الخارج تتعامل مع مكاتب محاماة مرموقة للمساعدة في حل المشكلات التي يتعرض إليها المواطن.
وأكد السفير السنوسي ضرورة الاهتمام والحرص من قبل المواطنين على جوازات سفرهم وعدم إهمالها أو وضعها في الأماكن غير الآمنة أو رهنها لدى أي جهات، وكذلك البعد عن الأماكن المشبوهة حتى لا يتعرضوا للسرقة وغيرها من المشكلات.

الاقتصادية

مسؤول في غرفة المدينة المنورة لـ "الاقتصادية"

دمج المؤسسات الصغيرة "ضرورة" لمواجهة نقص العمالة

المصدر:صحيفة الاقتصادية الاربعاء 10 شعبان 1434 هـ - 19 يونيو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/06/19/article_764284.html

عبد العزيز العنزي من المدينة المنورة
قال لـ "الاقتصادية" عبد الغني الأنصاري عضو الغرفة التجارية الصناعية في المدينة المنورة، إن قطاع المقاولات يتكون من شركات ومؤسسات صغيرة تشكل 98 في المائة من مكوناته، مطالبا بتوحد هذه الكيانات الصغيرة في تكتلات قوية

كي تستطيع المنافسة وتكون لها القدرة على تنفيذ مشاريع ضخمة، خاصة بعد انتهاء فترة تصحيح أوضاع العمالة التي يتوقع بعدها وجود نقص في عمالة القطاع أو على الأقل ستلقي بتأثيرها على القطاع.
واقترح إيجاد جمعيات تعاونية في قطاع المقاولات، معتبرا ذلك أمرا يحتمه النمو والازدهار والحراك التنموي والتقدم الاقتصادي الذي تعيشه السعودية، لافتا إلى أن قطاع المقاولات يلعب دورا بالغ الأهمية في الوقت الراهن، وهو واقع في قلب العملية التنموية وأحد مكوناتها الفاعلة، متوقعا أن يصل لذروة أرباحه خلال السنوات السبع القادمة، نظرا لما تشهده السعودية من نمو في هذا القطاع.
وقال: "إن فترة ما بعد تصحيح أوضاع العمالة ستلقي بتأثيرها دون شك في قطاع المقاولات كما في غيره، إلا أن المهلة ضرورية للغاية كونها خطوة للتصحيح الذي لا بد منه"، متوقعا أن يكون تأثير تصحيح أوضاع العمالة محدودا في الشركات والمؤسسات النظامية.
وأوضح وجود لبس لدى الكثيرين بأن قطاع المقاولات ينحصر فقط في التشييد والبناء، في الوقت الذي يتسع ليخلق فرص عمل ومجالات واعدة من مثل إنشاء شركات متخصصة في مجالات أخرى تهتم بخدمات القطاع، مؤكدا جدواها الاقتصادية إذ ستوفر فرص عمل وتفتح مجالات لم يتم طرقها إلى الآن، تبعا لبعض الأفكار التي تحصر هذا القطاع في مجالات أضيق من اقتصاديات البلد الذي يشهد حراكا تنمويا لا مثيل له.
وناقش مقاولو المدينة المنورة، أمس، في لقاء نظمته لجنة المقاولين في غرفة المنطقة في فندق ميريديان، العديد من القضايا التي تمس القطاع وتحديدا بعد انقضاء المهلة المسموح بها لتعديل أوضاع العمالة.
وقال الأنصاري: "اللقاء ناقش تقديم حزمة من الخدمات الاستشارية والإرشادية ونشر الوعي المهني من أجل رفع كفاءة هذا القطاع والارتقاء به، كما أنه ناقش تنظيم العلاقة بين المقاولين من جهة وبين الجهات الحكومية ذات العلاقة، وبحث وضع هذا القطاع مع العمالة والحاجة للأيدي العاملة عقب انتهاء فترة التصحيح، وتباحث الحلول الممكنة للمشاكل والمعوقات التي تعترض المقاولين".
من جهته، اعتبر محمد بن عبد الله الشريف أمين عام غرفة المدينة المنورة أن مثل هذا اللقاءات مهمة، حيث تتمركز في معالجة العديد من الأمور مثل التباحث حول كيفية معالجة النقص المتوقع في عدد الأيدي العاملة عقب انتهاء مهلة التصحيح، والترتيب المسبق للتصدي للمشكلات والنظر بصورة معمقة للمعوقات كافة التي يعانيها المقاولون بصفة عامة، فضلا عن التباحث حول كيفية تطوير التعاون وبناء شراكات فعالة مع الجهات الحكومية كافة لتيسير أعمال المقاولين والتنسيق بين المقاولين كافة لتقديم حزمة من الخدمات الاستشارية والإرشادية لبسط الوعي المهني ورفع كفاءة المقاول.
فيما أكد ياسر السحيمي رئيس لجنة المقاولين أن المدينة المنورة تعتبر من أكثر المناطق ازدحاما بالمشاريع التنموية وأن سوق المقاولات تشهد حراكا كبيرا يغري العديد من الشركات للوصول إليها، الأمر الذي أعطى اللقاء أهمية خاصة على اعتبار أن قطاع المقاولات من أكثر القطاعات تأثراً بحركة العمالة وما يجري في سوق العمل من تغيرات.

.

التعذيب النفسي للأطفال !؟

المصدر: جريدة البلاد السبت 6 شعبان 1434 هـ- 15 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/15/article843903.html

عبد الناصر الكرت

بين فترة وأخرى يتم تناقل مقاطع (يوتيوب) عبر برامج التواصل الاجتماعي تظهر أساليب متخلفة في التعامل مع الأطفال من بعض الكبار .. سواء في المنازل أو المدارس وغيرها ، ومعظمها غير جيدة لما تتركه من أثر نفسي عميق في نفوس الصغار لا ينمحي لسوء التصرف وقوة التأثير . فقد شاهدنا أحد المعلمين داخل الصف الدراسي يضع خيار الجنة والنار أمام الصغير الذي لا يدرك هذه الأمور ، بل يتركه في حيرة من أمره يعيش عذاباً نفسياً مراً وهو يستمع لأسئلة معلمه الشائكة في حين يواصل قهقهاته وهو يتسلى بحديث فج لا يستوعبه الطفل بقدر ما تنغرس في قلبه وعقله ونفسه المواجع مبكراً المترسخة مع ضحكات زملائه ومعلمه الذي وضع تصوراً وكأن الطفل وأمه على شفير النار وليس لديهم سوى تلك الحسنة ومن يفوز بها ليدخل الجنة !! ويمضي الوقت وذلك المربي يردد ذات الأسئلة التي تخلو من أي عمق ديني أو بعد تربوي همه الضحك والتفكه على حساب آلام الصغير المستكين وعذاباته النفسية أمام زملائه . لأن ذلك المعلم - في الأصل - يفتقد للحس الأبوي ولا يعرف الهم التربوي . بل زاد الطينة بلة بنشره لذلك المقطع دون أن يعلم أنه يسجل وثيقة بيده تثبت جهله لأبسط أساليب التربية والتعليم التي يحتاج معها إلى مزيد من الدورات والتدريب والتوعية والتوجيه والتثقيف ومن هم على شاكلته بتلك الممارسات البلهاء التي تسيء لمعاني التربية الخلاقة التي ينشدها المجتمع من صناع الأجيال .

والمشهد الآخر لا يقل خزياً عن سابقه لسائق حافلة لا نعلم ما هي صفته ومن كان يقوم بالتصوير معه ؟ حيث أفزع الطفل الصغير وأخاه بأنه سينزلهما من الحافلة ليواجها المجهول ، ويوهمهما بأنه سيتركهما على قارعة الطريق ليتسلى هو الآخر بكلمات التوسل ونوبات البكاء من الطفل الصغير الذي لم يتجاوز السادسة من عمره تقريباً والذي يتوسل إليه ألا يفعل ذلك وأن يوصله إلى بيته وأهله مع بقية أقرانه وعلامات الوجل تهز الطفل من الداخل فترتسم على وجهه البريء ملامح الألم النفسي العميق المختلطة بالدموع والنشيج خوفاً من أن يظل منبوذاً في العراء.

بينما السائق يواصل طرق التعذيب النفسي لذلك الطفل بكل استمتاع واستطراف . بل يضع أخاه معه في دائرة الذعر وعمق المأساة ويخيفه أيضاً بألا يحملهما في الحافلة إلى منزلهما ، لدرجة أنكر فيها الصغير الآخر أنهما أخوين ! حتى لا يتعرض لهذا الموقف المزعج مع أخيه . وأي فزع عاشه الطفلان وهما يتخيلان ألا يعودا إلى أهلهما .وما نشر في المقطع يمثل مأساة من وجهة نظر الكثيرين كونها تعكس سوء التعامل مع الأطفال . ولأن هذه المواقف السلبية تترك آثاراً عميقة لا تنمحي بسهولة ، بل تزرع في نفوسهم درجات الهلع وترفع درجة الكراهية للمدرسة وانعدام الشعور بالأمان ، وقد تولد في نفوسهم مشكلات عديدة أخرى يعرفها التربويون والمختصون .فقد أثبت علماء النفس أن الخبرات المؤلمة التي يتعرض لها الطفل تشعره بعدم الطمأنينة والتعاسة وتزرع فيه القلق وتكوين المفهوم السلبي عن الذات مما يؤثر على توافقه النفسي والاجتماعي .ولتحقيق الصفاء النفسي للطفل فلا بد من إشباع الحاجات النفسية وفي مقدمتها الحاجة للأمن والحب والقبول .ومن المهم معالجة الآثار التي ترسبت في دواخلهم من خلال الأخصائيين النفسيين . وقبل هذا فإن المسألة ليست بالسهلة أو العادية التي يمكن أن تمر مرور الكرام، فالطفولة هنا تستباح والحقوق تنتهك والنفسيات تتحطم جراء هذه الممارسات الغبية ، ويصبح من الضرورة تدخّل لجنة حقوق الإنسان بالمملكة لحماية الصغار من مثل هذه التصرفات الحمقاء التي يمكن أن توصف بأنها جرائم ضد الطفولة تستدعي الجهات المعنية لمحاسبة المتسببين فيها لأنها بدأت تتزايد مع الجهل الفاضح الذي يمارسونه وينشرونه علناً عبر شبكات الإنترنت.

أوقفْ القرار يا معالـي الوزير

المصدر: صحيفة المدينة الأحد 7 شعبان 1434 هـ -16 يونيو 2013م
اضغط هنا

بدر أحمد كريم

ربما لا يعرف المديرُ العام لفرع وزَارة العمل في مدينة الرياض (فهد الخليوي)- مع تقديري الشديد له - أنّ المادة (37) من نظام الـحُكْم نصّتْ على أنّ " للمَساكن حُرْمَتَهَا، ولا يجوزُ دخولُـها بغيْر إذْن صاحبها، ولا تفتيشُها إلاّ في الحالات التي يُبَيِّنُهَا النظام" وإلا لـمَا وقعَ في المحظور، وخالفَ هذه المادة حين قرر -أثناء لقائه مع رجال الأعمال مؤخراً في غرفة تجارة الرياض-" أنّ حَمْلَة التفتيش عن العمالة المخالِفة لأنظمةِ العمل، بعد انتهاء مهلةِ التصحيح، ستطال المنازل" (صحيفة الحياة، 30 رجب 1434هـ، الصفحة الأولـى) ومِنْ حق أيِّ مواطن ومقيم كفلت لـهما الدولةُ حقوق الإنسان أن يتساءل: بأيِّ نص نظامي أباح الرجُل لمكتب العمل دخولَ المنازل وتفتيشها ؟ ويؤسفني أنّه أقحم فرعَ الوزارة فيما لا يدخُل في اختصاصه، وكان سبباً- من وجهة نظري- في اختفاء المعايير ذات المواصفات العمليّة، أيْ المرتبطة بنظام العمل، الذي لا أتذكر- وقد كنتُ أحدَ الموافقين على معظم مواده عندما كنتُ عضواً في الدورة الثالثة لمجلس الشورى- أنّ نَصّاً قانونياً يجيزُ لوزَارة العمل دخولَ البيوت، وما قاله الأستاذُ "الخليوي" كلامٌ خطير من حق رجال الأعمال، بل من حق كل مواطن ومقيم أن يقابَلَ" بغضب الحضور الذين استغربوا نيّة الوزَارة دخول المنازل" كما جاء في اللقاء، الذي أحدث فيه كلام الرجُل صدمةً كبيرة عند كثير من المواطنين، في الوقت الذي ينبغي على وزارة العمل، وأيِّ جهة حكومية أن ترعى حرمة المنازل، حيث وفّرت الدولة- كما نصت المادة 36 من نظام الـحُكْم-" الأمن لجميع مواطنيها، والمقيمين على إقليمها، ولا يجوز تقييدُ تصرفاتِ أحدٍ، أو توقيفُهُ، أو حَبْسُهُ، إلاّ بموجب أحكام النظام ".
على أي حال لستُ ضدّ الرجُل شخصياً، بل ضد سوء ما وعدَ به، وأرجو من وزير العمل (المهندس عادل فقيه) أنْ يوقف هذا القرار، فهو إهانةٌ للبيوت وحرمتها، وهذا لا يجيزهُ النظام .

دبلوم صحي وعاطل!

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 8 شعبان 1434 هـ - 17 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=17121

عبدالعزيز الشمري

عندما فتحت المعاهد الصحية أبوابها بتراخيص رسمية من الجهات المختصة، كسبت هذه المعاهد ثقة الناس فانكب عليها الشباب والشابات، ودفعوا مبالغ طائلة لأجل الحصول على شهادة تؤهلهم للحصول على وظيفة بعد التخرج.
اليوم ينتظر 19 ألف خريج فرصة عمل ووزارة الصحة قامت بتوظيف نفس العدد تقريبا، وتحاول الآن توظيف العدد المتبقي، تنفيذا للأمر السامي، إلا أن خطتها التي انفردت بنشرها "الوطن" مطلع هذا الأسبوع يوجد بها تمييز بين المناطق، إذ حددت تدريب 19 ألف خريج في 3 مناطق فقط تشمل الرياض وجدة والدمام!

لا أعلم سبب حرص وزارة الصحة على اختيار هذه المناطق المزدحمة أصلا، واحتكار التدريب فيها لتأهيل الخريجين من جديد، ولماذا لم تشمل جميع مستشفياتها الأخرى في 9 مناطق؟ هل هو عدم كفاءة هذه المستشفيات للتدريب أم أن هناك أسبابا أخرى؟!

ينبغي حل هذه المشكلة من جذورها، بحكم وجود توجيه واضح وصريح من المقام السامي، ولكن تصريحات نائب وزير الصحة للتخطيط والتطوير الدكتور محمد خشيم، كشفت عن جزء من المشكلة سيتم تأجيله كمصير الخريجات والطلاب غير المطابقين، والذين لم يسجلوا قبل تاريخ الأمر السامي.

الخريجون يجاهدون من أجل الحصول على وظيفة، وفي نفس الوقت يتمنون أن يتم تدريبهم في مناطقهم، وقبل أن تعتمد وزارة الصحة خطتها التدريبية لخريجي الدبلومات الصحية، أتمنى من باب الشراكة مع المعني بالأمر أن تحقق الوزارة رغبة الخريجين في التدريب في مناطقهم.

إنها انعطافة لافتة في حربنا على الفساد

لنا أدوار يجب أن نقوم بها، ولا نكتفي بمجرد الاتكاء على "هيئة مكافحة الفساد"، بل يجب التواصي بعدم التستر على الفسدة بحجة إظهار الصورة الناصعة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 8 شعبان 1434 هـ - 17 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=17119

عبد العزيز محمد قاسم

عندما تدهمك فجأة حالتا فرح وفجيعة في آن، تظل في وضعية نفسية متقلبة، لا تكاد تشعر بأحدها حتى تزايلك، وتحل الأخرى مكانها، وهو ما حصل لي تماما وأنا أقرأ خبر الأحكام التي أصدرتها المحكمة الإدارية على 34 متورطا في قضية فساد كبيرة في إدارة تربية حائل.

أما الفرح؛ فلأن المحاكمة كانت بصورة علنية، وبأسماء صريحة، وللموقف الجريء الذي وقفته وزارة التربية والتعليم، التي لم تتدخل في القضية، مما يمثل انعطافة مهمة في الحرب على الفساد، فما كان يحصل في السابق في الوزارة ـ وغالب الوزارات الأخرى ـ أن يتستر المسؤول التنفيذي على صغار موظفيه؛ فرَقا من تلطيخ سمعة القطاع الذي يرأسه، ولشعوره بأن ظهور مثل هذه الفضيحة، سيوصل رسالة بأنه غير مسيطر على الأمور، فيلجأ للتستر على القضية، عبر مطالبة الفسدة أو المرتشين بالاستقالة، أو تقديم تقاعدهم المبكر، ومن ثمّ تطوى القضية في تلكم الأدراج المتخمة بملفات التستر.

هناك من المسؤولين من تأخذه الشفقة والرحمة، فيوعزه ضميره بألا يقطع رزق هذا الفاسد؛ لأن لديه أبناء وزوجة، فيقوم بالتستر كذلك، ويكتفي بنقله إلى قطاع آخر. للأسف هذه الثقافة المجتمعية السائدة عندنا من عقود طويلة، دون أن ننظر في حق المجتمع في هذا المال المسروق، ولا حق الأجيال الجديدة في المال العام الذي نهبه هؤلاء، وقد أمنوا العقوبة، واتكؤوا إلى هذه الرحمة التي تسربل قلوبنا.

والحقيقة، أن ما قام به وزير التربية والتعليم بعدم التدخل، وترك المسألة للقضاء، هي خطوة في صالحه وصالح أي وزير في أي موقع، ولست مع أولئك الذين يقولون: إن القضية خرجت من يد سموه؛ لأنها سابقة له من عهد سلفه، فثمة قضايا فساد تجري تحقيقاتها اليوم، فهناك بإدارة تعليم الرياض اختلاسات بمئة وخمسين مليون ريال، وقضايا فساد مطروحة

إعلاميا في إدارات تعليم جدة والمدينة والزلفي، وما خفي كان أعظم، وكان بوسع الأمير فيصل بن عبدالله التدخل ولملمة الموضوع وطيّه، ولكنه لم يفعل، بل ترك القضية للمحققين واللجان، لتأخذ طريقها بعد ذلك إلى القضاء؛ كي تكون له الكلمة الفصل، وواجب علينا هنا شكر هذا الموقف من سموه، والدعوة لتعميم ما فعله إلى بقية الوزارات، التي تنوء بكثير من لصوص المال العام والمرتشين.

أما الفجيعة التي انتابتني وكدّرت عليّ، فتمثلت في أن المتهمين كانوا 34 من كبار القياديين في إدارة تربوية بمنطقة كبيرة كحائل، وحكم على 16 منهم بالسجن، شمل مدير التعليم ومساعده للشؤون التعليمية، ومساعده للخدمات المساندة، ومدير المشتريات، ومدير الإعلام التربوي، ومدير الإشراف والتنفيذ، وبقية قيادات رفيعة في تلك الإدارة التعليمية، مما جعلني أضع يدي على رأسي، وأهتف: أيعقل أن يكون هؤلاء هم من أسلمنا فلذات أكبادنا لهم، ليعلموهم الأخلاق والفضيلة والأمانة؟، وأقسم أنها كارثة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ولعلّي أردّد هنا ما قاله د. مازن بليلة في مقالة فارطة له، وهو يعلق على هذا الحدث بقوله: "ماذا تبقى لهم من جرائم مالية لم يرتكبوها، فوالله لو نطقت الجدران لوبّختهم!! التعليم نصفه مناهج للدين، وهم القائمون على تدريسها، وتغليظ العقوبة أولى هنا؛ لأنهم قدوات، والقدوة تضرّ أجيالا من بعدها."

الفساد استطال لأمداء بعيدة في مجتمعنا، وتغوّل إلى زوايا متعددة، وشبه يأس يخترم نفوس كثير من النخب والناشطين في الشأن العام، بأن هيئة مكافحة الفساد بوضعها الحالي، لا تستطيع أن تفعل شيئا يذكر، وهي التي صرّحت بأن ما حصل في "حائل" ليس من اختصاصها، وهي التي قال رئيسها: إن له حدودا معينة لا يمكن له أن يتجاوزها.

الخوف كل الخوف أن نصل لما قاله زميلنا د. فايز جمال في مقالة له عنونها بـ"الخوف من أن يتحول الفساد إلى إدارة للفساد"، وهناك من يرى أننا وصلنا إلى تلك المرحلة، وأن الفساد تديره شبكة كبيرة، اخترقت معظم وزاراتنا ومؤسساتنا الحكومية، يتواصون فيما بينهم، وتلك لعمرو الله مصيبة؛ لأن اجتثاثها سيحتاج لسنوات طويلة.

التعويل على الوازع الديني في محاربة الفساد لا يفي كثيرا للأسف، والاتكاء فقط على ضمير الإنسان غير مجد البتة، فيما نحن نرى السرقات تتكاثر، والنهب يزيد، والاختلاسات تتصاعد، برغم كل الحرب عليها.

لا حلّ برأيي إلا بأن يتصدى لملف الإصلاح والحرب على الفساد وصيانة المال العام شخصية قوية، تستطيع تفكيك مداميك الفساد المستعصية والصدئة، وتُجفل بتلويحة من يدها كل الفسدة، صغارا كانوا أم هوامير؛ لأنها قادرة على الوصول لهم ـ مهما عظموا ـ ومعاقبتهم، فالله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن.

من جهة أخرى، لنا أدوار يجب أن نقوم بها، ولا نكتفي بمجرد الاتكاء على هيئة مكافحة الفساد، بل يجب التواصي بعدم التستر على الفسدة بحجة إظهار الصورة الناصعة، أو أن تأخذنا الرحمة بهم، وتفعيل دور المواطن الشريف في الإبلاغ عن أية شبهة فساد، بل وتشجيعه على القيام بذلك، وتعميم ثقافة صيانة وحماية المال العام في وعي المجتمع، وخصوصا الناشئة، بأن هذا المال هو حقهم، إضافة إلى المطالبة اللحوحة بفتح كل الملفات السابقة، وعدم سقوطها بفعل التقادم؛ كي لا يهنأ أولئك اللصوص الكبار، وحتى لا يفكر اليوم من سيسرق أنه بمجرد استقالته أو ذهابه سيطوى ملف فساده، وأن عدالة المجتمع لن تطاله أو تصل إليه. كل ذلك سيسهم في تقليص الفساد، وإجفال المفسدين لتكف أياديهم الآثمة عن السرقة..

المال العام ملكٌ للمجتمع، وحقٌ للأجيال الجديدة..

نافذة الرأي

دعونا نعترف ونترك التنظير

المصدر: صحيفة الرياض الاثنين 8 شعبان 1434 هـ - 17 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/17/article844390.html

عبد العزيز المحمد الذكير

قراءة متأنية في موضوع متابعة تنفيذ المشروعات في بلادنا، أو تقصّي الأسباب التي تعوق التنفيذ سواء بالتأخير أو التعثر يوحي لي بأن هناك أسبابا ربما غابت عن أذهان المجتهدين والمهنيين والمختصين.
تلك الأسباب أشرحها بما يلي، وإن قصر فهمي بالموضوع،
فقد تكون في قولي إضاءة ولو بسيطة.
أولا - في البلدان التي سبقتنا في تنظيم العطاءات وفحصها يوجد دستور للعمل حسب الحرفية والمهنة والثقة المالية.
وتتعامل جهات أصحاب العمل بموجبه مع كل عطاء خصوصا تلك التي تهم البنية الأساسية فهناك مدونة اختيرت فيها الأسماء بدقة وحيادية. فهناك مثلا: مقاولو الدفاع .(defense contractors) مقاولو السدود، مقاولو الجسور، إلى آخره.
أولئك لهم درايات مبنية على الخبرة والمعرفة والمركز المالي، تتيح للحكومة معرفة المشاريع السابقة التي أنجزتها تلك المنشأة . ولا يجوز لأي طارئ أن يحلم بعقد دفان (مثلا) أو جسر أو نفق أو غيره يكون تأثيره عبورا أو مرورا على قاعدة (مثلا..(
فالمقاول أدرى من غيره بطبوغرافية المجال وما يتطلبه من حفر وردم، وما يحتاجه من تمويل وزمن، حتى لا يقع في مصيدة تجعله يتأثر أو يتعثر . لذا نرى مقاولي هذا الصنف محدودين، ولا يتعاطون مقاولات (من شارع إنكاس. (

وينطبق هذا القول على مقاولي الاعمال الإنشائية ذات الصلة بحياة الناس. فلكل منشأة تخصص قد لا تجيد غيره (هذا في الدول الأخرى معروف ولا جدال فيه.(
ثانيا - اختلاف مفاهيم وتطبيقات ومعايير وضع العطاء وترسيته ومتابعته بين جهة وجهة، وكذا مفاهيم المراقبة والاستلام؛ فأسباب التأخر عند هذا تكون غيرها عند ذاك، ولا يجمعها رابط. ومرفوضة عند تلك الجهة بينما هي مقبولة عند جهة أخرى. والمراقبون والاستشاريون لهذا المشروع مثلا تختلف نظرتهم وثقافتهم العملية عن زملائهم في مشروع آخر، فهؤلاء ثقافتهم أمريكية وطرق تطبيقاتهم وأمزجتهم كماً وكيفاً تختلف عن ما لدى زملائهم من أصحاب المؤهلات المحلية، والاثنان يصطدمان بنظام المنافسات القديم جدا، وتصوّروا نوع الإحباط الذي يلاقيانه، عندما تتعارض أو تتضارب الممنوعات والمسموحات.
ثالثا - وهذا في رأيي الأهم، أن الموضوع برمته يُعاني من غياب أخلاق العمل وغياب الوطنية وفقدان أساسيات يتمتع بها غيرنا من خلق الله. فبين الفيض المالي وصراع الدنيا، والمجاملات والمحسوبية لن يجدي إشراك المقاولين - من القطاع الخاص - في اللجان التي يتم تشكليها "لمتابعة تنفيذ المشروعات" و"تقصّي الأسباب المعيقة للتنفيذ سواء بالتأخير أو بالتعثر"، كما رأى الأخ عضو مجلس الإدارة، رئيس لجنة المقاولين بغرفة تجارة الرياض..
بكلّ تداوينا فلم ندر ما بنا..

الاقتصادية

قضايا المرأة .. المهم فالأهم

المصدر:صحيفة الاقتصادية الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/06/18/article_764005.html

علي الجحلي

تتنافس القنوات الفضائية في الحديث عن قضايا المرأة السعودية. حال تنطبق على أغلبية قضايا المجتمع السعودي. هناك ميل كبير لدى وسائل الإعلام لإبراز قضايانا لأسباب عديدة. من أهم الأسباب حجم الاقتصاد السعودي، فالمملكة تعيش طفرة اقتصادية كبيرة أدخلتها ضمن مجموعة العشرين الاقتصادية.

قضية الاقتصاد تزيد جاذبية المجتمع، من نواحي التسويق والإعلان والاستهداف بشكل عام. لدى المواطن قدرة شرائية كبيرة، وهو لا يتراجع عن قرارات الشراء، بل إن نمو الواردات السعودية حقق قفزات كبيرة من 156 مليار ريال في عام 2003 إلى 583 مليار في عام 2012. بمعدل يتجاوز 15 في المائة سنوياً، وهو رقم خيالي يمكن من خلاله تبرير حجم الإنفاق الكبير "رغم ارتفاع الأسعار". مع هذه الزيادة في الواردات، ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 1236 مليون ريال. هذه الأرقام تجعل السوق السعودية جاذبة للغاية.

يستدعي الدخول إلى السوق التعرف على توجهات المجتمع وأفكاره وعاداته الاستهلاكية، وأسلوب تعامل المجتمع مع مختلف فئاته، وغيرها من النقاط المهمة لخبراء التسويق. هذا دفع الكثير من الشركات والدول إلى العمل على تكوين صورة واضحة عن المجتمع السعودي، في محاولة دخول السوق، والحصول على حصة من حجم الإنفاق الهائل.

أذكر هنا أن من أهم عوامل البحث في المجتمع السعودي، التي أدت إلى كثرة المراقبين أن المملكة ذات خصوصية فريدة اجتماعياً، فبخلاف الدولة العثمانية لم تقع المملكة تحت الاستعمار، وهو ما جعل المجتمع السعودي محافظاً بشكل يعتبر غريباً على أكثر المراقبين حتى من الدول العربية القريبة منا. نشر الاستعمار مجموعة من القيم والسلوكيات، وجعل منها مزايا للنخبة في المجتمع، هذا دفع الكثير من مواطني الدول الواقعة تحت الاستعمار لتبني مفاهيم وسلوكيات وأعراف المستعمر.

يضاف إلى ذلك أن القيم فقدت الكثير من معناها بسبب الاختلاف الدائم بين العلماء الذين يمثلون المذاهب والاتجاهات الدينية، فأصبح الاختلاف البسيط في فهم النصوص، وسيلة لإبعاد المجتمعات عن بعضها وتوليد صراعات لم تكن مبررة. تستمر هذه الصراعات بين العلماء حتى اليوم لتفاقم حجم التباعد بين المجتمعات الإسلامية.

كانت قضايا المرأة، وما زالت جزءاً من الخلاف الجوهري بين المجتمع السعودي والمجتمعات البعيدة، حتى المجاورة للمملكة. على أن قضايا المرأة ميزت التطور الذي مرت به المجتمعات في الغرب والشرق. ولا تزال قضايا المرأة تحتل عناوين الصحف والبرامج في أغلبية دول العالم. يقف وراء هذا الزخم الكبير حالة من عدم التوازن بين، وداخل المجتمعات في بحثها عن تحديد دور محدد لكل عنصر في المجتمع بعيداً عن الخصوصية التي أوجدها الخالق - سبحانه وتعالى - لكل من الرجل والمرأة حيوياً ونفسياً.

هذا التهافت على قضايا المرأة في كل مكان، كان لا بد أن ينتج عنه وضع المرأة في السعودية تحت المجهر. التركيز على قضايا المرأة في المملكة نتيجة للفروق الموجودة بين المجتمعات، ولكونها عنصراً أساسياً في الأسرة. هذا العنصر هو مجال تسويق الكثير من الخدمات والسلع. لكنه مع الوقت أصبح قضية في ذاته لأنه لا يتماشى مع الكثير من الأطروحات الموجودة في المجتمعات الغربية أو المستغربة.

تأتي في مقدمة القضايا، قضية تعدد الزوجات. فرغم شرعيتها، إلا أن الكثير ممن يجادلون في الأمر لم يتطرقوا لقضايا أخلاقية تزخر بها المجتمعات ذات الهوية والقيم المختلفة، ومن أهمها ما يقول عنه الليبراليون "حق المعاشرة المفتوح". يرى هؤلاء أنه يمكن للزوج أن يعاشر من يشاء دون أن يتزوج، هل عرفتم إلى أين تصل قضية مثل هذه؟

تبقى قضية "قيادة المرأة للسيارة" واحدة من القضايا المفتوحة التي يُزج بها في كل نقاش يخص المرأة رغم أن النقاش حولها ضخَّمها بشكل عام المجتمع السعودي وكأنه من المجتمعات الغربية البحتة، وهذه حالة اعترض عليها الكثير من المهتمين بالقضايا الاجتماعية.
يهتم المجتمع السعودي بحماية المرأة كجزء من تعاليم الدين، وهذا يوجب التخلص من قضايا من أهمها سكن المرأة وحدها بعيداً عن محارمها، ويلزم الأسرة بالمحافظة على تماسكها وحماية كل مكوناتها، كوظيفة أساسية للرجل. والنفخ في هذه القضية مستمر ولن يتوقف قريباً.
أهم المشكلات، في رأيي، التحرش. هذا الموضوع الذي أصبح يُطرح ويُناقش ويُفسر ويُشرح بأشكال مختلفة أضاعت القضية الأساسية، وأدخلتنا في متاهات كثيرة. يتحدث كثيرون عن التحرش اللفظي ثم يناقشونه بطريقة تحيل الموضوع عن أصله إلى قضية فلسفية محضة. قرأت العديد من الكتابات عن الاعتراض على استخدام ألفاظ معينة أو تبريرات لقرارات تصدر من جهات تشارك في عضويتها المرأة، على شاكلة، سيسهم وجود المرأة في تمرير قرارات تخص الموضوع الفلاني.
هذا التطرف في الطرح وتهويل أمور ليست بالمهمة، يُفقد القضية الأصل أهميتها ويبعدنا عن التعامل معها، فالتحرش اللفظي أبعد ما يكون عن مثال كهذا، بل إن هناك إشكالية حقيقية في مكان العمل بالنسبة لطريقة التعامل، والألفاظ المقبولة والتصريحات والتلميحات الملائمة عند تعامل الرجل والمرأة بغض النظر عمن يقترف التحرش. لأن المرأة يمكن أن تتحرش بالرجل، كذلك.
هذا يطرح نقطة مهمة أخرى، وهي استغلال حاجة المرأة من قبل بعض المتنفّذين، الذين لهم علاقة بتقدير احتياج المرأة إلى الدعم المادي في جهات عديدة. يقوم الكثير ممن يعملون في المجال بممارسة سلوكيات خطيرة من خلال استغلال حاجة المرأة، ووضعها الأسري، وعدم قدرتها على الإبلاغ عن التجاوزات التي قد تتعدى مجرد التحرش اللفظي بمراحل.
ظهرت أخيرا مقولات تسوغ التحرش اللفظي كوسيلة لإبعاد المرأة عن وظائف معينة كالعمل "كاشيرة"، المصيبة أن هذا الكلام يصدر عمن يدّعون أن لهم علاقة بالدين. فإلى أين يتجه هؤلاء؟ فهم حرموا مباحاً وأحلوا حراماً باسم الدين الذي هو من كل ذلك براء.
يجب أن نركز على القضايا المهمة التي ستفقد أهميتها عندما نشغل أنفسنا، ونستمر في نقاش قضايا أقل خطورة وتأثيراً في حاضر المرأة ومستقبلها والمجتمع بكليته.

الاقتصادية

مشكلة العمالة السائبة في السعودية

المصدر:صحيفة الاقتصادية الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/06/18/article_764064.html

أ.د. محمد إبراهيم السقا

نشرت "الاقتصادية" تقريرا مصورا بعنوان "خلال المهلة .. العمالة سائبة" الذي احتوى على صور توضح أوضاع العمالة السائبة في سوق العمل غير الرسمي في المملكة، الذي من الواضح، أنه غير منظم على الإطلاق.
الحملات التي تقوم بها الحكومة لضبط هذا السوق والسيطرة على العمالة السائبة غالبا لا تحقق أهدافها، بسبب سهولة هرب هؤلاء العمال واختفائهم أثناء فترة الحملات، فضلا عن ذلك تتعرض هذه الحملات للانتقاد في حال اتخاذ أي إجراء لتصحيح الأوضاع، نظرا للصورة المزرية التي غالبا ما يكون العمال عليها.
ما نهمله في هذا الجانب هو المسؤول الرئيس عن هذه الأوضاع، وهم الكفلاء الذين أحضروا هذه العمالة، فمن الواضح أن الإجراءات الرسمية تتعامل أساسا مع العامل من خلال مطاردته، بينما المطاردة الحقيقية يجب ألا تكون للعامل،

فالعامل والدولة هما في الحقيقة ضحية كفيل أحضر العامل ولم يهتم بتدبير العمل له أو بإنهاء إجراءات إقامته ومغادرته للمملكة على النحو القانوني السليم في حال انتهاء الحاجة إليه.
كقاعدة عامة يفترض أن الكفيل هو المسؤول عن الحالة التي ينتهي إليها العامل، ولا بد أن يحاسب قانونيا عن مثل هذه النتائج، فأمثال هؤلاء الكفلاء يضرون بسمعة المملكة فضلا عن الضرر الاقتصادي الذي يلحق بها من جراء إغراق سوق العمل بهذه العمالة السائبة.
أعتقد أن الوقت قد حان لتحميل الكفيل المسؤولية التامة عن ذلك بما في ذلك نفقات سفر العمال المضبوطين.

العمل الإنساني في عصرنا الحالي: الواقع والتحديات

مثّلت المحاضرات وورش العمل في هذه الندوة تجربة تعليمية وتثقيفية مهمّة للعاملين في الحقل الإنساني والإغاثي

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 10 شعبان 1434 هـ - 19 يونيو 2013م
اضغط هنا

أ. د. محمد خضر عريف

العمل الإنساني في عصرنا الحالي: الواقع والتحديات
تحت عنوان "العمل الإنساني في عصرنا الحالي: الواقع والتحديات" انعقدت ورشة عمل هي أشبه بندوة علمية رصينة في مقر منظمة التعاون الإسلامي بجدة يومي الاثنين والثلاثاء 10-11 يونيو 2013م.
ونظمت الندوة ثلاث من أكبر المنظمات الخيرية والإنسانية في العالم: هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية بالمملكة العربية السعودية، ومنظمة التعاون الإسلامي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويخيّل إليَّ أنها المرة الأولى التي تتعاون فيها هذه المنظمات الثلاث الكبرى في تنظيم ندوة علمية كبيرة متخصصة، يشارك فيها علماء ومختصون بالعشرات من جميع أنحاء العالم؛ ليقدموا حصيلة خبراتهم وتجاربهم في أبحاث علمية جادة نوقشت بروح علمية عالية في جلسات الندوة.
والذي زاد من أهمية الندوة وثقلها العلمي والمهني أن المنظمات الثلاث المنظِمة لها لكل منها باع طويل في العمل الإنساني بحقوله كافة حول العالم، ولكل منها تجربته الطويلة والثرية في هذا الشأن التي يمكن أن يفيد منها العاملون والعاملات في حقل العمل الخيري في كل أنحاء المعمورة. كما بيّن سعادة الأمين العام المكلّف لهيئة الإغاثة الأستاذ إحسان طيب في كلمته في افتتاح الندوة. أمّا السفير عطا المنان بخيت الأمين العام المساعد لمنظمة التعاون الإسلامي، فقد بيّن في كلمته أن معظم الدول "المأزومة" في العالم هي دول إسلامية، ومثّل لذلك بسورية بالطبع التي أوشكت أن تدمرها بالكامل الحرب الأهلية الطاحنة، كما مثّل للمجاعات الكبرى -وكانت تلك مفاجأة غير متوقعة- مثّل لها بمجاعة اليمن التي وصفها بأنها اسوأ من مجاعة الصومال عام 2011م. إضافة إلى مشكلات اللاجئين البالغة التعقيد، ومعظمهم من المسلمين، ثم جاء دور الأستاذ هانس رونالد أوفتيرنقر مدير الشؤون العالمية والعلاقات مع العالم الإسلامي باللجنة الدولية للصليب الأحمر، الذي فاجأ الجميع بلغته العربية الفصيحة، إذ ألقى كلمته الضافية المليئة بالمعلومات القيّمة باللغة العربية، وقد مثّلت خلاصة تجارب لجنة الصليب الأحمر في العالم كله عامة، والعالم الإسلامي خاصة، متعاونة في تجربتها هذه مع الهلال الأحمر العالمية، ومنظمات وهيئات عالمية مختلفة، خلال أكثر من مئة عام تمثل عمر هذه المنظمة العالمية الكبيرة.

وقد رمت هذه الندوة العالمية الكبرى بالدرجة الأولى إلى تزويد العاملين والعاملات في الميدان بالمعارف التي من شأنها أن تساعدهم في تنمية كفاءاتهم، وتوفير الحماية اللازمة لهم أثناء قيامهم بواجبهم في تقديم المساعدات والمعونات والمواد الإغاثية والإسعافات الطبية لضحايا الحروب والكوارث وسواها من النكبات التي تتعرض لها البشرية حول العالم.
ولتحقيق هذا الهدف الكبير تخللت الندوة محاضرات رصينة ألقاها عدد من الخبراء المعروفين في العمل الخيري والإنساني والإغاثي، جاؤوا من دول مختلفة من أمثال:
د. علي القرة داغي، ود. عامر الزمالي،
ود. شريف عقلم، ود. محمد السلومي،
ود. مصطفى عثمان، والجنرال عبدالرحمن بن عبدالعزيز، ود. بروس إشايا، ود. مجدي الطوخي، ود. إبراهيم الزعفراني وسواهم، جاؤوا ممثلين لمنظمات عالمية من أوروبا وآسيا وإفريقيا، إضافة إلى هيئة الإغاثة بالمملكة العربية السعودية.
وقد مثلت المحاضرات وورش العمل في هذه الندوة تجربة تعليمية وتثقيفية مهمة للعاملين في الحقل الإنساني والإغاثي قائمة على خبرات المنظمات الثلاث المنظِمة للندوة وسواها من المنظمات العالمية المرموقة التي تمثل الشركاء المحليين للمنظمات الثلاث في العالم الإسلامي.
وبعد يومين من العمل الجاد الذي كان يتواصل بين التاسعة صباحًا والتاسعة ليلاً، تمخضت الندوة عن مخرجات مهمة تمثل وثيقة عالمية ترتب كل شؤون العمل الخيري والإنساني لتسترشد بها المنظمات العاملة في هذا الحقل حول العالم.
ومن أهم المخرجات التوصيات بالطبع التي كان من أهمها: العمل على صياغة رؤية شرعية إسلامية مؤصلة ومحكمة تتعلق بالعمل الإنساني، وتعزيز التعاون الميداني المشترك من خلال تشكيل فرق عمل تضم أعضاء من المنظمات المشاركة، تشترك في بعثات ميدانية لتوحيد الرؤية في سبيل تطوير العمل الميداني المشترك المباشر، وتشجيع التعاون بين المنظمات الإنسانية الإسلامية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفي هذا الإطار استمرار النشاط التعاوني بين منظمة التعاون الإسلامي وهيئة الإغاثة ولجنة الصليب الأحمر، وحث الدول على بذل الجهد لحماية البعثات الإنسانية.
ولابد لنا من أن نختم بأن هذه التوصيات لو فُعلت بالمستوى المطلوب، فإنها ستؤدّي حتمًا إلى النهوض الفعلي غير المسبوق بمستوى العمل الإنساني والخيري والإغاثي في العالم كله عامة والعالم الإسلامي خاصة.
وتعتبر هذه الندوة بحق قيمة مضافة للصليب الأحمر وهيئة الإغاثة الإسلامية ومنظمة التعاون.

إنكار المتهم ليس عليه دليل!!

المصدر: صحيفة الرياض الاربعاء 10 شعبان 1434 هـ - 19 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/19/article845086.html

محمد بن سعود الجذلاني*

كم يحزنني كثيراً ويؤسفني، حين أطلع على أي إخفاق أو خلل في الوعي والمعرفة الحقوقية عند أحد المتخصصين، لاسيما إن كان ذلك مما يمسّ حقوق الناس وحرياتهم وما كفلته لهم الشريعة الإسلامية وكل النصوص النظامية من حقوق.
يرد أحياناً في بعض لوائح الاتهام أخطاء مادية تتطلب من القاضي زيادة احتياط ويقظة حتى لا تلتبس عليه، وهي في الحقيقة ليست سوى نتيجة ضعف كفاءة أو قلة حرص من أعد لائحة الاتهام، وإذا لم يتنبه لها القاضي، فإنها قد توقعه في الخطأ في الحكم
ويتعاظم هذا الإخفاق أو النقص سوءاً حين يصدر عن موظف رسمي ممن أنيط بهم نظاماً حراسة تلك الحقوق والحريات، وبالتالي فيفترض في ذلك الموظف كونه من المتخصصين أصلاً في هذا المجال من واقع تأهيله العلمي وخبرته العملية .
وإذا كان الخطأ أو الخلل الذي وقع فيه ذلك الموظف مما لا يُعذر مثله بجهله أو الغفلة عنه .

وخلال خبرتي السابقة في القضاء التي كان جزءاً منها في القضاء الجزائي في ديوان المظالم، أذكر أنه يمر بي أحياناً بعض لوائح الاتهام التي ترد إلينا من هيئة الرقابة والتحقيق، وألاحظ عليها أنها تؤسسُ الاتهام على قاعدة (الأصل في الإنسان التهمة) وليس على القاعدة الصحيحة (الأصل في الإنسان البراءة) ويظهر هذا الخلل جلياً من خلال عدة إشارات ترد في بعض تلك اللوائح من أمثلتها :

أولاً : إيراد بعض الأدلة التي يُقصد منها إثبات إدانة المتهم، وعند تأمل هذه الأدلة نجدها ليست سوى أفعال مباحة لا محظور فيها، ولا يمكن تحويل الفعل المباح إلى دليل للاتهام، ومن صور ذلك :

- اعتبار وجود أكثر من حساب بنكي للمتهم دليلاً على فساده، وثبوت التهمة المنسوبة إليه . وليس ذلك بصحيح ؛ إذ إن الشبهة أو الدليل على التهمة إنما يكون في محتوى ذلك الحساب البنكي من مبالغ مالية بعد التحقق من مصادرها وأنها محرمة أو مشبوهة، أما أن يكون مجرد وجود أكثر من حساب بنكي للشخص دليلاً على التهمة، فهذا لا يمكن القبول به، ومن منا من ليس له أكثر من حساب بنكي ؟!

- ومن ذلك مثلاً اعتبار تبادل الزيارات أو التعاملات المالية بين اثنين من المتهمين دليلاً على إثبات التهمة المنسوبة إليهما مثل الرشوة، بينما في بعض هذه الحالات يتبين أن تلك العلاقات كان لها سبب ثابت مثل وجود صداقة قديمة بينهما معروفة عند الناس ومستفيضة، ويكون سببها إما جواراً في سكن أو زمالة دراسة أو زمالة عمل، أو قرابة أو مصاهرة، وأحياناً تكون هذه التعاملات أو العلاقات بينهما قبل مدة طويلة من التحاق أحدهما بالوظيفة.

فمثل هذه التصرفات التي لها تفسير طبيعي وتخريج صحيح، من الصعب توظيفها لتكون أدلة على تهمة بجريمة. إذ الأصل فيها هو السلامة.

ثانياً : من أسوأ صور الخلل في لوائح الاتهام - وهو قليل لكن يحدث أحياناً - أن يُطالب المتهم بدليل يثبت براءته مما نُسب إليه من تهمة! وهذا يقلب القاعدة العامة في أن الأصل في الإنسان البراءة، كما يقلب قاعدة القضاء، بأن البينة على المدعي وليست على المدعى عليه.

وأذكر في بعض تلك اللوائح أنه جاء فيها : (إن إنكار المتهم ليس إلا قولاً مرسلاً لا دليل عليه) ! وفي بعضها عبارة : (إنكار المتهم ليس عليه دليل، إنما يقصد به التنصل مما نُسبَ إليه) !.

ومثل هذه العبارات يمكن قبولها حين تكون هناك أدلة أو قرائن على إدانة المتهم، ولا يكون عنده ما ينفي تلك الأدلة، أما في حال خلو التهمة من أي أدلة معتبرة، فلا يمكن أن يكون المتهم مطالباً بدليل يثبت فيه براءته أو يثبت صحة إنكاره.

ثالثاً: يرد أحياناً في بعض لوائح الاتهام أخطاء مادية تتطلب من القاضي زيادة احتياط ويقظة حتى لا تلتبس عليه، وهي في الحقيقة ليست سوى نتيجة ضعف كفاءة أو قلة حرص من أعد لائحة الاتهام، وإذا لم يتنبه لها القاضي، فإنها قد توقعه في الخطأ في الحكم، من ذلك مثلاً : أن يذكر ضمن أدلة الاتهام، إقرار المتهم المصادق عليه شرعاً، وبالرجوع إلى ملف القضية يتضح أنه لا وجود أصلاً لإقرارٍ للمتهم، بل إنكار، أو يوجد إقرار غير مصادق عليه شرعاً، أو يكون مضمون الإقرار غير مطابق للتهمة، مثل الإقرار بجزء من التهمة أو بشيء آخر مختلف.

وحقيقة فإنه لا يحضرني الآن، ولا يمكن لي استقصاء واستيعاب كل ما يمكن أن يقع في لوائح الاتهام من أخطاء، ولكن أردت فقط التنويه والتنبيه، على أهمية وضرورة رفع مستوى التأهيل والكفاءة في المحققين وممثلي الإدعاء العام، والتأكد تماماً من استيعابهم التام لكل مبادئ القانون والقضاء الجنائي والجزائي، ومعرفتهم الشاملة بكل ما يتعلق به من أصول الإجراءات.

وإذا كان الحديث هنا عن جهات التحقيق والدعاء، فإن مما ينبغي الإشارة إليه أيضاً، أن هذه الأخطاء المشار إليها، تقع أيضاً من بعض القضاة، في أحكامهم القضائية، وهي ما يزيد في عظم المسؤولية على قضاة محاكم الاستئناف في بذل جهود مضاعفة، لتمحيص وتدقيق مثل هذه القضايا، لأهميتها وخطورتها، كونها تتعلق بحقوق الناس وحرياتهم وأعراضهم، وأنا هنا لا أتكلم جزافاً، إنما من واقع تجربة، وفي ظل شواهد مادية موجودة عندي، وقع فيها بعض هذه الأخطاء، التي لولا فطنة وعلم قضاة محكمة الاستئناف في اكتشافها وتصحيحها، لذهب ضحيتها أبرياء.

وختاماً أسأل الله أن يوفق قضاءنا وقضاتنا وكل إداراتنا المعنية لإحقاق الحق، وبسط العدل، ورفع الظلم، ونصرة المظلوم، وردع الظالم، وحفظ الحقوق، آمين.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش الكريم سبحانه.

*القاضي السابق في ديوان المظالم
والمحامي حالياً

انقطاعات الكهرباء في الصيف.. لا تلوموا الشركة

المصدر: صحيفة الرياض الاربعاء 10 شعبان 1434 هـ - 19 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/19/article844973.html

د. عبدالله بن محمد الشعلان*

من المعروف أن الطلب على الطاقة الكهربائية لدينا في المملكة يتزايد سنة بعد أخرى بسبب ظهور أحمال جديدة ومشتركين جدد في كافة القطاعات الاستهلاكية (السكني والتجاري والصناعي والحكومي والمرافق العامة)، كما أن الاستهلاك يتعاظم بشكل خاص في فصل الصيف بسبب الطقس الحار في شتى مناطق المملكة بوجه عام مما يجعل ذلك الاستهلاك يصل أحياناً إلى نسب غير مسبوقة وغير متوقعة بسبب تشغيل المكيفات والتي تعتبر المستهلك الأعظم لتلك الطاقة لقدراتها الكبيرة وتشغيلها المستمر.

ومن المعروف أيضاً أن المكيف يستحوذ على ما نسبته 70% من مجمل الطاقة المستهلكة مقارنة بباقي الأجهزة الكهربائية الأخرى (الإنارة، الغسالات، الثلاجات، معدات وأجهزة كهربائية أخرى). وإذا كان شهر رمضان سيحل لسنوات متعددة قادمة متزامنا مع فصل الصيف فإن الاستهلاك سيتعاظم خلال هذا الشهر الفضيل لزيادة الطلب على استهلاك الكهرباء لأغراض التكييف والإنارة وكافة الأنشطة الأخرى التي يتميز بها هذا الشهر الفضيل وينفرد عن غيره من الشهور، لذا فإن من المتوقع أن تضع شركة الكهرباء كل إمكاناتها وقدراتها على أهبة الاستعداد تحسبا لارتفاع الاستهلاك خلال هذا الشهر والأجواء اللاهبة المصاحبة له.

ولكي نتعاون مع الشركة ونساعدها في تقديم خدماتها بشكل أفضل وعلى نحو مرض وميسر وخال من الانقطاعات وحرمان المشترك من الخدمة الكهربائية فلا بد لنا أيضا أن نراعي مستويات استهلاكنا لهذه الطاقة الحيوية بأن لا نسرف في استخدامها ونبذر في استهلاكها إلى الحدود التي نهي الله عنها في كتابه الكريم بقوله عز من قائل: "وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ (الأعراف: 31)، وقوله تعالى: "إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ.. وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا"(الإسراء: 27).

إذن علينا نحن جانب الطلب (المستهلكون) أن نتعاون مع جهة الإمداد (شركة الكهرباء) في استهلاكنا المعقول وغير المسرف، وبهذا نضمن بمشيئة الله تدفقا مستمرا لهذه الطاقة الحيوية، ونكون فوق هذا وذاك ممتثلين لنهي ربنا جلت قدرته أن نكون من المسرفين والمبذرين الممقوتين.

* أستاذ الهندسة الكهربائية
وأستاذ كرسي الزامل لترشيد الكهرباء - جامعة الملك سعود

حقوق الإنسان" يعتمد قراراً "عربياً- إسلامياً" بضرورة حوار الحضارات

المصدر: جريدة الشرق السبت 6 شعبان 1434 هـ- 15 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/15/867384

جنيف – واس

اعتمد مجلس حقوق الإنسان أمس عدة قرارات في ختام أعمال دورته الـ23 في جنيف، من بينها قرارٌ تقدمت به مجموعة الدول العربية والدول الإسلامية يطالب بتعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، ويؤكد على ضرورة الحوار بين الثقافات والحضارات لتعزيز ثقافة التسامح، ويحث على عقد مؤتمرات الحوار بين الثقافات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وحث القرار جميع الجهات الفاعلة في الساحة الدولية بإقامة نظام دولي قائم على الشمول والعدل والمساواة والإنصاف والكرامة الإنسانية واحترام التنوع الثقافي وحقوق الإنسان العالمية، ونبذ سياسات الإقصاء التي تقوم على العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب.

ودعا المجلس في قرار له حكومة جنوب السودان إلى تنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية الملزمة لحقوق الإنسان، واتخاذ خطوات لمعالجة الإفلات من العقاب وتحسين نظام العدالة.

وطلب القرار الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بدعم جنوب السودان في جهودها وتقديم المساعدات التقنية لها لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

وطالب المجلس في أحد قراراته جميع الدول بضمان استقلال القضاة والمحامين وتمكينهم من أداء وظائفهم دون تدخل أو مضايقة أو تهديد من أي نوع، وتوفير الأمن لهم والأجر الكافي لضمان استقلالهم.

كما اعتمد المجلس كذلك قراراً حول الحق في التعليم، وآخر حول الحق في الحصول على الدواء شدَّد على مسؤولية الدول في ضمان أعلى مستوى ممكن بلوغه من الصحة لشعبها عبر الوصول للأدوية الأساسية من دون تمييز.

واعتمد المجلس كذلك قراراً حول أثر الفساد على التمتع بحقوق الإنسان، داعياً إلى إنشاء ولاية محددة داخل مجلس حقوق الإنسان لدراسة هذه القضية.

كما اعتمد المجلس عدة قرارات أخرى، من ضمنها قرار حول أثر الديون الخارجية للدول على تمتع شعوبها بحقوق الإنسان، وآخر حول حقوق العمال المهاجرين، وقرار يطالب بتقديم الدعم التقني في مجال حقوق الإنسان للصومال، وقرار حول المشردين والنازحين داخلياً، وتمكين المرأة، علاوة على قرار يدين استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في روسيا البيضاء.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

• حقوق الإنسان" يطالب ميانمار بإجراءات فورية لوقف العنف ضد المسلمين

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 6 شعبان 1434 هـ 15 يونيو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/06/15/article_763263.html

«الاقتصادية» من الرياض
اعتمد مجلس حقوق الإنسان قرارا تقدمت به باكستان نيابة عن مجموعة الدول الإسلامية حول أوضاع مسلمي الروهينجيا في ميانمار.
وطالب القرار حكومة ميانمار باتخاذ إجراءات فورية لوضع حد لأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان ضد مسلمي الروهينجيا، كما طالبها باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب على الجرائم التي ارتكبت ضد مسلمي الروهينجيا، والقيام بتحقيقات مستقلة تتطابق مع معايير القانون الدولي في كل الجرائم التي ارتكبت.
وطالب القرار أيضًا حكومة ميانمار بضمان عودة اللاجئين والمشردين المسلمين إلى ديارهم وضمان تأمين مقارهم السكنية وأماكن كسب الرزق لهم وضمان حقوق المواطنة لكل مواطني ميانمار، بمن في ذلك مسلمو الروهينجيا في ولاية راخين، ومراجعة قانون الجنسية لعام 1982، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية للمجتمعات المتضررة، وتنفيذ اتفاقيات التعاون المختلفة التي أبرمتها حكومة ميانمار مع المجتمع الدولي ولم تقم بتنفيذها حتى الآن، الخاصة بتوزيع المساعدات الإنسانية على المتضررين من أعمال العنف في ولاية راخين بدون تمييز.

الحياة AL HAYAT

واشنطن: محكمة الاستئناف تؤيد رفض إطلاق سعودي متهم «بالقتل.. رغم دفع •الكفالة

المصدر: صحيفة الحياة الأحد 7 شعبان 1434 هـ -16 يونيو 2013م
http://alhayat.com/Details/524249

واشنطن - «الحياة»
أيدت محكمة الاستئناف في ولاية ميسوري قرار قاضٍ أدنى بعدم إطلاق طالب سعودي متهم بالتواطؤ في قتل أميركي، على رغم أن سفارة بلاده لدى الولايات المتحدة دفعت مليوني دولار اشترطها القاضي لإطلاقه بكفالة ريثما تتم محاكمته.
ورفضت محكمة الاستئناف التماس المتهم السعودي زياد طارق عابد (24 عاماً) بتغيير القاضي مايكل فاجنر بدعوى أنه متحامل عليه بسبب انتمائه السعودي.
وذكرت شبكة «كي سي تي في» المحلية في كانساس سيتي أول من أمس أن القاضي فاجنر أكد رغبته في عقد جلسة جديدة للاستماع إلى حجج المتهم في شأن إطلاقه على ذمة المحاكمة. وأوضحت أن فاجنر اشترط في شأن الكفالة أن يقدمها مكتب

مرخّص له في هذا المجال في أرجاء ولاية ميسوري، ولدى المكتب القدرة المالية على دفع الكفالة وتحمل تبعات مصادرتها في حال عدم مثول المتهم أمام القضاء. بيد أن السفارة السعودية تقدمت بمبلغ مليوني دولار إلى المحكمة مباشرة، وهو ما يخالف الشروط التي حددها القاضي فاجنر. وكان القاضي رفض في البداية قبول طلب الكفالة، بدعوى أن عابد طالب أجنبي متهم بجريمة قتل من الدرجة الأولى. لكنه عاد وغيّر رأيه، وذكر أنه لا بد من شروط قاسية للكفالة لضمان مثول المتهم أمام المحكمة في 20 آب (أغسطس) المقبل.

وتتهم السلطات الأميركية عابد بتحريض شريكه في المسكن بقتل الأميركي بلين ويتويرث في أيلول (سبتمبر) 2012، وهي تهمة ينفيها عابد بشدة. وتقول محكمة الاستئناف إنها تثق بدعوى القاضي فاجنر بعقد جلسة استماع لتحديد شروط جديدة لإطلاق المتهم بكفالة بأسرع وقت ممكن. وكان فاجنر أعرب في نيسان (أبريل) الماضي عن استعداده لعقد أي عدد من الجلسات بهذا الخصوص. غير أن عابد لم يتقدم بطلب، وفضّل بدلاً من ذلك الطعن لدى محكمة الاستئناف، التي رأت أن القرار بيد محكمة فاجنر، ثم بعد ذلك يمكن أن يطعن أمامها ضده.

قطر تعزز الالتزامات الدولية لتأمين حقوق الأطفال

المصدر: صحيفة العرب الاثنين 8 شعبان 1434 هـ - 17 يونيو 2013م
http://www.alarab.qa/details.php?issueId=2014&artid=247943

جنيف

أكد سعادة السيد حمد بن محمد آل فهيد الهاجري، الأمين العام للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة، عزم دولة قطر على مواصلة الجهود المبذولة من أجل تعزيز الالتزامات الدولية تجاه تأمين حقوق الأطفال، داعيا المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان للتدخل، على نحو أكثر فعالية، لإنقاذ الأطفال في مناطق النزاعات المسلحة وتحت الاحتلال الذين حجبت قضبان السجون والمعتقلات أصواتهم، والمطالبة بحقوقهم في الحرية والكرامة والتعليم والصحة.

وقال سعادته في بيان دولة قطر الذي ألقاه أمام الدورة (23) لمجلس حقوق الإنسان بجنيف: إن قضايا الطفولة تشكل محور اهتمام المخططين وصناع القرار بدولة قطر، فالاهتمام بالطفل يأتي على رأس قائمة أولويات الدولة، حيث عقدت دولة قطر العزم على الالتزام بتكريس حقوق الطفل كما أقرتها الاتفاقيات الدولية.. لافتا إلى أن رؤية قطر الوطنية 2030 انطوت على محاور هامة تمس القضايا الرئيسية لحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الطفل بشكل خاص في مختلف المجالات وأخصها مجالات التعليم والصحة والبيئة.

وأضاف أن الأهداف السامية لهذا الحدث المتمثلة في تعزيز احترام وحماية وتطبيق حقوق الإنسان الأساسية دون أي شكل من أشكال التمييز، وتسليط الضوء على الأطفال الذين يحالون إلى نظام العدالة والقضاء في العالم العربي، وتعزيز تنفيذ المعايير الدولية لقضاء الأحداث.. تشكل حافزا لدولة قطر، ممثلة بالمجلس الأعلى لشؤون الأسرة، لرعاية فعاليات الحدث الجانبي والورشة التدريبية المصاحبة بالتعاون مع أمانة الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال.

وأشار سعادته إلى أن الدستور الدائم لدولة قطر قد كفل حقوق الطفل؛ إذ نصت المادة 22 منه على أن «ترعى الدولة النشء، وتصونه من أسباب الفساد وتحميه من الاستغلال، وتقيه شر الإهمال البدني والعقلي والروحي، وتوفر له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في شتى المجالات، على هدى من التربية السليمة»، مبينا أنه تم تعزيز تلك الحقوق من خلال إصدار الأدوات التشريعية ذات الصلة، منها القانون رقم (1) لسنة 1994 بشأن الأحداث والقانون رقم (3) لسنة 2009 بتنظيم المؤسسات العقابية والإصلاحية.

وذكر الهاجري أنه رغم أن «النصوص التشريعية التي صاغها المشرع القطري والخاصة بالأحداث المنحرفين أو المهددين بخطر الانحراف، والقواعد العامة في قانون العقوبات والإجراءات الجنائية تتسق في مجملها مع ما نصت عليه المواثيق الدولية المعنية بحقوق الطفل، فإن المشرع القطري بصدد وضع قانون حقوقي شامل للطفل يسعى إلى تطوير حال الأحداث وتأهيلهم وحمايتهم من الجنوح».

ولفت إلى أن دولة قطر في إطار تعزيز حقوق الإنسان للطفل، صادقت وانضمت إلى العديد من المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان على المستويين الدولي والإقليمي، ومنها اتفاقية حقوق الطفل عام 1995 والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة عام 2002.

وأوضح سعادته أنه إلى جانب التدابير التي اتخذتها دولة قطر في إطار التزاماتها تجاه اتفاقية حقوق الطفل، اتخذت العديد من التدابير التنفيذية، حيث أنشأت عددا من الآليات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية المعنية بحقوق الطفل وحمايته وعلى رأسها المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، باعتباره الجهة العليا المختصة بكل ما يتعلق بشؤون الأسرة، الذي استطاع تحقيق إنجازات كبيرة في مجال حقوق الطفل ولاسيّما في المجال التشريعي.

وأشار السيد حمد بن محمد آل فهيد الهاجري إلى أن المجلس كان وراء إصدار العديد من التشريعات، فضلا عن تعديل بعضها الآخر بما يضمن حقوق الطفل ونجح في تحقيق انضمام الدولة للبروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل، ويعتبر أول مؤسسة تتبنى المنظور الحقوقي في التعاطي مع قضايا الطفل، بالإضافة إلى ذلك أنشأت دولة قطر عددا من مؤسسات المجتمع المدني التي تولي حقوق الطفل اهتماما كبيراً.

وتابع سعادته «إنه رغم المكتسبات التي حصل عليها كثير من الأطفال العرب فيما يتعلق بالحياة والصحة والتعليم، فإن هناك أعدادا كبيرة منهم لا تزال محرومة من حقوقها الأساسية»، مشددا على أهمية الإشارة إلى ما نصت عليه المعاهدات والاتفاقيات الدولية بشأن تمكين المشرعين وراسمي السياسات والعاملين في مجال العدالة الجنائية من الاستجابة بشكل فعال وإيجابي لقضايا الأطفال من خلال التركيز على الوقاية ونقل الأطفال خارج نظام العدالة المطبق على البالغين والاهتمام بالتأهيل وتعزيز العقوبات البديلة للحبس.

من جهتها، توجهت السيدة إيلينا بيلو المديرة التنفيذية لمنظمة الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، بالشكر لدولة قطر ممثلة بالمجلس الأعلى لشؤون الأسرة على رعايتها لهذه الفعاليات الهامة.

بدورها، عبرت سعادة الشيخة علياء بنت أحمد آل ثاني المندوب الدائم لدولة قطر لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة بجنيف، عن شكرها لرئاسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة على الدعم الذي قالت إنه «ليس بمستغرب، فالمجلس منذ تأسيسه في عام 1998م وهو يرعى باستمرار مثل هذه الأحداث والمبادرات، وتشهد له إنجازاته الكثيرة في هذا المجال»، كما شكرت الأمين العام للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة والوفد المرافق على حضور فعاليات الدورة 23 لحقوق الإنسان.

وقد قام السيد حمد بن محمد آل فهيد الهاجري الأمين العام للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة في اليوم الختامي للفعاليات بتقديم درع تذكارية لممثل منظمة الحركة العالمية للدفاع عن حقوق الأطفال، ودرع أخرى للمندوب الدائم لدولة قطر، تقديرا منه للجهود التي قاما بها في تنظيم تلك الفعاليات، كما قدم الشهادات للمشاركين في الورشة التدريبية، والاستماع لآرائهم وملاحظاتهم حول الفعاليات التي شاركوا فيها.

وضم وفد دولة قطر إلى الفعاليات ممثلين عن وزارتي الشؤون الاجتماعية والداخلية والمؤسسة القطرية لحماية المرأة والطفل، وأسهم المجلس الأعلى لشؤون الأسرة برعاية فعاليات الحدث الجانبي والورشة التدريبية المصاحبة، التي تأتي في إطار تعزيز الوعي بحقوق الأطفال والأحداث في العالم العربي، وشارك فيها عدد من ممثلي الحكومات ومنظمات المجتمع الدولي، وبعض مؤسسات المجتمع المدني.

وجاءت رعاية المجلس الأعلى لشؤون الأسرة لتلك الفعاليات بالتنسيق مع مكتب تمثيل دولة قطر بجنيف، وبالتعاون مع منظمة الحركة العالمية للدفاع عن حقوق الأطفال.

أميركا تحتجز 46 معتقلاً في "غوانتانامو" لأجل غير مسمى.. بينهم 3 سعوديين

المصدر: صحيفة الحياة الاربعاء 10 شعبان 1434 هـ - 19 يونيو 2013م
http://alhayat.com/Details/525092

ميامي (فلوريدا) - «الحياة»

قررت الولايات المتحدة بموجب لائحة تضم 48 شخصاً نشرتها إدارة الرئيس باراك أوباما الإثنين، حجز 3 سعوديين و26 يمنياً و12 أفغانياً وكويتيين وليبيين وكيني ومغربي وصومالي إلى أجل غير مسمى في سجن قاعدتها البحرية بخليج غوانتانامو (جنوب كوبا)، من دون تهمة ولا محاكمة، بدعوى أن إطلاق أي منهم ينطوي على خطورة، ولكن لا يمكن توجيه اتهامات إليهم.

وتوفي اثنان من الواردة أسماؤهم في القائمة، أحدهما انتحاراً والثاني بنوبة قلبية. واضطرت إدارة أوباما إلى الإيعاز إلى وزارة الدفاع (البنتاغون) بنشر اللائحة أول من أمس، بعدما رفعت صحيفة ميامي هيرالد وعدد من طلبة كلية القانون في جامعة يال دعوى في المحكمة الجزئية في واشنطن لإجبار الإدارة على إعلان الأسماء المشار إليها، وتقول جماعات حقوق الإنسان إنه يتعين على الإدارة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان توجيه اتهامات إلى المعتقلين ومحاكمتهم في شكل عادل أو إطلاقهم.

وعلمت «الحياة» أن المعتقلين السعوديين الثلاثة الذين ستحتجزهم إدارة أوباما إلى أجل غير مسمى هم: عبدالرحمن شلبي عيسى عويدة، محمد عبدالرحمن الشمراني، محمد الزهراني، ويحمل عويدة الرقم التسلسلي (42)، فيما يحمل الشمراني الرقم (195)، أما الزهراني فإن رقمه التسلسلي هو (713).

وكانت وزارة الخارجية الأميركية أعلنت أول من أمس تعيين المحامي المخضرم في واشنطن كليفورد سلوين مبعوثاً خاصاً إلى جانب مبعوث خاص مماثل من البنتاغون، للتفاوض على إعادة أو توطين 86 معتقلاً في غوانتانامو تقرر نقلهم أو إطلاقهم.

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

درس من بورما

المصدر:صحيفة الشرق الأوسط الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/18/870828

خالد القشطيني

أشرت في الأيام الماضية إلى حسرتنا على عجز أرحامنا عن إنجاب رجال من طراز غاندي ومانديلا. أريد أن أضيف لذلك شخصيتين أخريين؛ السيدة اونغ سان سو تشي والجنرال ثين شين، وكلاهما من بورما. ولربما يتذكر القراء أيضا رأي الزميل نديم فرحات، حين قال إن الزواج بالغربيين والغربيات هو الوسيلة الوحيدة لغرس روح الديمقراطية في نفوسنا. لا شك أن الزميل نديم سيجد خير مصداق لطرحه في هذه المرأة البورمية التي تزوجت من رجل إنجليزي توفي بعد سنوات قليلة من حياته معها، بيد أنها كانت كافية لغرس روح الديمقراطية في نفسها، فكرست بقية حياتها للنضال من أجل إقامة الديمقراطية في بلادها، حتى اضطر العساكر إلى زجها في السجن.

كم امرأة من نسائنا تفعل ذلك؟ كلي آذان مصغية لمن يدلني على مثلها؛ فأنا لا أعرف أي واحدة منا سارت هذا المشوار.

سرعان ما أصبحت السيدة اونغ رمزا وعنوانا على نطاق عالمي لحركة تحرر المرأة والسعي من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. هز نضالها واعتقالها وسجنها اهتمام الحكومات الغربية، إلى حد فرض عقوبات اقتصادية قاسية على الحكومة البورمية.

امتدت موضة الضباط الأحرار، التي اجتاحت الشرق الأوسط في الخمسينات، فوصلت لباكستان وبورما. انتزع الحكم في بورما شلة من الجنرالات، بدعوى أنهم عازمون على إقامة ما سمّوه بالديمقراطية المهذبة. قصدوا بها إجراء انتخابات تعطي برلمانا يسيطر عليه الضباط، على اعتبار أن العسكر هم من يعرفون السلوك المهذب. عارضت وفندت حركة اونغ سان سو تشي هذه المحاولة لإقامة ديمقراطية لا مهذبة، ولكن كاذبة فسحت المجال للعسكر بأن ينهبوا البلاد كما يحلو لهم، ربما كجزء من السلوك المهذب. فرض الغرب بقيادة الولايات المتحدة سلسلة متدرجة من العقوبات الاقتصادية على بورما أدت إلى إفلاس النظام.

كان بين هؤلاء العساكر ضابط واحد تمتع بما يكفي من قوة الضمير، التي جعلته يشعر بالضرر والمعاناة التي أحاقت بالبلاد. استطاع أن يقنع زملاءه الجنرالات بإطلاق سراح هذه المرأة الأرملة عام 2010. ثم اجتمع بها في السنة التالية في دارها حيث وضعوها تحت الإقامة الجبرية. تداول الاثنان شؤون الوطن. استطاع الطرفان الاتفاق على منهج حكيم، المنهج البورقيبي؛ الانتقال التدريجي على مراحل. كان من ذلك إجراء انتخابات جديدة حرة حقا بحيث لا يسيطر العسكر على النتائج أو على المجلس المنتخب.

بادر الغرب إلى اتباع سياسة العصا والجزرة. كلما خطا النظام خطوة أخرى نحو احترام حقوق الإنسان وتسليم الحكم لممثلي الشعب، كافأتهم الدول الغربية بالتخفيف من العقوبات وإلغاء بعضها. خطوة خطوة، قطعة قطعة. تضمن المنهج إقامة نظام فيدرالي يعطي المسلمين الذين يشكلون أقلية كبيرة، حكومتهم المحلية الخاصة بهم لتصفية هذا النزاع المرير بين المسلمين والبوذيين.

العملية من أولها لآخرها تعطي مثالا رائعا على إمكانيات الجهاد المدني السلمي وفاعلية العقوبات الاقتصادية، بما نأمل منه أن يعطينا ويعطي بورما وكل العالم مثالا رائعا على التطور التدريجي السلمي لما هو أحسن.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة السبت 6 شعبان 1434 هـ 15 يونيو 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/523655

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 6 شعبان 1434 هـ 15 يونيو 2013م

http://www.al-jazirah.com/2013/20130615/cartoon.htm

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 7 شعبان 1434 هـ - 16 يونيو 2013م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130616/Cartoon201306164944.htm

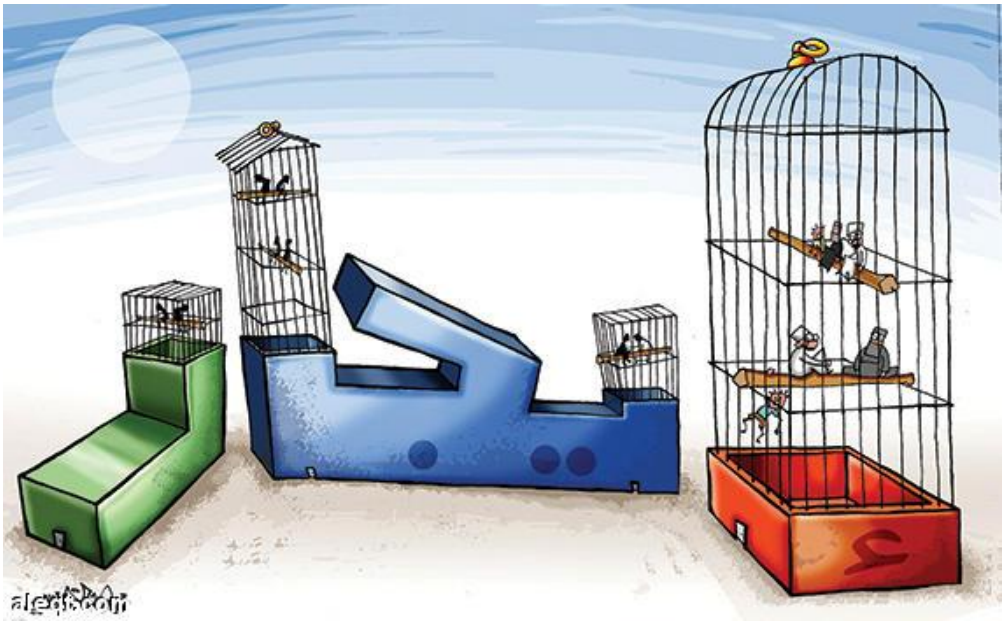

المصدر: صحيفة الإقتصادية الأحد 7 شعبان 1434 هـ - 16 يونيو 2013م

http://www.aleqt.com/2013/06/16/article_763491.html

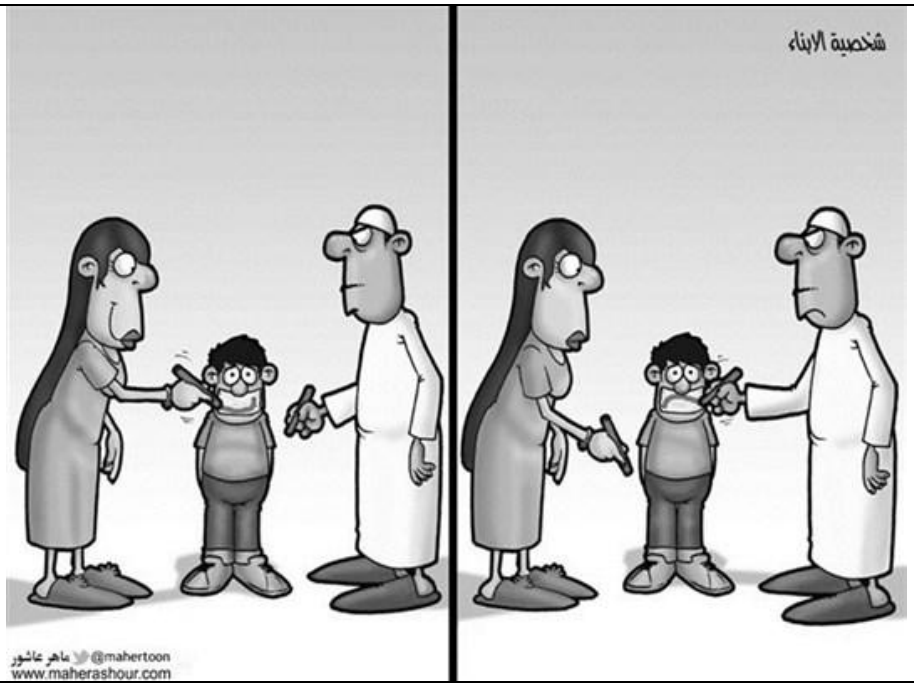

المصدر: صحيفة الحياة الاثنين 8 شعبان 1434 هـ -17 يونيو 2013م

http://alhayat.com/Content/ResizedImages/538/10000/inside/130616072032624.jpg

المصدر: صحيفة الشرق الاثنين 8 شعبان 1434 هـ -17 يونيو 2013م

http://www.alsharq.net.sa/2013/06/17/869526

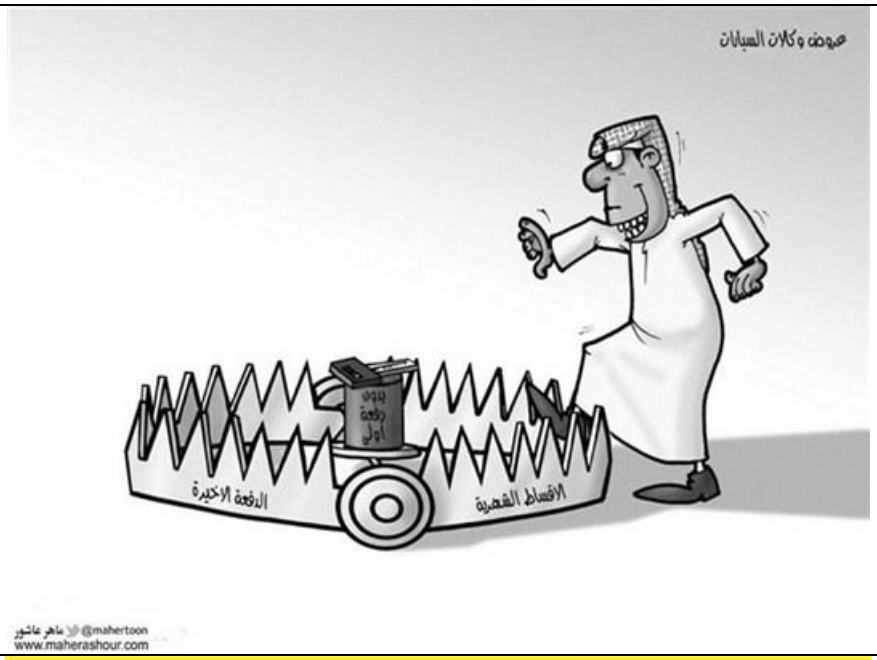	المصدر: صحيفة الحياة الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/524671
	المصدر: صحيفة الحياة الثلاثاء 9 شعبان 1434 هـ - 18يونيو 2013م http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/524689

المصدر: صحيفة الشرق الاربعاء 10 شعبان 1434 هـ - 19 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/19/871691

المصدر: صحيفة الاقتصادية الاربعاء 10 شعبان 1434 هـ - 19 يونيو 2013م

http://www.aleqt.com/2013/06/19/article_764269.html